۲۸۷۶

خطی «فهرست شده»

۱۹۲۲

۱۹۲۲
خطی فهرست شده

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب مجموعه مشتمل بر عین الحکمه و رسائل دیگر در منطق

مؤلف
مترجم
موضوع
شمارهٔ قفسه ۳۵۷۶

بازدید شد
۱۳۸۱

شماره ثبت کتاب
۵۰۶۹۸
۱۹۲۲

بازدید شد
۳۶ - ۳۷

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين والصلوة والسلم
على خير خلقه محمد وآله الطاهرين فيجب ان يعلم
ان لكل علم لابد من ثلثة امور ان لم يكن شئ منها لم يكن
ذلك العلم الموضوع والمسائل والمبادى اما الموضوع فهو
الذى يوضع ويبحث عن عوارضه الذاتية والمسائل هى التى
تطلب لان يعلم وما يطلب فى كل علم لان يعلم هو كون موضوعه
او نوع موضوعه او عرض ذاتى لهما على احوال ذاتية لها
والمبادى هى التى يتوقف العلم بالمسائل عليها اى على العلم بها
وما يتوقف عليه العلم اما من التصورات او من التصديقات
وما هو من التصورات الكلية الموضوع واجزائه واحواله
الذاتية التى تثبت له لتسمى حدودا او رسوما موضوعة
وما هو من التصديقات اما بين بنفسه واما ان يحتاج الى
البيان وما هو بين بنفسه يسمى علوما متعارفة وما
يحتاج الى البيان اما للمتعلم ظن على خلافه ام لا الاول مصادرات

والثانى اصول موضوعة فلنا قبل الشروع فى كل علم تصور موضوعه
واجزاء موضوعه والتصديق بوجودها جميعا ان كان
بينا فمن المتعارفات والا فمن المسلمات وايضا من البين الواضح
ان ههنا علوما متخالفة سواء كان بعضها تحت بعض
امر لا والعلوم المتخالفة موضوعاتها متخالفة وكل واحد
منها ان لم يكن بينا بنفسه فى التصور والتصديق يجب ان
يبين ولا يمكن بيانه فى العلم الذى هو موضوعه اذ هو
فيه من المسلمات فلابد ان يبين فى علم آخر ولذلك العلم
ايضا موضوع ان لم يكن بينا يبين فى علم آخر بالغا وكذلك
حتى ينتهى الى علم يبين فيه موضوعات العلوم ومبادئها
بلا واسطة او بواسطة وذلك العلم هو الذى نحن فى
سبيله وهو اعم العلوم واجلاها وموضوعه لابد وان
يكون اعم الموضوعات واعرفها ولم يكن عند العقل مفهوم
اعرف واعم منه والذى هذا شأنه هو الشئ والوجود
والموجود لانها اعم المفهومات واعرفها ولم يكن عند العقل
مفهوم اعرف واعم منها وان كان عموم الوجود وظهوره
بعموم الشئ وظهوره كما ستعلم فلابد لذلك العلم ان يكون

موضوعه واحدا منها فلنظر اى واحد منها يصح ان يكون موضوعا
له وايها لا يصح فنقول الوجود لا يصح ان يكون موضوعا لذلك
العلم اذ الموضوع لذلك العلم ما يمكن ان يصير بانضمام القيود
المتخالفة موضوعا للعلوم متخالفة ومحمولا عليها وله
اعراض واحوال ذاتية يحمل عليه والوجود ليس كذلك فهو
لا يصح ان يكون موضوعا له والموجود ان كان كذلك
لكن لا بما هو موجود بل بما هو شئ اذ الشئ بالذات يصير
بانضمام القيود موضوعا للعلوم متخالفة ويكون محمولا
عليها وله بالذات احوال واعراض ذاتية يحمل عليه كالوجوب
والامكان والوحدة والكثرة وغير ذلك من الاحوال و
الاحكام لكن الشئ متى لم يكن موجودا لم يتصف بتلك
الصفات ولم يكن معروضا لتلك الاحوال ولذا قالوا الموضوع
لهذا العلم هو الموجود لكن لا بما هو موجود بل بما هو شئ
والمراد بالشئ هو المعنى البديهى والوجود كونه والموجود
ما هو له والموجود بهذا المعنى اما ان يكون فى نفسه
واما ان يكون كذا اذ المسئول بحل اما بسيط واما مركب
وكل واحد منهما اما بالفعل واما بالقوة والموجود بالفعل

مطلقا

مطلقا لا بد اما ان يكون ضروريا بالنظر الى ذاته ام لا الاول
هو الواجب بالذات والثانى هو الممكن والمراد بالممكن ههنا
ما هو قابل للوجود والعدم لان الممكن يتقيد بالاستدراك على
ما هو قابل للوجود فقط كالاشياء الدائمة الثابتة وعلى
ما هو قابل للوجود والعدم كالاشياء الكائنة الفاسدة
وعلى الموجود بالقوة الذى هو الممكن بالامكان الاستقبالى
والاستعدادى والممكن بالمعنى الاول لا يلزم للواجب بالذات
وبالمعنى الثانى قسيم له وبالمعنى الثالث قسيم للموجود بالفعل
والدليل على ان الممكن بالمعنى الاول لا يلزم للواجب بالذات
ما اقوله لمحاذاة ما قاله ارسطو فى تلاذم القضايا الموجبة
ان كل ما صدق عليه واجب ان يوجد صدق عليه ممكن
ان يوجد اذ لو لم يصدق عليه ممكن ان يوجد لصدق
عليه ليس بممكن ان يوجد وما ليس بممكن ان يوجد فيمتنع ان
يوجد فواجب ان يوجد بالذات يمتنع ان يوجد وهذا
محال لا يمكن فكل ما صدق عليه واجب ان يوجد صدق
عليه ممكن ان يوجد بالمعنى الاول ولزمه والممكن بالمعنى
الثانى قسيم له لان الممكن بهذا المعنى قابل للعدم والواجب

ليس بقابل للعدم وما هو قابل للعدم قسيم لما ليس بقابل للعدم
فالممكن بالمعنى الثانى قسيم للواجب بالذات ويقال للممكن بالمعنى
الاول ممكن خاص لان قابليته مختصة بالوجود فقط و
للممكن بالمعنى الثانى ممكن عام لعموم قابليته بالنسبة الى الوجود
والعدم فتبين مما قلنا ان كل ما هو واجب ان يوجد بالذات
سواء كان فى نفسه او بحال ما قابل للوجود فقط بالنظر
الى ذاته والقابل للوجود من حيث هو قابل ليس يمكن ان يكون
فاعلا له فكل ما هو واجب ان يوجد فى نفسه او بحال ما
ليس يمكن ان يكون فاعلا له وتسمية البارى عز اسمه
وتوصيفه بانه واجب الوجود بذاته لم يكن صحيحا وهذه
من مخترعات بعض المتفلسفة المتأخرين تعالى الله عما يقولون
علوا كبيرا ولذا لم يسم الله تعالى ولم يصف نفسه بواجب
الوجود بل قال عز من قال ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها
وذروا الذين يلحدون فى اسمائه سيجزون بما كانوا يعملون
والمعصومون عليهم السلام والحكما ايضا لم يصفوا الله تعالى بانه
واجب الوجود بل يصفون المبدعات والزمان بانها واجبة
بذواتها كما نقل عنهم والممكن مطلقا سواء كان عاما او خاصا

لم يكن فاعلا للوجود لانه قابل له والقابل من حيث هو قابل لا يمكن
ان يكون فاعلا بالضرورة فالذى يجب وجوده بذاته فى
نفسه او بحال ما لما كان ممكنا بالامكان الخاص لم يكن بذاته
فاعلا للوجود مطلقا والفاعل للوجود بذاته ايضا لم يكن قابلا
له بالطبع لانه ليس يمكن لا بالامكان الخاص ولا العام وليس
بواجب لا بذاته ولا بغيره بل هو خالق وموجد لهما جميعا و
الفاعل بذاته لم يكن موجبا وملزوما لشئ من الاشياء
ولا واحد من الاشياء واجبا به ولا لازما له لان ما هو قابل
للوجود فقط الذى هو الممكن بالامكان الخاص ليس يمكن ان
لا يكون وممتنع ان لا يكون بالنظر الى ذاته فواجب ان
يكون بذاته لا بفاعله ولا بغير فاعله وبفاعله يكون موجودا
وموجودا وفاعله يكون جاعلا وموجدا له دائما لانه قابل
للوجود بذاته لا موجبا وملزوما له وما هو قابل للوجود
والعدم الذى هو الممكن بالامكان العام ايضا لم يجب بفاعله
وفاعله لم يكن موجبا له لانه ان وجب بفاعله لم يخلوا اما
ان يكون مع وجود فاعله ممكنا ان لا يكون بالنظر الى ذاته او
ليس يمكن وان امكن مع وجود فاعله ان لا يكون بالنظر الى ذاته

امكن ايضا ان يكون فاعله موجودا بدونه وعلى هذا لم يكن فاعله
موجبا له هف لا يمكن وان لم يكن مع وجود فاعله ان لا
يكون موجودا بالنظر الى ذاته لم يكن ممكنا بالامكان العام
وهذا خلاف ما فرض والممكن بالامكان الاستقبالى ايضا لم
يجب بفاعله لان فاعله قد يكون موجودا بدونه فالممكن مط
لم يجب بفاعله وفاعله لم يكن موجبا وملزوما له بالضرورة
بل فاعله يكون جاعلا وموجدا له وجب وجوده بذاته
او بغيره وسنوضح هذا فى البحث عن العلل والمعلولات
ونبين هناك ان ما لا يجب وجوده بذاته باى علة تجب واعلم
ان الامكان قد ينسب تارة الى القابل وتارة الى المقبول وقد
ينسب الى الفاعل ايضا وما ينسب الى القابل يكون اما قبل وجود
المقبول فيه واما بعد وجوده فيه والذى يكون له قبل وجود
المقبول فيه هو ما به يصير القابل مستعدا للمقبول و
بسببه يقال للقابل بالقوة كذا وكذا بالقوة وذلك هو الممكن
بالامكان الاستعدادى والاستقبالى وهذا له بالذات
بالنسبة الى المقبول وان نسب الى المقبول بالنسبة اليه يكون
بالعرض وما هو للقابل مع وجود المقبول فيه هو قابليته

للمقبول

للوجود

للمقبول ولوجوده وقابليته لوجوده بسبب انه قابل
فى نفسه اذا المقبول لو لم يكن قابلا للوجود فى نفسه
لم يكن القابل قابلا له ولوجوده كما اذا لم يكن المقبول
موجودا فيه لم يكن القابل حاملا وموضوعا له بالفعل
وان كان المقبول وامكانه من القابل لان كونه منه
فالامكان الذى يكون للقابل مع وجود المقبول فيه
بسبب امكانه فى نفسه وامكانه فى نفسه يكون مع وجوده
فيه لانه متى لم يكن موجودا لم يكن ممكنا ولم يحكم عليه
بالضرورة لا بالامكان ولا بالامتناع والقابل ايضا متى لم يتصف
به لم يكن قابلا له ولوجوده وهذا الامكان ليس هو
استعداده للمقبول لان هذا له مع وجود المقبول
فيه ولا يمكن ان يكون قبل وجوده فيه واستعداده للمقبول
قبل وجوده فيه ولا يمكن ان يكون معه وايضا هذا الامكان
يكون له بالعرض وبامكان المقبول فى نفسه واستعداده
للمقبول يكون له بالذات لا باستعداد امر آخر وضرورة القابل
من حيث هو قابل يكون مسوقا باستعداده الذى يكون له
بالذات لا بالامكان الذى يكون له بسبب امكان المقبول فى

نفسه وضرورية ايضا يكون له بالذات لا بضرورة المقبول
بل المقبول يكون ضروريا بضرورته لان ضرورته
للمقبول هي استعداده التام له والاستعداد مطلقا
سواء كان تاما او ناقصا يكون للقابل بالذات وبضرورته
واتمام استعداده يصير المقبول ضروريا وان كان القابل
ايضا يصير واجبا بوجوب المقبول في نفسه كما يصير
بامكانه في نفسه لكن بالعرض وبايجابه المقبول بالذات
وتقديم امكان القابل على ضرورته مرجب هو قابل
يكون متى كان القابل قابلا له بالامكان العام اذ لو كان
قابلا له بالامكان الخاص لم يكن قابليته مسبوقة باستعداده
بل يكون قابلا له بالقوة الذاتية لا الاستعدادية والمقبول انما
لازم لذاته وواجب بوجوب ذاته فتبين مما قلنا مجملا
ان ما هو قابل للوجود والعدم يجب بمادته حتى ينتهي الى
المادة الاولى والمادة الاولى واجبة بذاتها وموجودة
بفاعلها دائما وامكان الفاعل هو قوته على الفعل وقوة
الفاعل على الفعل نوع امكان المفعول او قابليته للوجود اذ
المفعول لو لم يكن قابلا للوجود لم يمكن للفاعل ان يفعله

واعلم

واعلم ان الشيء متى لم يكن موجودا لم يكن ممكنا الا بالامكان الخاص
ولا العام ولم يكن واجبا الا بالذات ولا بالغير اذ الامكان
والوجوب مطلقا كيفية كون الشيء سواء كان في نفسه او
بحال ما وكيفية كون الشيء فرع لكونه وموخرة عنه بالقوم
وان كان الامكان في المرتبة وملاحظة العقل سابقا على
الوجوب والوجوب على الوجود مطلقا لكن الشيء متى لم يكن
موجودا لم يتصف بصفة من الصفات ولم يكن محكوما
عليه ولا به مطلقا في توضيح ما قاله المتاخرون
في تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وتحقيق الحق فيه فقد علمت
انه لا بد في التقسيم من ان يكون المقسم متصورا وان يكون
صادقا على اقسامه اذ المقسم لو لم يكن متصورا ولم يكن
صادقا على اقسامه لم يكن القسمة الا في القول فقط ففي
تقسيم الموجود الى الواجب والممكن ايضا لا بد ان يكون الموجود
متصورا وان يكون صادقا عليهما بالقوم فقولنا الموجود بالمعنى
البديهي الذي هو موضوع هذا العلم سواء كان في نفسه
او بحال ما ينقسم الى الواجب والممكن ويصدق عليهما و
كل واحد منهما يكون موجودا بهذا المعنى المذكور لان الموجود

بالمعنى المذكور ان لم ينقسم الى الواجب والممكن ولم يصدق عليهما
ولم يكن كل واحد منهما موجودا بهذا المعنى لم يكن البحث عنهما
فى هذا العلم ولا فى واحد من العلوم بالبتة لكن البحث عنهما
فى هذا العلم فالموجود بالمعنى المذكور ينقسم اليهما ويصدق
عليهما وكل واحد منهما يكون موجودا بهذا المعنى وما هو
موجود بهذا المعنى قابل للوجود والقابل للوجود يحتاج فى
وجوده الى فاعل بالبتة وفاعلها لم يكن موجودا بهذا المعنى و
لم يكن فسما من اقسامه بالضرورة لا واجبا ولا ممكنا وقوله
الشيخ فى بيان خواص الواجب ان واجب الوجود بذاته لا
علة له ان عنى به ما يجب وجوده بالنظر الى ذاته فهو محتاج
الى الفاعل بالبتة لانه موجود بالمعنى المذكور والموجود بالمعنى
المذكور قابل للوجود والقابل للوجود مطلقا محتاج فى
ذاته ووجوده الى الفاعل بالبتة سواء كان وجوده بالنظر
الى ذاته واجبا او ليس بواجب وان عنى به خالق الشئ
والموجود بجميع اقسامه يضادق انه لا علة له مطلقا
ببرهان سنذكره انشاء الله تعالى لكن يقسم الموجود
الى الواجب والممكن لئن يصح ذا الموجود بالمعنى المذكور لا يصدق

على الممكن فقط فلا يصدق على خالقه بالضرورة وقول الشيخ ان
كان لواجب الوجود علة فى وجوده لكان وجوده بها مسلم
لكن قوله وكل ما له وجود بشئ فاذا اعتبر بذاته دونه لم
يجب له وجوده ليس بمسلم لان كل ما له وجود بشئ فاذا اعتبر
بذاته دونه لم يكن موجودا الا انه لم يجب له وجوده بالنظر
الى ذاته اذ يمكن ان يكون وجود الشئ ضروريا بالنظر الى
ذاته وبفاعله يكون موجودا دائما لا واجبا لان فاعل الشئ
لم يكن موجبا له بل يكون جاعلا وموجدا له سواء وجب
وجوده بذاته او بغيره والحاصل انه ان اراد بقوله اذا
اعتبر بذاته دونه اعتباره مع عدم علته يلزم ح ان لا يكون
موجودا الا انه لم يجب وجوده الا بالعرض لكن هذا الاعتبار و
الفرض محال يلزم عنه محال آخر وان اراد به ان علته لا تكون
معتبرة مع اعتباره بذاته لا وجودا ولا عدما له يلزم ان لا
يكون موجودا فضلا عن ان لا يكون واجبا وايضا قوله
لا يجوز ان يكون شئ واجب الوجود بذاته وواجب الوجود
بغيره ان اراد بواجب الوجود بذاته خالق الاشياء صدق انه
لا يجوز ان يكون واجب الوجود بغيره بل بذاته ايضا بالمعنى المذكور

اذ الباری عز اسمه لیس بممکن لا بالامکان الخاص ولا العام والواجب
بالمعنی المذکور سواء کان بالذات او بالغیر ممکن فالباری لیس
بواجب بالمعنی المذکور لا بالذات ولا بالغیر وان اردت به
قسما من الموجود بالمعنی البدیهی الذی هو موضوع العلم
صدق ایضا انه لا یجوز ان یکون واجب الوجود بغیره اذ
لا یمکن ان یصدق علی شئ من الاشیاء انه یجب وجوده
بذاته بل بغیره سواء کان وجوده فی نفسه او بحال ما
وایضا قولنا الواجب بذاته واحد ان قصد به الباری
عز شانه وصادق علیه انه واحد ای لیس بکثیر لانه
موصوف بالوحدة لان الکثرة خاصة للعدد وصفة
وعارض للمعدود وما هو معدود والباری عز اسمه
لیس بعدد ولا بمعدود اذ المعدود والعدد من اقسام
الموجود بالمعنی البدیهی والباری الاول لیس بموجود
بهذا المعنی ولا منقسم منه بل هو موجود ای لیس بمعدوم
وموجود ای جاعل للوجود والموجود بالمعنی البدیهی
فالباری عز شانه لیس بکثیر ولیس بواحد ایضا بالمعنی
الذی قسم للموجود بالمعنی المذکور وان قصد به ما

یجب

یجب وجوده بالنظر الی ذاته فهو جایز ان یتصف بهما وان یکون
معروضا لهما سواء کان بالذات او بالعرض کما سیجیئی فالجملة
الباری عز اسمه وشانه لما لم یکن ممکنا لا بالامکان العام
ولا الخاص لم یکن موجودا بالمعنی البدیهی ولما لم یکن موجودا
بهذا المعنی لم یکن له علة ولا شریک ولا ضد ولا ند ولا
مثل ولا کفو ولم یکن کثیرا ولا واحدا بالمعنی المذکور ولان
هذه للموجود بالمعنی البدیهی الذی هو موضوع العلم والباری
عز شانه لیس بموجود بهذا المعنی واعلم ان جمیع اقاویل المتاخرین
فی تقسیم الموجود الی الواجب والممکن وذکر خواصهما یبتنی علی
مقدمات ثلث غیر بینة بنفسها ولیس ولا واحد منها مبینا
بالبرهان بل نقیض کل واحد منها ثابت عند الحکماء بالبرهان
احدیها ان کل ممکن بالنظر الی ذاته قابل للوجود والعدم
وصرح ارسطو بنقیضها فی تلازم القضایا الموجهة
ان الممکن یقع بالاشتراک علی ما هو قابل للوجود فقط کالاشیاء
الثابتة وعلی ما هو قابل للوجود والعدم کالاشیاء الکائنة
الفاسدة وثانیها ان کل ما یجب وجوده بالنظر الی ذاته
لیس له علة فی وجوده وصرح هناک ایضا بان کل ما صدق

عليه واجب ان يوجد صدق عليه ممكن ان يوجد بالمعنى الاول
وبين هذه بدليل الخلف وكل ما صدق عليه ممكن ان يوجد
بالمعنى الاول او الثانى يحتاج فى ذاته ووجوده الى علة
كما علمت فكل ما صدق عليه واجب ان يوجد بالذات
او بالغير يحتاج فى ذاته ووجوده الى علة وثالثها ان
فاعل كل شئ موجبه وذكر اسطو خلاف هذه فى المقالة
السابع من اثولوجيا وهو قوله الاشياء العقلية يلزم
الاشياء الحسية والبارى الاول لا يلزم الاشياء العقلية
ولا الحسية بل هو ممسك لجميعها وقد بينا خلافها
قبل وسنبين لك ان ما لا يجب وجوده بذاته باى علة

يجب

فى تقسيم الموجود الى الواحد والكثير وبيان
افسامها اقول الموجود بالفعل مطلقا سواء كان ضروريا
او ليس بضرورى اما واحد واما كثير وكل واحد منهما اما
بالذات واما بالعرض والواحد بالذات ما هو موصوف بالوحدة
واتصافه بالوحدة ليس باتصاف امر آخر بها والواحد بالعرض
ما يكون اتصافه باتصاف امر آخر بها ولم يكن هو فى
نفسه مع قطع النظر عن الآخر موصوفا بها والكثير بالذات

ما يتصف

ما يتصف بالكثرة فى نفسه واتصافه لا يكون باتصاف امر آخر بها
والكثير بالعرض بخلاف ذلك والواحد بالذات اما ان يمكن
ان تتكثر او لا يمكن والذى يمكن اما ان تتكثر بالجزئيات
او بالاجزاء وما تتكثر بالجزئيات اما بالجزئيات المختلفة
بالحقيقة او المتفقة بها وما تتكثر بالجزئيات المختلفة
بالحقيقة يسمى جنسا ووحدته وحدة جنسية من حيث
هو جنس ووحدة عددية من حيث هو واحد من الاجناس
اذ الوحدة العددية هى التى تكون جزء العدد والجنس من حيث
انه جنس فوحدته بهذا الاعتبار وحدة عددية وما يمكن
ان تتكثر بالجزئيات المتفقة بالحقيقة يسمى نوعا
وحدته وحدة نوعية من حيث هو نوع ووحدة عددية
من حيث هو واحد من الانواع ووحدته تكون جزءا او
مبدأ لعدد النوع من حيث هو نوع واحد والذى يمكن
فيه ان تتكثر بالاجزاء يسمى متصلا ووحدته وحدة
اتصالية من حيث هو متصل ومعروض للاتصال ووحدته
عددية من حيث هو واحد من المتصلات ووحدته جزءا
ومبدأ لعدد المتصل بما هو متصل وما لا يمكن ان تتكثر

معروضها وحدة الج
تكون جزء العدد و

ما يتصف

وبرهن على خلافها ارسطو فى المقالة
الله تعالى وقوته نور

لا بالجزئيات ولا بالاجزاء يسمى شخصا ووحدة وحدة شخصية
من حيث هو شخص ووحدة عددية من حيث هو واحد
من الاشخاص والواحد الشخصي ان كان معكما كان واحدا
اتصاليا ايضا وبهذا الاعتبار قابل لان تتكثر بالاجزاء
فالواحد بالذات يكون على اربعة اقسام الواحد الجنسي و
النوعي والشخصي والاتصالي وكل واحد منها واحد عددي
بالاعتبار المذكور ثم اعلم ان الواحد الجنسي غير الواحد
بالجنس لان الواحد الجنسي امر واحد بالذات يكون معروضا
للجنسية والواحد بالجنس امور كثيرة بالذات واحدة
في جنس واحد كالانسان والفرس في الحيوانية والواحد
النوعي ايضا غير الواحد بالنوع اذ الواحد النوعي امر واحد
يكون معروضا للنوعية والواحد بالنوع امور كثيرة
بالذات واحدة في نوع واحد كزيد وعمرو في الانسانية
وكذلك الواحد الاتصالي ليس هو الواحد بالاتصال لان
الواحد الاتصالي شيء واحد موصوف بالاتصال والواحد
بالاتصال امور كثيرة واحدة بالنهاية والواحد بالذات
هو غير الكثير بالذات فالواحد الجنسي هو غير الواحد بالجنس و

كك الواحد النوعي والاتصالي غير الواحد بالنوع والاتصال تبين
مما قلنا ان الواحد بالجنس والنوع والاتصال يكون من اقسام
الواحد بالعرض لا الواحد بالذات لانها امور كثيرة بالذات
تكون واحدة في امر واحد وكل امور الكثيرة التي تكون واحدة
في امر واحد سواء كان ذلك الامر من مقوماتها او كانت
واحدة بالعرض فالواحد بالجنس والنوع والاتصال كائن
من اقسام الواحد بالعرض لا بالذات ولما لم يتميز المتأخرون
بين الواحد بالذات والواحد بالعرض وخلطوا اقسام
كل واحد منهما بالآخر يجب علينا تقسيم الواحد بالعرض بقسمة
عقلية وتلخيص اقسامه من اقسام الواحد بالذات
ليرتفع الاشتباه فنقول الواحد بالعرض بالمعنى المذكور
اما كثير بالذات او ليس بكثير بالذات بل يكون كثرته ايضا
كوحدته وعلى الاول امور تكون وحدتها بوحدة امر آخر
وذلك الامر اما ان يكون تمام حقيقتها ومهيتها او
لا يكون وعلى الاول تكون تلك الامور واحدة بالنوع
كوحدة زيد وعمرو في الانسانية وعلى الثاني اما ان
يكون ذلك الامر جزء حقيقتها ام لا وعلى الاول اما ان يكون

من اجزائها المحمولة اولا وعلى الاول تكون تلك الامور واحدة
بالجنس او الفصل كوحدة الانسان والفرس في الحيوانية
ووحدة زيد وعمرو في الناطقية وعلى الثاني تكون تلك
الامور واحدة بالمادة او الصورة كوحدة النار والهوا
في الجسمية وكوحدة زيد وعمرو في الصورة الانسانية
وان لم يكن ذلك الامر جزء حقيقتها ومهيتها المحمل
اما ان يحمل عليها اولا وعلى الاول تكون تلك الامور واحدة
بعرض كوحدة الانسان والفرس في انهما ماش وعلى الثاني
اما ان يكون دخيلا في قوام ذلك الامور وتحصلها
ام لا وعلى الاول تكون تلك الامور واحدة بالموضوع
كوحدة البياض والحركة في الجسم الواحد وكوحدة الطبيب
وابن عبد الله في زيد مثلا على اختلاف معاني الموضوع
وعلى الثاني تكون تلك الامور واحدة بعرض كوحدة
الثلج والعاج في البياض وكوحدة المقدارين في النهاية
وان لم يكن كثيرا بالذات كما لم يكن واحدا بالذات كوحدة
الوجود وغيره من الامور العامة يكون واحدا بوحدة
الموضوعات والموصوفات فالواحد بالعرض يختص بالحصر العقلي

على هذه الاقسام وتبين من هذه القسمة ان الواحد بالنوع و
الواحد بالجنس والواحد بالفصل وايضا الواحد بالمادة
والواحد بالصورة والواحد بالموضوع وبالمناسبة
ايضا يكون كل واحد منها من اقسام الواحد بالعرض والمتاخرون
يعدونها من الواحد بالذات بالجملة الواحد بالذات هو ما
لا يكون اتصافه بالوحدة بسبب اتصاف امر آخر بها
فالواحد بالذات ليس بواحد منها وليس ولا واحد منها يكون
واحدا بالذات واعلم ان الشيء متى لم يمكن بالنظر الى ذاته
ان يتكثر بالجزئيات او بالاجزاء لم يتصف بالكثرة ولم يكن
كثيرا ومعدودا بالذات وما يمكن بالنظر الى ذاته ان
يتكثر هو الجنس والنوع والمتصل الجنس والنوع بالجزئيات
والمتصل بالاجزاء والشخص لما لم يمكن بالنظر الى ذاته
وبما هو شخص ان يتكثر لا بالجزئيات ولا بالاجزاء لم
يتصف بالكثرة ولم يكن كثيرا ومعدودا بالذات وان
اتصف بما وصار كثيرا يكون بالعرض كما علمت فمبدأ
كثرة ما يمكن بالنظر الى ذاته ان يتكثر ان تكثر وحدته
التي يكون له بعد التعين او التجزية لا قبلها كالحيوان

مثلا الذى هو الجنس كان مبدأ عدده وكثرته وحدته التى تكون
له بعد ان يصير نوعا ويكون بها حيوانا واحدا ونوعا
واحدا لا التى يكون الحيوان بها جسما واحدا الان وحدته
تلك مبدأ لعدد الجسم وكثرته لا لعدد الحيوان وكثرته
بما هو حيوان وكالانسان مثلا الذى هو النوع يكون
مبدأ عدده وكثرته وحدته التى تكون له بعد صيرورته
شخصا ويكون بها انسانا واحدا وشخصا واحدا لا
التى تكون له قبل ان يصير شخصا ويكون بها واحدا
من الحيوان او حيوانا واحدا الان وحدته تلك مبدأ
لعدد الحيوان وكثرته لا لعدد الانسان وكثرته بما هو
انسان وكذا المتصل ان تكثر بالاجزاء يكون مبدأ عدده
وكثرته وحدته التى تكون له بعد ان يتجزى ويكون بها
جزءا واحدا لا التى تكون له قبل ان يتجزى لان المتصل
من حيث هو متصل يتكثر بالاجزاء وما يتكثر بالاجزاء
يكون مبدأ كثرته وعدده وحدة كل واحد من اجزائه
وكل واحد من اجزاء المتصل لما كان هذا المتصل بالشخص
ومغايرا له بانه جزء وهذا كل كما كان كل واحد من افراد

نوع وكل واحد من انواع جنس هو ذلك النوع وذلك الجنس بالذات
ومغائرا له بانه جزئى وذلك كلى كان وحدة كل واحد من
اجزائه ايضا هى الوحدة التى تكون له بعد ان يتجزى كما كانت
وحدة كل واحد من افراد نوع وكل واحد من انواع جنس
هى الوحدة التى تكون للنوع وللجنس بعد ان يتعين ٥
فالوحدة التى تكون مبدأ لعدد المتصل ولكثرته من حيث
هو متصل هى التى تكون له بعد ان يتجزى كما كانت التى تكون
مبدأ لعدد النوع ولكثرته هى التى تكون لكل واحد منهما
بعد ان يتعين وتحقيق ان كل واحد من اجزاء المتصل
والمتصل واحد بالشخص ضمان علينا الى ان نبين فى موضعه
انشاء الله تعالى والشخص لما لم يمكن ان يتكثر بالذات لا
بالجزئيات ولا بالاجزاء لم يكن وحدته مبدأ لعدد نفسه
بما هو شخص بل يكون مبدأ لعدد النوع اذ الشخص لما كان
هو النوع المعين فوحدته هى التى تكون للنوع بعد ان يتعين
والوحدة التى تكون للنوع بعد ان يتعين مبدأ لعدد النوع
فالوحدة الشخصية تكون مبدأ لعدد النوع لا لعدد الشخص
من حيث هو شخص واعلم ان لكل وحدة سواء كانت بالذات

وجوديان بالقوة وايضا لا يتقابلان تقابل التضاد لان الضدين
يشتركان في الجنس القريب والوحدة والكثرة لا يشتركان
في الجنس البعيد ايضا ولان الوحدة جزء للكثرة ولا واحد
من الضدين جزء الآخر بالقوة فالوحدة والكثرة لا يتقابلان
تقابل التضاد ايضا والتقابل الذي يمكن ان يتصور بينهما
هو تقابل التضايف وهذا ايضا يكون بالعرض لا بالذات
لان الوحدة والكثرة من حيث هما جزء وكل متضائفان
وذلك يكون بالعرض واما بالذات فلا يتقابلان بنحو من
الانحا في لواحق الوحدة والكثرة فنقول ان
من لواحق الوحدة الحمل ومن لواحق الكثرة الغيرية والسلب
الحمل والمراد بالحمل هو الحكم بان الفرد طبيعة والاخبار عنه
وذلك من لواحق الوحدة لان الموجود وما من شانه ان
يحمل متى لم يصر فردا واحدا لم يكن موضوعا ومحمولا
ومتى لم يكن موضوعا ومحمولا لم يتحقق الحمل فمتى لم يصر فردا
واحدا لم يتحقق الحمل والهوهوية فالحمل من لواحق الوحدة
والغيرية والسلب من لواحق الكثرة لان الموجود متى لم
يصر كثيرا لم يكن موجودا غير موجود اخر ومسلوبا عنه

او بالعرض كثرة تقابلها ولم يجتمع معها في موضوع واحد من جهة
واحدة فالوحدة الجنسية تقابلها كثرة جنسية لا تجتمع معها
في موضوع واحد من جهة واحدة لان الجنس الواحد لا
يمكن ان يكون اجناسا كثيرة بالنسبة الى انواعه وان
كان اجناسا كثيرة بالنسبة الى ما تحت انواعه اذ كان
انواعا اجناسا بالنظر الى ما تحتها والوحدة النوعية ايضا
تقابلها كثرة نوعية لا يمكن ان يجتمع معها في موضوع
واحد من جهة واحدة اذ النوع الواحد من حيث انه نوع
واحد لا يمكن ان يكون انواعا كثيرة بالضرورة وكذلك
الشخص الواحد من حيث انه شخص واحد والمتصل الواحد
من حيث هو متصل واحد لا يمكن ان يكون اشخاصا او
متصلات كثيرة بالجملة الواحد مطلقا سواء كان بالذات او
بالعرض من جهة انه واحد لا يمكن ان يكون كثيرا اذ الوحدة
ليست بكثرة بالضرورة واعلم ان الوحدة والكثرة لا
يتقابلان تقابل الايجاب والسلب والملكة والعدم اذ
الوحدة والكثرة كلتاهما وجوديتان لان الكثرة عدد
والوحدة جزؤه ومبدأه والعدد ومبدأه وجزؤه كلاهما

والمراد من ان الحمل انما يتحقق بالوحدة والكثرة هو ان الحمل الايجابي
يتحقق بالوحدة والسلبي بالكثرة والغيرية بالمعنى الذي علمت
لانه يجب في الحمل ان يكون الموضوع والمحمول واحدا من وجه
وكثيرا من وجه لان الموضوع والمحمول في الحمل الذي بالذات
لا يمكن ان يتغايرا بالذات ويتحدا من وجه اذ المتغايران
بالذات باي وجه يتحدان بذاتي او بعرضي لا يحمل واحد
منهما على الاخر الا بالوجه الذي كانا يتحدان فيه وعلى هذا
يكون الحمل بالعرض كما ان وحدتهما بالعرض ولا يمكن ايضا
ان يتحدا بالذات ويتغايرا من وجه لان المحمول في الحمل
الذي بالذات طبيعة والموضوع فرد منه والفرد لم يكن
واحدا مع طبيعته بالذات او بالعرض بل واحد منهما و
الواحد من الطبيعة هو طبيعة لا واحد معها بالذات او
بالعرض كالانسان مثلا هو فرد خارجي من الحيوان وواحد
منه والواحد من الحيوان هو حيوان لا واحد معه بالذات
او بالعرض وايضا هو فرد عرضي للماشي وواحد منه و
الواحد من الماشي هو ماش لا واحد معه بالذات او
بالعرض اذ الواحد مع الشيء لم يكن ذلك الشيء ولا الواحد

منه

منه بالذات فلا يمكن في الحمل الذي بالذات وعلى المجرى الطبيعي ان
يكون الموضوع مع المحمول متحدا من وجه ومغائرا له من وجه
لا بالذات ولا بالعرض بل لا بد في الحمل الايجابي من الوحدة اي
يكون الموضوع واحدا من المحمول وفردا منه وفي السلبي من
الكثرة اي يكون الموضوع مغائرا للمحمول وايضا الحمل من لواحق
الوحدة لا من لواحق الوحدة والكثرة معا حتى يجب في الحمل
الوحدة والكثرة معا والحمل يكون اما بالذات واما بالعرض
اما الذي بالذات هو ان يكون الموضوع فردا واحدا من
المحمول بالذات سواء كان فردا ذاتيا كالانسان للحيوان
او زيد للانسان او عرضيا كالانسان للماشي وزيد للكاتب
واما الذي بالعرض هو ان لا يكون الموضوع فردا للمحمول بالذات
لا فردا ذاتيا ولا عرضيا بل كل واحد منهما فرد الامر الثالث
سواء كان ذاتيا او عرضيا وحمل كل واحد على الاخر
باعتبار حمل الثالث عليهما كحمل الانسان على الفرس باعتبار
حمل الحيوان او الماشي عليهما وهذا القسم من الحمل لا يستعمل
في علم من العلوم البرهانية اذ فيها يبحث عن احوال و
اعراض ذاتية لموضوعاتها والاعراض الذاتية يحمل على

موضوعاتها بالذات لا بالعرض والحمل الذى بالذات ينقسم باعتبار
المحمول بالقسمة الاولية على خمسة اقسام لان المحمول اما
تمام حقيقة الموضوع ومهيته ام لا وعلى الاول اما ان يكون
اشتخاصه والثانى اما ان يكون المحمول جزء الحقيقه ام لا
وعلى الاول اما جزء مشترك اوليس بمشترك والاول الحمل
الجنس على النوع والثانى حمل الفصل عليه وان لم يكن جزءا
لحقيقته ايضا بل كان خارجا عنها لا يخ اما ان يكون مساويا
لها اوليس بمساو والاول حمل الخاصة على صاحبها والثانى
حمل العرض العام عليه كان المحمول فى الحمل الذى بالذات وعلى
المجرى الطبيعى لم يكن اخص من موضوعه اذ المحمول فيه
طبيعة والموضوع فردها والطبيعة ليست باخص من فردها
بالفرض فالحمل الذى بالذات ينقسم باعتبار المحمول بالقسمة
الاولية على خمسة اقسام والمحمول الذى يكون خارجا عن
حقيقة موضوعه سواء كان خاصة اوعرضا عاما اما
علته داخلة فى حقيقة موضوعه اوليت بداخلة و
الاول عرض ذاتى والثانى عرض غريب والحمل العرضى ايضا
ينقسم بذلك الاعتبار على اربعة اقسام فالجملة لما كان

الحمل

الحمل والهوهوية من لواحق الوحدة والوحدة تكون اما بالذات
واما بالعرض فالحمل ايضا يكون اما بالذات واما بالعرض والحمل
الذى يكون بالذات وعلى المجرى الطبيعى كان على خمسة اقسام
كما علمت والحمل الذى يكون بالعرض هو من لواحق الوحدة
التى هى بالعرض واقسامه بازاء اقسامه والواحد بالعرض ان
كان كثيرا بالذات والغيرية يكون بالذات والحمل بالعرض
اذ الغيرية من لواحق الكثرة والكثرة ان كانت بالذات
فالغيرية ايضا تكون بالذات والحمل بالعرض والغيران
بالذات ان اتحدا فى الذات والنوع فمتماثلان وان اتحدا
فى الجنس فمتجانسان وان اتحدا فى الموضوع وبينهما غاية
الخلاف ولا يمكن ان يجتمعا فيه من جهة واحدة فى زمان
واحد فمتقابلان وان اتحدا فى الكيف فمتشابهان وفى
الكم متساويان وفى الاضافة متناسبان وفى الخواص متشا
وغير هذه مما يمكن ان يتحد الغيران فيه فكون هذه
واما لها من لواحق الكثرة والغيرية بالذات ومن لواحق
الوحدة والهوهوية بالعرض اذ الكثرة والغيرية فيها
بالذات والوحدة والهوهوية بالعرض والغيرية سواء

كلان

كانت بالذات او بالعرض يكون مقابله للمحل والهوهوية مطلقا

والمتقابلان ينحصران في اربعة لانهما اما ان يكونا وجوديين اقسام م

معا او لا والاول اما ان يكون نهية كل واحد منهما مقولا

بالقياس الى صاحبه ام لا وعلى الاول متضائفان وعلى

الثاني متضادان وان لم يكونا وجوديين معا لم يمكن ان

يكونا عديمين معا اذ لا تغاير بين الاعدام ولا تقابل

بينها بما هي اعدام وان كان فبالعرض وباعتبار امور هي

اعدامها والكلام فيما يتغايران ويتقابلان بالذات

لا بالعرض فان لم يكونا وجوديين لم يمكن ان يكونا غايتين

بل لابد وان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا وح الموضوع

متى لم يتصف بالامر الوجودي وحين ما لم يتصف به

اما من شانه ان يتصف به ام لا الاول الملكة والعدم

والثاني الايجاب والسلب وقد علم بهذا لحد كل واحد

منهما اما المتضائفان فهما امران وجوديان لا يجتمعان

في موضوع واحد من جهة واحدة وبينهما غاية الخلاف

ونهية كل واحد منهما يقال بالقياس الى صاحبه والمتضادان

امران وجوديان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة

في زمان

في زمان واحد وبينهما غاية الخلاف ونهية كل واحد منهما

بالقياس الى الآخر والملكة والعدم امران لا يجتمعان في

موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد وبينهما

غاية الخلاف وكان احدهما عدم الآخر عما من شانه

ان يتصف به والايجاب والسلب امران لا يجتمعان في موضوع

واحد من جهة واحدة في زمان واحد وبينهما غاية

الخلاف وكان احدهما سلب الآخر عما لا يكون من شانه

ان يتصف به اعلم ان عدم الملكة شيء بالعرض وهو غير

الملكة بالذات والسلب ليس شيء مطلقا لا بالذات ولا

بالعرض وهو غير الايجاب بالذات لا بمعنى العدول بل بمعنى

السلب اعني ليس يايجاب بالذات واعلم ايضا ان الايجاب

والسلب كل واحد منهما حال القول والاعتقاد بالذات

وما يحاذيهما وما بازائهما في الواقع كون الموضوع ولا كون

محمولا فالتقابل حقيقة بين الكون واللاكون والسلب

والايجاب يتقابلان بالذات بتقابلهما وخاصة المتقابلين

مطلقا هي ان كل واحد منهما في غاية الخلاف من صاحبه

ولكل واحد منهما مقابل واحد مثلا للايجاب الواحد سلب واحد

وللسلب الواحد ايجاب واحد وللملكة الواحدة عدم واحد و
للعدم الواحد ملكة واحدة وكذلك للمتضاف الواحد و
للضد الواحد ولكل قسم منها ايضا خاصة يمتاز بها عن
الاقسام الاخر وخاصة الايجاب والسلب ان يكون احدهما
صادقا والاخر كاذبا ابدا وبها يمتاز عن سائر الاقسام لانها
مفردة والمفرد لم يتصف بالصدق والكذب وخاصة
الملكة والعدم هي ان موضوع الملكة حين مقارنته
للعدم قابل ومستعد للملكة وخاصة المتضادين
هي ان لا يمكن اجتماعهما في موضوع واحد مطلقا لا
من جهة واحدة ولا من جهات متخالفة كطبيعة السواد
مثلا لا يمكن اجتماعها مع طبيعة البياض في موضوع
واحد بان يكون موضوع واحد في زمان واحد بجهة
واحدة او بجهتين اسود وابيض معا لان السواد و
البياض وكل امرين متضادين سواء كانا شديدين
او ضعيفين وكان بينهما واسطة او لم يكن لا يكونان
بالنسبة الى امر اذ لم يكن السواد سوادا مثلا بالنسبة
الى امر وكذا البياض حتى يجوز ان يجتمعا في موضوع

واحد

واحد بجهات متخالفة وبتلك الخاصة يمتاز المتضادان
من سائر الاقسام لان كل واحد منهما بالنسبة الى امر و
يجوز ان يجتمعا في موضوع واحد بجهات متخالفة ولا بد
في المتضادين ان يشتركا في الجنس القريب فانهما ان لم
يشتركا فيه فجاز ان يكون تضادهما بتضاد جنسيهما
وح لا يتضادان بخصوصية ذاتيهما وهو هويتهما
والكلام فيما يتضادان كذلك والمتضادان من حيث
هما متقابلان يتخالفان في غاية الخلاف سواء كان بينهما
واسطة ام لا ويجب ايضا ان يكون لضد واحد ضد واحد
بالذات لانه ان كان لضد واحد ضدان مثلا لا يخلو
من ان يكون ذلك الامر من الجهة التي يكون ضدا الواحد
منهما كان ضدا للآخر او من غير تلك الجهة فان كان من
تلك الجهة بعينها ضدا للآخر لزم ان يكون الضدان من
الجهة التي كانا ضدين لذلك الامر واحدا فان كان تضادهما
لذلك الامر يجب الذات فيتحدان بالذات وان كان بامر
خارج من الذات فيتحدان فيه فهذان الضدان يكونان
ضدا لذلك الامر من حيث هما واحد فهما من جهة انهما

واحد ضد لذلك الامر فلذلك الامر بالذات ضد واحد
وان كان ذلك الامر لامن الجهة التي تكون ضدا الواحد
منها ضدا للاخر فلكل واحد منها ضد واحد في
ذلك الامر فيجب على كلا التقديرين ان يكون لشئ واحد
ضد واحد وهذا البرهان يعم جميع اقسام التقابل
ولا اختصاص له بالتضاد بل ثبت به ان تقابل
الواحد بالذات لم يكن فوق الواحد بالضرورة

في الكلي والجزئي وبيان اقسامها فنقول ان
الكلي يقال حقيقة على وجهين فيقال كلي للشئ من جهة
انه مقول بالفعل على كثيرين مثل الانسان ويقال كلي
للشئ اذا كان جايزا ان يحمل على كثيرين وان لم
يشترط انهم موجودون بالفعل لكن يجب ان يكون له
فرد في الوجود وان كان واحدا اذ الكلي الذي لا فرد
له في الوجود غير معقول لانه ان لم يكن له فرد لم
يكن موجودا وان لم يكن موجودا لم يكن كليا بالفعل
لان كلية الشئ فرع وجوده كما سيعلم ويقال ايضا
كلي لما يتصف بالكلية مع قطع النظر عنها مجازا

والكلي

والكلي حقيقة ما يتصف بالكلية من حيث يتصف بها
والمراد بالكلية امكان كون الشئ كثيرا وامكان صدقه
عليه وبالكلي ما يمكن ان يكون كثيرا ومقولا عليه سواء
كان بالفعل كثيرا ومقولا عليه ام لا ويجب ان يكون
الكلي المستعمل في المنطق وما اشبهه هو هذا
واما الجزئي حقيقة هو ما لا يمكن بالنظر الى ذاته ان
يكون كثيرا لا بالجزئيات ولا بالاجزاء وان تكثر يكون
بالعرض كزيد المشار اليه ويقال جزئي بالنسبة وبالقرض
لما يحمل عليه حقيقة اخرى وتكون تحتها فالكلي من
حيث هو كلي شئ ومن حيث هو هو مع قطع النظر عن
الكلية شئ فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه احد
هذين الحدين فاذا كان ذلك انسانا او فرسا فهناك
معنى اخر غير معنى الكلي والكلية وهو الانسان والفرس
فان حد الانسان ليس حد الكلي ولا الكلية داخلة في حد
الانسان فان للانسان حدا لا يفتقر الى الكلية لكن يعرض
له الكلية وهو في نفسه ليس شيئا من الاشياء الا الانسان
لانه في نفسه لا كلي ولا جزئي ولا واحد ولا كثير ولا

موجود ولا معدوم ولا فى شئ من ذلك بالقوة ولا بالفعل
على ان يكون داخلا فى الانسان بل الانسان من حيث هو هو
انسان فقط والوجود والوحدة صفة يقترن اليه
فيكون مع تلك الصفة موجودا وواحدا وكذلك
للانسان مع تلك الصفات صفات اخرى داخلة عليه
فان سئلنا عن الانسان بطرفى النقيض مثلا هل الانسان
من حيث هو انسان الف ام ليس بالف لم يكن الجواب الا
السلب الا على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل
من حيث اى لا يقال ان الانسان من حيث هو انسان
ليس بالف بل يقال ليس من حيث هو انسان بالف ولا شئ
من الاشياء وان كان طرفا المسئلة عن موجبتين لا يخلو
منهما شئ مثلا هل الانسان من حيث هو انسان واحد
ام كثير لم يكن الجواب ايضا الا السلب عنهما جميعا الا على
ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث اى
لا يقال ان الانسان من حيث هو انسان ليس بواحد
ولا كثير بل يقال ليس من حيث هو انسان بواحد ولا
كثير اذ الانسان ليس بانسان بانه واحدا وكثيرا وان لم

يكن بلا واحد منهما فى الوجود فكل ماهية من حيث هى هى ليست
الا هى وما هو غير تلك الحيثية يكون خارجا عنها
وان كان لازما لها والماهية مطلقا سواء كانت جنسية
او نوعية متى لم تكن موجودة لم يتصف بصفة
ولم يتعين بتعين لان هل البسيط مقدم بالذات على
المركب والمركب فرعه واول صفة يتصف بها الماهية
بعد الوجود هى الوحدة التى يكون الماهية باتصافها بها
واحدة من الماهيات والماهية فى اتصافها بتلك الوحدة
لم تكن محتاجة بصفة وتعين سوى الوجود اذ
الانسان مثلا فى كونه واحدا من الحيوانات لم يكن مفتقرا
بتعين ولا صفة سوى الوجود لانه ان لم يكن موجودا
لم يكن واحدا من الحيوان ايضا وتلك الوحدة ليست
وحدته التى تعرض له بعد ان يتعين لانه وحدته
بعد التعين مبدأ الكثرة ووحدته تلك لم يكن مبدأ
لكثرة بل هى مبدأ الكثرة الحيوان والانسان الموجود
الذى هو واحد من الحيوان باعتبار انه يمكن فى نفسه
ان يتكثر الى الجزئيات كلى فى الخارج مع قطع النظر عن

جميع الاذهان اى موصوف بالكلية فى الخارج سواء ادركه
مدرك ام لا وباعتبار انه متعين بتعين خاص ولا يمكن
ان يتكثر بهذا الاعتبار جزئى فى الواقع والخارج سواء كان
ذهن فى الوجود ام لا وكذا كل ماهية موجوده سواء
كانت جنسية او نوعية كلية فى الخارج باعتبار و
جزئية باعتبار كلية باعتبار انها يمكن فى نفسها ان يتكثر
بالجزئيات وجزئية باعتبار انها متعينة بتعين خاص
ولا يمكن ان يتكثر بهذا الاعتبار فالماهية الموجودة كلية
وجزئية معا فى الخارج بجهتين وموصوفة بصفات
متضادة وموجودة فى امكنة متعددة فى آن واحد
باعتبارين بتلك الماهية الانسان باعتبار انها زيد موصوفة
بصفة وموجودة فى مكان وباعتبار انها عمرو موصوفة
بصفة وموجودة فى مكان آخر معا فى آن واحد والماهية
الواحدة كما كانت جنسا ونوعا باعتبارين كذلك تكون
كلية وجزئية بجهتين والصورة الذهنية التى للانسان
مثلا على تقدير وقوعها ان كانت كلية وجزئية معا
باعتبارين فالانسان الواقعى لم لا يمكن ان يكون كليا

وجزئيا معا باعتبارين وموصوفا بصفات متضادة وموجودا
فى امكنة متعددة باعتبار خصوصيات متخالفة وتعينات
متباينة يكون بكل واحدة منها موصوفا بصفة وموجودا
فى مكان كما هو واقع فى الوجود والفطرة السليمة شاهدة
عليه وقول الشيخ ليس يمكن ان يكون معنى هو بعينه
موجودا فى كثير ان اراد بالمعنى الذى بعينه المعنى الشخصى
صح انه لا يمكن ان يكون كثيرا وموجودا فيه ولا يحتاج
هذا الى البيان وان اراد به المعنى الذى يمتاز عن غيره
بالذات سواء كان جنسا او نوعيا او شخصيا لين يصح
لان الانسان الذى هو واحد من الحيوان معنى بعينه
ممتاز بذاته عن سائر الحيوانات فقد كان كثيرا وموجودا
فيه والحيوان الذى هو واحد من الجسم معنى بعينه
ممتاز بذاته عن الاجسام فقد كان كثيرا وموجودا فيه
بالضرورة وكذلك كل جنس من الاجناس وكل نوع من
الانواع يكون معنى بعينه ممتازا بذاته عن غيره وكان
كثيرا وموجودا فى الكثير الا النوع الذى ينحصر فى فرده
والدليل الذى عول عليه يفيد ان المعنى الشخصى لا يمكن

حيوانا فى الخارج مع قطع النظر عن الذهن وهذا خلاف بديهة
العقل والحس معا لان زيدا انسان والانسان حيوان
بالضرورة سواء كان ذهنا او لم يكن فامكان كون الانسان
زيدا وعمرا ومثلا وامكان كون الحيوان انسانا وفرسا
فى الواقع كليتهما فى الخارج وهما مع تلك الصفة كليان
فى الخارج والواقع بالجملة كلما تكثر بالجزئيات فله فى نفسه
امكان ان تتكثر لانه ان لم يمكن فيه ان تتكثر بالجزئيات
لا تتكثر بالقوة وامكانه لان تتكثر بالجزئيات هو كليته
فى الخارج فهو كلى فى الخارج بكلا الوجهين واعلم ان كل ما
يمكن فى نفسه ان تتكثر بالجزئيات ليس بضرورى ان
تتكثر بالفعل كما ان كلما من شانه ان تتكثر بالاجزاء
لا يجب ان تتكثر بالفعل والكلى حقيقته هو الذى من
شانه ان تتكثر بالجزئيات سواء تكثر بالفعل ام لا بل
يكون منحصرا فى فرده فقد علمناك بالبرهان ان الموجودات
قد كانت فى الخارج كلية وجزئية معا بجهتين سواء
ادركها مدرك ام لا

فى تحقيق الجنس والفصل

والنوع وبيان نسبتهما معا وكيفية وجودها فى الخارج

ان يكون كثيرا وموجودا فيه اذ قال فان الانسانية التى
فى عمرو وان كانت بذاتها موجودة فى زيد كان ما يعرض
لهذه الانسانية فى زيد لا محالة يعرض لها وهى فى عمرو
ويلزم من هذا ان يكون ذات واحدة قد اجتمع فيها
الاضداد وهذا يفيد ان الانسان الذى هو زيد وعمرو
لا يكون زيدا ولا موجودا فيه وذلك بين بنفسه
لا يفتقر الى البيان اذ يحكم بديهة انه لا يمكن ان
يكون فرد من افراد نوع فردا آخر منه وموجودا
فيه ولا يفيد ان الانسان الموجود الذى هو واحد
من الحيوان لا يكون زيدا وعمرا وموجودا فيهما معا.
والحيوان الموجود الذى هو واحد من الاجسام ممتاز
بذاته عن غيره لا يكون انسانا وفرسا وموجودا فيهما
معا اذ الانسان الموجود الذى هو واحد من الحيوانات
بذاته ممتاز عن غيره ان لم يكن زيدا وعمرا والحيوان
ولا واحد منهما انسانا فى الخارج والواقع والحيوان الموجود
الذى هو واحد من الاجسام وممتاز بذاته عن غيره
ان لم يكن انسانا وفرسا لم يكن ولا واحد منهما

العقل ج

فنقول قد علمت مما قلنا ان المهيات قد كانت موصوفة بالكلية
والجزئية في الوجود مع قطع النظر عن الاذهان فاعلم
ايضا ان ما يتصف بها بالذات هو الجنس والنوع لان
الفصل والخاصة والعرض العام اسماء مشتقة لم يكن
لها مهية وحقيقة سوى مهية الجنس والنوع وحقيقتها
فكليتها وجزئيتها بكليتهما وجزئيتهما فالكلي والجزئي
بالذات هو الجنس والنوع والجنس مع قطع النظر عن
الجنسية متى تعين كان هو النوع اى كان ما يتصف
بالنوعية بالنسبة الى ما تحته والنوع مع قطع النظر
عن النوعية متى تعين كان هو الشخص فالشخص هو النوع
المعين والنوع هو الجنس المعين مع قطع النظر عن
الجنسية والنوعية ولا مدخل لهما للتعين لان الانسان
المعين انسان لا مع وصف النوعية والحيوان المعين
هو حيوان لا مع وصف الجنسية فظهر في خلال ما
قلنا ان الجنس والفصل والنوع شيء واحد بالذات
يقال له جنس وفصل ونوع بجهات شتى كالحيوان
مثلا امر واحد بالذات ممتاز عما سواه يقال له جنس

من حيث

من حيث انه يمكن ان يكون انسانا وغير انسان وفصل من
حيث انه شيء ذو نطق مع قطع النظر عن الحيوانية
ونوع اذا اخذ ذلك الشيء حيوانا كما هو في الوجود
فالحيوان امر واحد بالذات يكون جنسا وفصلا
ونوعا بالجهات المذكورة والمراد بالنوع ما يتصف بالنوعية
بالقياس الى ما تحته وهو حيوان اذا صار انسانا
ومقيسا الى ما تحته والحيوان بما هو هو ليس ولا واحد
منها وكذلك حال جميع الاجناس والانواع والفصول
واعلم ايضا ان المهية الموجودة ان لم يكن جنسا لم
يكن فصلا وان لم يكن فصلا لم يكن نوعا كالحيوان
مثلا ان لم يمكن فيه ان يكون انسانا وفرسا لم يكن
ناطقا وصاهلا وان لم يكن ناطقا وصاهلا لم يكن
انسانا وفرسا فالجنس من حيث هو جنس مقدم على
الفصل بما هو فصل وهما متقدمان على النوع بذلك
الاعتبارين والجنس والفصل كانا موجودين بتينك
الجهتين ومع قطع النظر عنهما شيء واحد وموجود
واحد بالذات يسمى جنسا وفصلا ونوعا بالجهات

فانه يكون باعتبار الهيولى قابلا للصور والاعراض والتى
ليست بهيولى ولا مركبة من الهيولى والصورة لم يكن الا
صورة فقط والصورة لا يمكن ان تكون مادة بجهة
من الجهات ولا مركبة عنها اذ ليست فيها قوة قبول مطلقا
الا للوجود كالجواهر المجردة واجناس الاعراض وانواعها
فان الجواهر المجردة صور قائمة بذواتها والاعراض صور
قائمة بموضوعاتها والصورة مطلقا لم تكن مادة ولا
مركبة عنها بالقوة فاعتبار بشرط لا فى الماهيات المجردة وفى
اجناس الاعراض وانواعها لا صورة له فلا صورة لهذا
الاعتبار الا فى الجسم واجناسه وانواعه بالقياس الى الصور
وما يشاكلها وكذلك بشرط الشئ معقول فى ماهية
امكن ان يقترن بها شئ لو اخذت مع ذلك الشئ كانت
بشرط شئ وان اخذت مع عدمه كانت بشرط لا والتى
يمكن ان يقترن بها شئ ليست الا الهيولى وماهية
الجسم لان فيها قوة قبول شئ باعتبار الهيولى فاعتبار
بشرط الشئ ايضا لا حقيقة له الا فى الجسم وانواعه بالنسبة
الى الصورة والاعراض من جهة الهيولى وما لا يمكن فيه

المذكورة وكذلك حال النوع مع الشخص ومع ما صار
به شخصا ونسبة الجنس والفصل الى الحد كنسبتهما
الى النوع الذى هو المحدود بعينه اذ الحد هو المحدود
بالذات وتغايرهما بالوجود القولى والعينى لان
الحد هو قول ينبئ عن ذات المحدود ومغايرته عنه
بمحض انه قول ووجوده قولى له والا لم يكن الحد هو
المحدود والمحدود هو الحد بالذات ولا يحمل الحد على
المحدود ولا يقال عليه فى جواب ما هو وقد علمت
نسبتهما الى النوع الذى هو المحدود فاعلم ايضا نسبتهما
الى الحد تلك النسبة بعينها والجنس من حيث هو جنس
ليس بمادة اذ الجنس بما هو جنس يجب ان لا يكون متعينا
والمادة بما هى مادة يجب ان تكون متعينة ومتشخصة
والفصل ايضا ليس بصورة لان الفصل هو الجنس بالذات
كما علمت والصورة ليست بجنس ولا بمادة بالذات كما
سنحقق بعد وليس كل ماهية يمكن فيها ان تكون
مادة للصورة وموضوعا للاعراض بل التى يمكن فيها
ذلك هى الهيولى وما يتركب من الهيولى والصورة

فانه

عن ذاته لانه لو تعين بذاته لا بامر خارج كان ذلك التعين
عرضا ذاتيا له ومساويا له فى العموم والخصوص لا فصلا
منوعا ومقسما ولا يصير به نوعا خاصا بل يكون باقيا
مع ذلك على ما كان بعمومه وابهامه وهذا خلاف ما فرض
وايضا على ذلك التقدير لا يمكن ان يكون غير هذا فخلافه
فلا يكون حينئذ جنسا وقد فرض انه جنس هذا خلاف لا يمكن
وكذلك حال النوع مع ما صار به شخصا ولا يمكن ايضا
ان يتعين ويصير نوعا بحلول امر فيه من خارج اذ
الجنس من حيث هو جنس لا يكون مادة ومحلا لامر
متعين بحلوله فيه ويصير نوعا والجنس الذى كان
مركبا من الهيولى والصورة هو من جهة هيولاه يكون
مادة للصورة ولا يصير نوعا من تلك الجهة بل من
الجهة التى يكون بها جنسا ومالا يكون هيولى ولا
مركبا من الهيولى والصورة هو صورة فقط والصورة
مطلقا لا يمكن ان تكون مادة ومحلا لامر حتى يصير
بحلوله فيها متعينة وكانت نوعا وكل حال النوع
بالقياس الى ما يتشخص ويصير به شخصا فالجنس لم يصير

ذلك الاعتبار ان لم يكن لا بشرط ايضا لان كونه كذلك فرع
امكان اشتراطه بشئ او عدمه وما لا يمكن ان يشترط
بشئ او بعدمه لم يمكن لا بشرط ايضا بالقياس الى وجود
الشرط وعدمه بالفرض فهذا الاعتبار ايضا يكون بالذات
للجسم بالقياس الى الصور والاعراض ولما سواه بالعرض بالجملة
تلك الاعتبارات قد كانت للهيئة التى يمكن ان تقترن بها
شئ على طريق الحلول والعروض حتى يمكن ان يؤخذ
بشرط وجوده وبشرط عدمه ولا بشرطهما جميعا وما يمكن
ان يقترن به شئ على ذلك الطريق هو الجسم لان له
بالذات قوة القبول من جهة الهيولى فتلك الاعتبارات
قد كانت للجسم بالذات ولما عداه من الجسمانيات والمجردات
بالعرض فانها بذواتها غير قابلة لان يقترن بها شئ
حتى يجوز ان يكون ماخوذة بشرط وجوده وبشرط عدمه
ولا بشرطهما جميعا وان اقترن بها شئ باعتبار نسبتها
الى الجسم وتعلقها به اعلم ان الجنس لا يمكن ان يتعين و
يصير نوعا بذاته لا بامر خارج عن ذاته والنوع ايضا
ليس بممكن ان يتعين ويصير شخصا بذاته لا بامر خارج

عن ذاته

نوعا والنوع لم يصر شخصا بحلول امر فيها من خارج والجنس ايضا
لم يكن فصلا بالقوة فاذا صار فصلا بالفعل كان نوعا
كما ظن الشيخ اذ الجنس من جهة انه جنس لو كان مادة
لكان فصلا بالقوة ويصير فصلا بالفعل بحلول
امر فيه وقد علمت ان الجنس من جهة انه جنس ليس
بمادة ولا يصير فصلا ونوعا بحلول امر فيه بل الجنس
متى كان موجودا كان فصلا ونوعا بالفعل اما
بفاعله او بقابله اى الجنس يتعين ويصير نوعا
بفاعله او بقابله لان الجنس ان لم يتعين بذاته
ولا بانضمام امر اليه وحلوله فيه من خارج فيجب
ان يتعين اما بفاعله او بقابله لان نسبة ما
لا يكون فاعلا ولا قابلا ولا حالا فى الجنس الى مهية
الجنس وفصولها وانواعها على السوية فكونه سببا
لصيرورة الجنس فصلا ونوعا دون فصل ونوع
آخر ترجيح بلا مرجح فتعين مهية الجنس اما بفاعله
او بقابله بالقضاء الجنس متى صدر عن فاعله يتعين
بتعين فاعله ان لم يكن له قابل وان كان فتعين بتعينه

وصار به

وصار به نوعا وكذا النوع يتعين اما بفاعله او بقابله
على النحو المذكور اما الذى يتعين بفاعله كمهية
الجوهر فانها بصدورها عن الاول تعالى اولا صارت
مدركة فكانت عقلا وبصدورها عن العقل صارت
قابلة فكانت هيولا الا ان الجوهر لم يصر بذاته مدركا
والا لم يكن غير مدرك وفى اول صدوره عن الاول
لم يكن شئ الا الاول فبالاول صار مدركا وبه كان
عقلا الا انه تعالى جعل فيه او معه شيئا فبه او معه
صار هو مدركا فكان عقلا الا ثم لا يمكن ان يكون امر
مع الجوهر بالذات ولا فيه قبل ان يصير قابلا وهيولا
حتى يكون الجوهر بانضمام ذلك الامر او بحلوله فيه
عقلا وما يتعين بقابله فكاجناس الاعراض والجنس
من الجوهر الذى يتركب من المادة والصورة فان
الاعراض لما كان فاعلها الطبايع والصور وهما يتعينان
بقابلهما فالاعراض ايضا يتعين بقابلها وموضوعها
والجنس الذى يتركب من المادة والصورة ايضا
يتعين بقابله لانه من جهة الهيولى يصير مادة للصور

وبحلولها فيه يصير ذلك الجنس من حيث هو جنس نوعا لا من
حيث هو مادة لانه من تلك الجهة جزئ حقيقي ولا يمكن
ان يتكثر بالاشخاص فضلا عن الانواع كما سنبين في موضعه
انشاء الله تعالى فالجنس الذي يكون مركبا من الهيولى و
الصورة سواء كان بسيطا او مركبا يتعين ويتنوع ايضا
بعلته القابلة بالجملة كل جنس من الاجناس سواء كان
جوهرا او عرضا مجردا كان او ماديا بسيطا كان او مركبا
لما لم يمكن ان يتعين ويتنوع بذاته لانه حلول امر فيه من خارج
ولا بما لا يكون فاعلا او قابلا له وجب ان يتعين ويتنوع
اما بفاعله او بقابله وكذلك كل نوع من الانواع يجب
ان يتعين ويتشخص اما بفاعله او بقابله كما علمت في
الجنس في تقسيم الموجود الى الجوهر والعرض نقول
الموجود بالنظر الى ذاته اما ان يحتاج الى الموضوع ام لا
والمراد بالموضوع محل لا يتحصل منه بحلول ما حل فيه
نوع طبيعي الاول هو العرض والثاني هو الجوهر والجوهر
اما ان يكون بذاته محلا لجوهر آخر ام لا الاول هو الهيولى
والثاني اما ان يكون بذاته حالا في جوهر آخر او لا يكون

الاول

الاول هو الصورة والثاني اما ان يكون فعله بذاته في محل
اولا الاول هو النفس والثاني هو العقل فالجوهر اولا
على اربعة اقسام العقل والنفس والهيولى والصورة
والجسم يحصل من الهيولى والصورة ثانيا كما يلوح في
موضعه انشاء الله تعالى والعرض اما ان يكون نسبته هي
الى الغير اولا الثاني هو الكم والكيف والاول اما ان
يكون نسبته الغير ايضا هي النسبة اليه ام لا الاول هو المضاف
والثاني هو الاين والوضع والفعل والانفعال ومتى و
له فالعرض ايضا ينحصر في تسعة مقولات اعلم ان الموجود
ليس بجنس للجوهر والعرض لان الجنس يكون مقوما لماهية
انواعه وانواعه به هو ما هو بالذات والموجود لا يكون
كذلك بالنسبة الى الجوهر والعرض لانه يقال عليهما بامر
خارج عن ماهيتهما وكذلك العرض ليس بجنس لما يقال عليه
لانه ببب امر خارج وهو الفاعل والموضوع والجنس ليس
كذلك لانه يقال على ما يقال بذاته وما يقال عليه الجنس كان
هو بذاته لا بامر خارج عن ذاته ووجود الجوهر ومقولات
العرض بين بنفسه لا يحتاج الى البيان اذ لا شك في وجود

الاشياء ولا شك ايضا في ان الشئ بالمعنى البديهي اما جوهر
واما عرض والاشياء باسرها ليست بجواهر اذ الامور النسبية
موجودة بالفعل ولا شك في عرضيتها وليست ايضا
باعراض لانها لم يكن بلا موضوع والموضوع جوهر بالفعل
فبعض الاشياء جوهر وبعضها عرض وكلما كان وجوده
في امر ولا وجود له سوى ذلك ولا يحصل منه بوجوده
فيه نوع طبيعي فهو عرض وما لا يكون كذلك فهو جوهر و
اما التي مهيتها هي النسبة الى الغير ولا مهية لها سوى
تلك فهو عرض بالفعل ولا شك في عرضيتها اذ النسبة
لا قوام لها بذاتها ولا يحصل ما يفهم باقامتها نوع
طبيعي والكم والكيف ايضا عرض اذ الجسم يتبدل في
كل واحد منهما ولا يتبدل نوعيته ولا شخصيته بل
هو باق بنوعه وشخصه فلا واحد منهما جسم ولا
جزء جسم بالفعل وليسا ايضا بعقل ونفس بالبديهة
فهما عرض بالفعل بالجملة الكم والكيف يكون في كل واحد
منهما حركة والجوهر لا يكون فيه حركة بالفعل فليس ولا واحد
منهما جوهرا بالضرورة ولا واحد من الاجناس يمكن ان

يكون

يكون نوعه جوهرا ونوعه عرضا لانه في نفسه يجب ان لا يكون
جوهرا ولا عرضا والموجود بالذات لا يمكن ان لا يكون جوهرا
ولا عرضا لاقسمته بهما قسمة عقلية ولا منزلة بينهما فرورة
ولكل واحد من المقولات خاصة يمتاز بها عن غيرها
كما ذكر في قاطيغورياس وتبين وجود خاصة كل مقولة
باستقراء جزئياتها مثلا باستقراء جزئيات الجوهر
يتبين ان الواحد بالشخص منه قابل للمتضادات اولا واحد
من المقولات كذلك وباستقراء جزئيات الكم يتبين
ان المساوي واللامساوي من خاصة وما كان مساويا
او لامساويا يكون ببيبه وبملاحظة جزئيات الكيف
يلوح ان الشبيه واللاشبيه من خاصته وما كان
شبيها او لاشبيها يكون ببيبه وكذلك خواص سائر
المقولات يظهر بملاحظة جزئياتها والجوهر كما قلنا ينقسم
اولا على اربعة اقسام العقل والنفس والهيولى والصورة
وعلينا اثبات كل واحد منها في موضعه بعون الله تعالى
والكم اولا اما متصل واما منفصل اذ الكم لا يمكن ان
يتصور الا مع الاجزاء والاجزاء اما ان يمكن فرض حدود

مشتركة بينهما تكون بداية لجزء ونهاية لجزء آخر ولا يمكن الاول هو
المتصل والثاني هو المنفصل والمتصل اما ان يمكن فرض
الحدود فيه من جهة واحدة او من جهتين او من جهات
ثلثة الاول هو الخط والثاني هو السطح والثالث المجسم
التعليمي الخط نهاية السطح والسطح نهاية المجسم ووجود
المجسم التعليمي محسوس لا يحتاج الى الاثبات وبتناهيه وانقسامه
يتبين وجود السطح والخط وتناهيهما وكونهما من اكم المتصل
يتبين بعدم تركبهما من الاجزاء التي لا تتجزى وعدم تركبهما
من الاجزاء يتبين بكونهما ذات وضع اى كونها بحيث يمكن
ان يفرض لها اجزاء بعضها فوق بعض وبعضها تحت بعض
وكذلك بعضها يمين وبعضها يسار وكلما يمكن ان يفرض
فيه اجزاء بهذه الصفة لم يمكن ان يتركب من الاجزاء التي
لا تتجزى لانها لا يتصور فيها فوق وتحت ويمين ويسار
حتى يكون هذه للمركب منها قليل ولا واحد منها مركبا من الاجزاء
التي لا تتجزى واذا لم يتركب منها كانت متصلة في الواقع
كما كانت عند الحس ويمكن ان يفرض لها اجزاء الى نهاية
اى قسمتها لا يصل الى حد يقف والكم المنفصل هو العدد

لانه ذو اجزاء لا يمكن ان يفرض بينها حدود مشتركة يكون بداية
لجزء ونهاية لجزء آخر اذ هو مركب من الوحدات والوحدات
لا يمكن ان تتجزى حتى تكون لها بداية ونهاية وكل نوع منه
يكون هو ما هو بوحدانته الخاصة التي هي اجزائه لا بحلول
صورة او هيئة في وحداته حتى يكون وحدات كل نوع
منه مادة او موضوعا لصورة او هيئة خاصة بتلك الصورة
او الهيئة صار كل نوع منه هو ما هو بالفعل اذ العدد و
انواعه عرض والعرض لم يكن مركبا من مادة وصورة
بل الاعراض مطلقا صور بسيطة قائمة بموضوعاتها كما
قلنا مرارا والوحدات ايضا لا يمكن ان يكون مادة ولا
موضوعا بجهة من الجهات حتى يحصل بحلول صورة او هيئة
فيها نوع مهية للعدد بل كل نوع منه امر بسيط ذو اجزاء
قدرية بالفعل هي وحدانته الخاصة به وبتلك الوحدات
فقط هو ما هو بالفعل ووجود العدد بين بنفسه لا
يحتاج الى البيان اعلم ان الكم مطلقا سواء كان متصلا
او منفصلا لا يمكن ان يكون غير متناه بالفعل لانه بما هو
كم لا يمتنع عن الزيادة والنقصان وما لا يمتنع عن الزيادة

والنقصان لا يمكن ان يكون غير متناه بالفعل لانه ان امكن عدم
عدم تناهيه وكان غير متناه بالفعل وامكن ان يزيد عليه
او ينقص منه جزء فح اما ان يكون مساويا لما كان اولا يكون مساويا
والاول باطل بالضرورة لان الجزء لا يكون مساويا للكل بالبديهة
والثاني يستلزم ان يكون لكل حد فيصير بزيادة جزء او بنقصانه
زايدا او ناقصا على ما كان وهذا خلاف ما فرض والكم
لا يمكن ان يكون غير متناه بالفعل سواء كان متصلا او
منفصلا ومترتبا او غير مترتب واللاتناهي ايضا من خواصه
لكن بمعنى لا يقف لانه بما هو متصل لا يقف في النقصان الى
حد وبما هو منفصل في الزيادة وكلما نقص منه بما هو
متصل زاد فيه بما هو منفصل وكما ان النقصان لا يقف
عند حد لا يمكن ان نفرض انقص منه كذلك الزيادة لا
يقف الى حد لا يمكن ان يفرض ازيد منه وتحقيق ذلك
في المباحث الآتية في تحقيق ماهية المضاف فنقول
فنقول المضاف قد يكون حقيقيا وقد يكون مشهوريا فالمضاف
الحقيقي هو ما يتقوم ماهيته بالقياس الى الغير وماهية الغير ايضا
يتقوم بالقياس اليه كما هو بالقياس الى الغير ولا ماهية لهما سوى

ذلك

ذلك والمشهوري هو ما يقال بالقياس الى الغير والغير ايضا
يقال بالقياس اليه كما هو بالقياس الى الغير لكن لكل واحد
منهما حقيقة وماهية غير انتسابه الى الآخر كالاب والابن
والفرق بينهما هو ان الحقيقي نسبته مختصة بكل واحد
من الطرفين ولا ماهية له غير ذلك والمشهوري هو كل
واحد من الطرفين من حيث الانتساب الى الآخر و
الفرق بين الاضافة والمضاف هو ان الاضافة نسبة بين
الطرفين والمضاف هو نسبة كل واحد من الطرفين
او كل واحد من الطرفين من حيث الانتساب الى الآخر وايضا
الاضافة لا يتقوم بالقياس والمضاف يتقوم بالقياس والمضاف
احد مقولات العرض لا الاضافة لان الاضافة معنى
حرفي لا يصلح ان يكون موضوعا للمحمول ومحمولا على موضوعات
بالذات والمقولة محمولة على انواعها بالذات وانواعها موضوعات
لها بالذات فالاضافة ليست بمقولة من الاعراض والفرق
بين المضاف وساير المقولات النسبية هو ان المضاف
يقال بالقياس الى الغير والغير ايضا يتقوم بالقياس اليه
والمقولات النسبية كل واحدة منها يتقوم بالقياس الى الغير

والغير لايق بالقياس اليه كالابن مثلا هو اين بالقياس الى
المكان ومهية المكان ليست بمكان بالقياس الى الاين
ومتى يق بالقياس الى الزمان ومهية الزمان لايقال
بالقياس اليه بل مهيتهما منسوبتان الى المكانى والزمانى
بعروض نسبة من خارج لا ان مهيتهما نفس تلك النسبة
اعلم ان المضاف لايمكن ان يعرض لنفسه ولا لمقولة
اخرى غير الجوهر اذ لم يكن لها قوة القبول ومالا يكون له
قوة القبول لا يمكن ان يكون موضوعا ومعروضا لامر
وقوة القبول يكون بالذات للمادة ولما يتركب منها فللمادة
ومايتركب منها يكون موضوعا ومعروضا للمضاف ولسائر
المقولات بالذات وهما جوهران وخواص المقولات ايضا
يعرض للجوهر بعروضها اياه اى الجوهر يكون موضوعا
ومعروضا للاعراض بالذات ولخواصها بسبب عروضها
اياه مثلا المساواة واللامساوى والتناهى واللاتناهى
التى من خواص الكم يكون اول عروضها للجوهر من حيث هو
مكمم ومعروض للكمية اذ الجوهر يكون مساويا ولامساويا
ومتناهيا وغير متناه فى الكمية وزوجا وفردا فى العدد

وسريعا

وسريعا وبطيئا فى الحركة وشبيها وغير شبيه وشديدا
وضعيفا فى الكيفية بالجملة موضوع جميع الاعراض و
خواصها هو الجوهر بالذات ولا واحد من الاعراض يمكن ان
يكون محلا وموضوعا للعرض بالذات وعلى هذا ليس ولا
واحد من المقولات يمكن ان يضاف الا الجوهر اى المضاف الحقيقى
لايمكن ان يعرض ما عدا الجوهر والمضاف المشهورى لا يمكن
سوى الجوهر وحلول المضاف فى المحل ليس باضافة اخرى للمضاف
الى المحل حتى يلزم التسلسل فى الاضافات لان حلوله فى
المحل هو كونه فيه والكون مطلقا ليس بمضاف مطلقا
اذ المضاف مهية يق بالقياس والكون مطلقا ليس بمهية
مط كالابوة مثلا تكون مضافة الى البنوة وموجودة
فى الاب ووجودها فى الاب ليس باضافة اخرى يعرض
لها وهى بعروضها تكون مضافة الى الاب بل وجودها
فيه هو نفس كونها والكون ليس بمضاف بالضرورة ايضا
ان كان المضاف معروضا لنفسه فبعد وجوده ووجوده
هو نفس حلوله فى المحل فكيف يكون حلوله فيه اضافة
اخرى له اليه فالحالية والمحلية ليستا باضافتين حقيقيتين

حتى كان الموصوف بهما مضافين مشهوريين بل هما وجودان
خاصان للحال والمحل والوجود ليس بمضاف بالضرورة
وخاصة المضافين هي تكافؤهما في الوجود بان يكونا موجودين
معا ولذا لم يكن واحد منهما علة لصاحبه بل كونان
عن امر ثالث معا بان يكون ذلك الامر علة للنسبة و
النسبة له طرفان بالذات وطرفاء النسبة هما المضافان
فالمضافان يكونان معا بكون النسبة عن علتها وعلة
النسبة هي معروض المضافين اى المضاف المشهوري اما
احدهما او هما معا لان معروض المضافين اما ان يتحركا
او يكون احدهما متحركا والآخر ساكنا وعلى الاول تكون علة
النسبة حركتهما معا وعلى الثاني ما يكون متحركا منهما والمراد
بالمتحرك ههنا ما يكون بعد العدم سواء كان دفعة او
بالتدريج والساكن ما يقابله ولا يمكن ان يكونا ساكنين
معا لان الساكن بهذا المعنى لا يمكن ان يكون اثنين معا
حتى يتحقق النسبة بينهما ويكونا مضافين على ما سبق بين
في اثبات الهيولى والصورة وبيان كون الجسم
عنها نقول قد علمت ان الجسم التعليمي هو مقدار يمكن ان

يفرض

يفرض له ابعاد ثلثة وعلمت ايضا ان المقدار مطلقا موجود في
الموضوع فهو ايضا موجود فيه والذي هو موجود فيه
يسمى جسما طبيعيا فالجسم الطبيعي هو جوهر قابل للمقدار
الذي يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة وهو من حيث انه
قابل لذلك المقدار لم يكن فاعلا له بالضرورة ولا يمكن
ان يكون فاعله امرا خارجا عن الجسم بلا واسطة
امر داخل فيه وهو لا يكون الا قابلا له فقط لانه يلزم
ح ان لا يكون الجسم جنسا لما تحته ولا يمكن ان يتكثر
بالجزئيات مطلقا لا بالانواع ولا بالاشخاص بل يتكثر
بالاجزاء فقط لانه من حيث هو قابل يكون مادة
وموضوعا للصور والاعراض والمادة من حيث هي مادة
وكذلك الموضوع من حيث هو موضوع لا يكون جنسا
بالضرورة كما علمت فالجسم الطبيعي ان كان قابلا فقط
لم يكن جنسا لما تحته ولم يتكثر بالانواع والاشخاص
لكنه جنس لما تحته وكثير بالانواع والاشخاص بالقوة
كما كان مادة للصور وموضوعا للاعراض وكثيرا
بالاجزاء فهو ليس بقابل فقط بل كان قابلا وفاعلا

لذلك المقدار معا والذى يكون به الجسم قابلا يسمى هيولاه
وما يكون به فاعلا يسمى صورته فالجسم مركب من الهيولى
والصورة وهو من جهة الهيولى يكون مادة للصور
وهو موضوعا للاعراض ومن جهة الصورة التى بها هو
بالفعل يكون جنسا لما تحته وايضا ان كان الجسم بذاته
قابلا فقط لم يصر بحلول ما حل فيه فاعلا بالذات
لان القابل بذاته من حيث هو قابل لا ينقلب عن حيثيته
بحلول الصور والاعراض فيه ويصير فاعلا بالذات
بل يصير بحلول كل صورة فيه قابلا خاصا لا فاعلا
والجسم يصير بحلول كل صورة فيه فاعلا خاصا
كما يصير به قابلا خاصا فانه يصير بحلول الصورة
النارية فيه مفرقا وبحلول الصورة المائية
فيه جامعا بالذات اذ النار جسم مفرق بالذات
والماء جسم جامع بالذات وكذلك سائر الاجسام فان
كل واحد منها بحلول صورة فيه كان فاعلا خاصا
كما كان قابلا خاصا فالجسم لم يكن بذاته قابلا فقط
بل كان مركبا من جوهرين يكون باحدهما قابلا

وبالآخر

وبالآخر فاعلا لذلك المقدار والذى يكون به قابلا يسمى
هيولاه وما يكون به فاعلا يسمى صورته والجسم يكون
منهما جميعا والصورة الجسمية لا يمكن ان تكون بدون
الهيولى لانها محتاجة الى الهيولى فى الماهية والوجود و
التشخص اذ الصورة بكونها فى الهيولى تكون جسمية
ولا وجود لها فى نفسها سوى كونها فيها ولاجل هذا
يتشخص بها وما يحتاج الى امر فى الماهية والوجود والتشخص
لا يمكن ان يكون بدون ذلك الامر فالصورة الجسمية
لا يمكن ان تكون بدون الهيولى بالقوة والهيولى ايضا
لا يمكن ان تكون بدونها لانها قابلة ومقتضية لها
بذاتها وما كان قابلا ومقتضيا لامر بذاته لا يمكن ان يكون
بدونه فالهيولى ايضا لا يمكن ان تكون بدونها وهى
مستغنية عن الصورة فى الماهية والوجود والتشخص لان
ماهيتها ووجودها وتشخصها من فاعلها بلا مشاركة
الصورة الجسمية وفاعلها لا يحتاج فى جعل ماهيتها
ووجودها الى مشاركة الصورة التى لا يمكن ان يجعلها
الفاعل الا عن الهيولى وفيها ولا وجود لها غير ذلك

والمقدار ايضا لم يكن بلا جسم لانه عرض والعرض لا يمكن قوامه
ووجوده وتشخصه خلوا عن الموضوع وموضوعه هو
الجسم بالقوة والجسم ايضا لا يكون بلا مقدار لانه قابل و
مقتض له من جهة الهيولى وفاعل له من جهة الصورة
وما كان قابلا وفاعلا لشئ بالذات فهو علته التامة
والعلة التامة لم تكن بلا معلولها بالقوة فالجسم لم يكن
بلا مقدار بالضرورة وهو من جهة قبوله لذلك المقدار
متصل بالذات وقابل للانفصال والقابل للانفصال
لا ينعدم بقبول الانفصال لا كميته ولا ذاته لان الشئ
انما ينعدم بانعدام علته وعلة الكمية هو الجسم
باعتبار الهيولى والصورة وعلة الجسم هو العقل
والنفس وليس لواحد منهما ينعدم بطريان الانفصال
على الجسم بالضرورة الكمية انما ينعدم بانعدام الجسم لانه
علة تامة لها والجسم انما ينعدم بانعدام الهيولى او الصورة
او بانعدامهما جميعا والهيولى لا ينعدم لامتناع انعدام
فاعلها الذى هو العقل والصورة الجسمية ايضا لا تنعدم
لاستحالة انعدام فاعلها وقابلها اللذين هما النفس والهيولى

فالقابل

فالقابل للانفصال لا ينعدم بطريان الانفصال لا كميته ولا
ذاته بالقوة القابل للانفصال الذى هو الجسم الطبيعى يصير
بطريان الانفصال متجزيا باجزاء تكون كل واحد منها جزء
من ذلك الجسم لا جزئيا آخر من طبيعته ولا يمكن انعدام
الجسم التعليمى عن الجسم ما لم يمكن انعدام الجسم بهيولاه
او بصورته الجسمية ولا يمكن انعدام الصورة الجسمية
عن الهيولى ما لم يمكن انعدام الهيولى والنفس ولا يمكن
انعدامهما بالقوة لانهما لا تكونان تحت الكون والفساد
والصورة الجسمية مع وجود علتها التامة لو انعدمت
فلم صارت موجودة فى ذلك الآن بعينه فان وجب
وجودها بوجود علتها التامة فلم صارت معدومة
وان لم يجب فلم صارت موجودة فى ذلك الآن بعينه
وايضا فلم يوجد شخص آخر منها مع ان الهيولى التى تشخص
بها تكون موجودة بشخصها وبعينها ولا يمكن ان يتغير
بنحو من الانحاء وكذلك الجسم التعليمى لو انعدم مع وجود
علته التامة فلم يصر موجودا فى الآن الذى ينعدم
فيه بعينه وايضا فلم يوجد شخص آخر منه مع ان الجسم الذى

يتشخص به يكون موجودا بشخصه ولا يمكن ان ينعدم و
يوجد شخص آخر منه بالعدد لاستحالة ذلك في علله
بالجملة قابلية الهيولى للصورة الجسمية تكون بذاتها
ولا يمكن ان تخرج الهيولى عن تلك القابلية بطريان
الانفصال عليها حتى يمكن انعدام الصورة الجسمية
بطريان الانفصال عليها والصورة الجسمية تتشخص
بالهيولى والهيولى يستحيل ان يعدم ويوجد شخص
آخر منها فالصورة الجسمية يستحيل ان يعدم ويوجد
شخص آخر منها وكذلك قابلية الجسم للجسم التعليمي ايضا
يكون بالذات ولا يمكن ان يخرج عن تلك القابلية بطريان
الانفصال عليه والجسم التعليمي ايضا يتشخص بالجسم الذي
يتشخص بالهيولى والجسم لا يمكن ان يعدم ويوجد شخص
آخر منه بالعدد فالجسم التعليمي ايضا لا يمكن ان يعدم
ويوجد شخص آخر منه بالعدد بل القابل للانفصال يصير
بقبول الانفصال اجزاء بالفعل لا جزئيات وكل واحد
من تلك الاجزاء يكون هو ذلك القابل بالشخص وليس ذلك
بانه جزء وهو كل اذ الجسم الطبيعي يتشخص بالهيولى والهيولى

في الجزء

في الجزء والكل شخص واحد فالجسم ايضا في الجزء والكل شخص واحد
يكون كلا وجزءا بما هو مكمم والاختلاف بالجزئية والكلية
ليس باختلاف شخصي والجسم الذي هو الكل والذي هو
جزءه ليسا بشخصين منه بل شخص واحد يكون بقبوله
للتجزئة بما هو مكمم كلا وجزءا معا وهو في نفسه ليس واحدا
منهما فالجسم جزئي بمادته ويتكثر بالاجزاء بما هو مكمم وكلي
بصورته اي بما هو هو بالفعل ويتكثر بالجزئيات والذي
يتكثر بالجزئيات ان كانت جزئياته حقايق مختلفة
فهو حقيقة جنسية والاف حقيقة نوعية وجزئيات
الجسم حقايق مختلفة كما نشاهد فهو حقيقة جنسية
والجنس اذا كان مركبا من الهيولى والصورة فانه يتكثر
بالانواع بتكثره من جهة الهيولى ومن حيث هو مكمم
بالاجزاء فالجسم يتكثر بالانواع بتكثره من جهة الهيولى
والكمية بالاجزاء وتكثره بالاجزاء اولا اما بحلول الصور
فيه او الاعراض وبحلول الاعراض فيه من حيث يمكن ان
يكون محلا لا يصير انواعا طبيعية بالضرورة لان موضوع
العرض لا يصير بحلوله فيه نوعا طبيعيا بالضرورة فبحلول

الصور الجوهرية فيه يصير انواعا طبيعية بالقوة فلا بد للجسم
الطبيعي فيه ان تتكثر بانواع طبيعية من صور جوهرية
يصير الجسم بحلولها فيه من الجهة التي يمكن ان يكون محلا
لها انواعا طبيعية من الجهة التي يجوز ان تكون انواعا
وايضا من البين الواضح ان اختلاف البسايط بعضها
مع بعض واختلافها مع المركبات واختلاف المركبات
بعضها مع بعض واختلافها مع البسايط ازيد
من الاختلاف الذي يكون بين اجزاء شخص جسم
بسيط بحلول الاعراض فيها وان كان البسايط والمركبات
تكون بجهة من الجهات اجزاء لجسم واحد ويختلف
بالاعراض ايضا لكن اختلافها لا يكون بالاعراض
فقط بل ازيد من الاختلاف الذي يكون بالاعراض فقط
كما نشاهد بالحواس وذلك هو الاختلاف الذاتي
الذي يكون بالصور الجوهرية والاختلاف بالاعراض
يكون بسببه كما سيجيء والجسم باختلاف الصور يكون
انواعا مختلفة لا باختلاف الاعراض واختلاف
الصور يكون باختلاف قابلية الجسم واختلاف قابليته

باختلاف

باختلاف اجزائه وامكنته بما هو مكم اذ المكم من حيث هو
مكم له اجزاء وامكنة ليس ولا واحد منها هو الاخر في
الوضع وتلك الغيرية والاختلاف يكون للمكم من حيث
هو مكم بالذات لا بعروض امور اخر وحلولها فيه سواء
كان تلك الامور صورا او اعراضا لان عروض تلك الامور
وحلولها فيه موقوف على اختلاف قابليته لها فانه ما
لم يكن قابلا لها لم يكن معروضا وموضوعا لها بالقوة وهو من
حيث انه جسم ليس بمختلف حتى كان منشأ اختلاف الصور
وغيريتها اختلاف قابلية الجسم واختلاف قابليته
يكون بسبب اختلافه بالاجزاء والامكنة من حيث هو مكم
اذ المكم لا يمكن ان يتصور بدون الاجزاء والامكنة وان
لم يكن الاجزاء والامكنة فيه منفصلة بالفعل وبالصور
يكون منفصلة فان الكثرة من خواص الكم والغيرية و
الاختلاف من لواحقها فالجسم من حيث انه مكم كثير و
مختلف بالاجزاء والامكنة بالذات واختلافه بالاجزاء والامكنة
من تلك الحيثية سبب لاختلاف قابليته وباختلاف
قابليته يختلف بالصور والاعراض بالجملة الكم كثير بذاته

والمراد بالمكان هو المغ اللغوي
ما اصطلح عليه الثاوني وغيرهم
منه قدس سره

للاختلاف والغيرية
فمنشاء مع

اى منشأ الكثرة ما يعرض له وما يعرض له الكم بالذات فهو كثير
بالاجزاء والامكنة بالذات فالجسم الطبيعي لانه مكم بالذات كثير
بالاجزاء والامكنة المتخالفة فى الوضع بالذات وتلك الكثرة
والاختلاف منشأ الاختلاف قابليته واختلاف قابليته
منشأ الاختلاف الصور عن واجبها فلا علة لاختلاف الصور
فى البسايط والمركبات غير اختلاف الجسم بالاجزاء والامكنة
من حيث هو مكم بالذات وان كانت الصور والاعراض اللاحقة
فى انقلاب اجزاء العناصر بعضها ببعض وفى تكوين المركبات
عن بسايطها دخيلة فى تعين المادة وفى تعين قابليتها
للصورة اللاحقة لكنها من المعدات والمعد لا يمكن اجتماعها
مع المعد له فى مادة وموضوع واحد بل الجسم حال ما يتعرى عن الصور
والاعراض السابقة مطلقا لم يتلبس بالصور اللاحقة وما لم يتلبس بها
وتتشخص يستحيل ان يكون موضوعا لعرض من الاعراض سوى
الكم الذى هو لازم للجسم ولا مدخل له فى كونه مادة للصورة
بل كان دخيلا فى اختلاف قابليته كما علمت اعلم ان هيولى
الاجسام كلها واحدة فلكية كانت او عنصرية لان الاجسام
انما تختلف بالصور النوعية والفصول واختلافها بالصور

والفصول

والفصول فروع اشتراكها فى معنى الجسم الذى يكون مادة بالقياس
الى الصور وجنسا بالقياس الى الفصول واشتراكها فى معنى
الجسم تستلزم وحدة ووحدة تكون بوحدة الهيولى اذ الهيولى
لو لم تكن واحدة لم تكن الصورة الجسمية ايضا واحدة
لان وحدة الحال وكثرته تكون بوحدة المحل وكثرته بالضد
وعلى هذا لم تكن الاجسام مشتركة فى معنى الجسم ولم تكن
اختلافها بالصور والفصول بل كانت اشتراكها فى لفظ الجسم
واختلافها فى معناه وهذا خلاف الفرض وبديهة العقل
فهيولى الاجسام كلها حقيقة واحدة وشخص واحد بالذات
اذ الجسم من حيث هو مادة شخص واحد وتشخصه يكون
بهيولاه فهيولاه شخص واحد بالذات وكثير بالاجزاء والانواع
والاشخاص بتبعية الجسم لانه لما كان مكما بالذات كان كثيرا
بالاجزاء بالذات وكثرته بالاجزاء لما كان يحلول الصور فيه
كان كثيرا بالانواع والاشخاص بالذات وبكثرته هذه تتكثر
الهيولى والصورة الجسمية ايضا فهيولى الاجسام واحدة
بحقيقتها وشخصيتها وكثيرة بالاجزاء والانواع والاشخاص
بتبعية الجسم والجسم كثير بالاجزاء والانواع والاشخاص بالذات

وواحد بالشخص بتبعية الهيولى والصورة الجسمية التي
واحدة بالهيولى وكثيرة بالجسم وهي في نفسها ليست بواحدة
ولا كثيرة وكذا المقدار يكون واحدا بوحدة الجسم وكثيرا
بكثرته مع ان الجسم كثير بالذات بمعروضيته وموضوعيته
اياه لان الصور والاعراض لم يكن موصوفة ومعروضة
لامر بالذات كما علمت مرارا في اثبات العقل و
النفس وبيان نسبة كل واحد منهما الى الآخر فنقول قد
علمت وجود الهيولى ووجود الصورة وكون الجسم منهما
وعلمت ايضا ان الهيولى قابلة بذاتها والقابل بذاته
لم يكن فاعلا بالقوة فانها فاعل بالقوة وفاعلها يجب ان لا يكون
ذاته وفعله في الهيولى ولا ايضا مركبا منهما ومن الصورة
لان ما يكون ذاته في الهيولى يحتاج اليها في القوام و
الوجود والتشخص وما يحتاج اليه الشيء في هذه يستحيل
ان يكون فاعلا له لابراسه وبامشاركة امر بالقوة وكذا
ما يكون فعله بالذات في الهيولى لا يمكن ايضا ان يكون فاعلا
لها بالقوة والمركب من الهيولى والصورة يحتاج الى الهيولى
بالذات وما يحتاج اليها بالذات لا يمكن ان يكون فاعلا

لها بالقوة والذي لا يكون ذاته وفعله في الهيولى هو العقل فيجب ان يكون
الهيولى وفاعلها هو العقل والصورة الجسمية لما كانت
لازمة للهيولى بذاتها واللازم يكون مجعولا بجعل ملزومه
وجب ان يكون فاعلها فاعل الهيولى من الجهة التي يكون فاعلها
لانه ان لم يكن فاعلها فاعل الهيولى او كان لا من الجهة التي
يكون فاعلها لامكن صدور كل واحد منهما من فاعله بدون
الآخر لان فاعل كل واحد منهما من الجهة التي يكون فاعلا
له ليس بفاعل لصاحبه ولا لفاعل صاحبه فيمكن وجود
فاعل كل واحد منهما بدون فاعل صاحبه فامكن صدور
كل واحد من الهيولى والصورة من فاعله بدون الآخر وهو
على هذا ليتا بمتلازمتين وقد ثبت تلازمهما بالقوة فيكون فاعل
الصورة الجسمية هو فاعل الهيولى من الجهة التي يكون فاعلا
لها لكنه يكون فاعلا للهيولى اولا وبالذات وفاعلا
للصورة بفعله للهيولى وهو عقل بالذات لانه فاعل للهيولى
بالذات ونفس بالعرض لانه فاعل للصورة بفعله للهيولى
فالعقل هو نفس بالعرض لان الهيولى بالذات موجبة
وملزومة للصورة والنفس هي عقل بالذات لان الصورة

بالذات لازمة للهيولى وواجبة بها واللازم والملزوم يكونان
عن جاعل واحد بجعل واحد من جهة واحدة لكن اللازم
يكون مجعولا بجعل ملزومه والملزوم مجعول بالذات
فثبت وجود العقل والنفس وتبين نسبة كل واحد منهما
الى صاحبه

فى تقسيم العلة وبيان اقسامها

قد علمت مما قلنا ان الموجود بالمعنى البديهى الذى هو موضوع
ذلك العلم محتاج مطلقا ولابد للمحتاج فى ان يتحقق مما
يحتاج اليه والمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مجعولا
على المحتاج بجعل هو هو اولا الاول هو علة القوام والثانى
اما ان يجب وجود المحتاج به دائما لا الاول هو علة الكون
والثانى اما ان يكون ماهية المحتاج مجعولة وموجودة
منه او له الاول هو الفاعل والثانى هو الغاية لان
احتياج الشئ بالذات اما فى الماهية او فى الوجوب او
الوجود والمحتاج اليه فى الماهية يسمى علة القوام وفى
الوجوب يسمى علة الكون وفى الوجود ان كان منه الوجود
يسمى فاعلا وان كان له ولاجله يسمى غاية فالعلة بالذات
على اربعة اقسام علة القوام ويقال له صورة ايضا

الشئ به هو ما هو وعلة الكون وهى المادة وعلة الوجود
وهى الفاعل والغاية وعلة قوام كل شئ هى التى يقال
عليه فى جواب ما هو وماهيته بها هى ما هى وليس هذا الا
الجنس والفصل فعلة القوام هى الجنس والفصل الجنس بالذات
والفصل بالعرض اذ الفصل يكون مقوما للنوع وعلة لقوامه
اذا كان الشئ الداخل فى مفهومه هو حقيقة الجنس فان الشئ
الداخل فى مفهومه ان لم يكن حقيقة الجنس او احتمل ان يكون
غيرها لم يكن الفصل علة لقوام النوع بل ليس بفصل له لا
بالذات ولا بالعرض كالناطق مثلا يكون فصلا للانسان
اذا كان الشئ الداخل فى مفهومه هو حقيقة الحيوان فانه
ان لم حقيقة الحيوان او احتمل ان يكون غيرها لم يكن
الناطق فصلا للانسان لا بالذات ولا بالعرض فالفصل
يكون مقوما للنوع وعلة لقوامه بالعرض وباعتبار الجنس
والجنس يكون مقوما وعلة لقوامه بالذات وماهية النوع
يكون بالجنس هى ما هى وبالفصل باعتبار الجنس ولهذا
لا يتم الفصل بدون الجنس فى جواب ما هو والجنس يقال
بدونه ومعه ومايتم فى جواب ما هو بالذات لهذا السبب

يكون منحصرا في الجنس والحد التام يقال لاعتبار الجنس كما ذهب اليه
الحكماء والشيخ حكى عنهم بالجملة علة القوام يكون اما بالذات
واما بالعرض والتي بالذات هي ما يجوز ان يتقوم براسه
لامع قيد آخر في جواب ماهو كالجنس بالقياس الى نوعه والتي
بالعرض هي ما لا يجوز ان يتقوم لك في جواب ماهو كالفصل
بالقياس الى النوع والتي بالذات ايضا ان احتاجت في القوام
الى امر يتقوم به لم يكن علة للقوام الا بما يتقوم به حتى
ينتهي الى امر لا يحتاج في القوام الى ما يتقوم به بل يكون قوامه
بذاته وهذا هو الجنس العالي وهو علة القوام بذاته وما
تحته به يكون علة للقوام سواء كان بالذات او بالعرض
فعلة القوام تكون اما بذاتها او بالذات او بالعرض والتي
تكون بذاتها كالجنس العالي وما يكون بالذات كالاجناس
المتوسطة وما يكون بالعرض كالفصول وعلة كون كل شيء
هي ما يكون الشيء كائنا عنه وواجبا به وما يكون الشيء
كائنا عنه وواجبا به هو مادته وصورته فعلة كون
كل شيء هي مادته وصورته المادة بالذات والصورة بالعرض
لان الصورة كائنة عن المادة بالذات والكائن بالذات

لم يكن مبدأ للكون الا بالعرض فالصورة لا تكون مبدأ للكون الا
بالعرض والمادة مبدأ للكون بالذات والصورة كائنة
عنها وواجبة بها لانها ان لم يجب بها لا يخلو اما ان يجب
وجودها بذاتها او بفاعلها فقط او بفاعلها وقابلها
معا وعلى الاولين يلزم امكان وجود الصورة في نفسها
لامع مادة ولا فيها وعلى الثالث لم يجب وجودها بوجود
كل واحد منهما مع قطع النظر عن صاحبه فما امكن ان يكون
المادة موجودة في نفسها لامع صورة وقد ثبت استحالة
وجود كل واحد منهما لامع صاحبه هف لا يمكن فالصورة
يجب وجودها بالمادة فقط وبالفاعل يكون موجودة
لا واجبة وايضا الصورة تحتاج بالذات الى المادة
ولا يمكن ان تكون الا عنها وفيها والمادة من حيث هي مادة
لا يمكن ان تكون علة لقوامها ولا غاية ولا فاعلة لها
بالقوة فتكون موجبة لها وعلة لوجوبها بالضرورة
اذ لو لم تكن موجبة لها ايضا لم تكن الصورة مفتقرة اليها
بالذات بنحو من الانحاء فلا يستحيل وجودها بدونها هذا
خلف لا يمكن فالمادة علة لكون الصورة وموجبة لها

بالضرورة اى الصورة كائنة عنها وواجبة بها بالقض والعرض
ايضا كائن عن المادة وواجب بها لكن بعد كون الصورة
ووجوبها لان العرض هو كائن عن الموضوع وواجب به
والموضوع كائن عن المادة وواجب بها بكون الصورة
عنها ووجوبها بها فالعرض ايضا كائن عن المادة وواجب
بها والمادة علة لكونه ووجوبه بعد كون الصورة
ووجوبها اذ العرض يستحيل ان يجب بالمادة ويتكون
عنها من الفاعل الا بعد وجوب الصورة بها وكونها
عنها من الفاعل الا ان الفاعل يحتاج فى تكوين العرض الى
الصورة بل العرض فى نفسه لا يمكن ان يوجد من الفاعل
فى القابل قبل وجود الصورة منه فيه لان الصورة يحصل
بوجودها عن المادة نوع طبيعى والعرض لا يحصل بوجوده
نوع طبيعى بل يجب ان يوجد فى نوع طبيعى يكون متشخصا
وما يحصل بوجوده نوع طبيعى عن المادة مقدم بالذات
على ما لا يحصل بوجوده نوع طبيعى ويجب ان يوجد فى
نوع طبيعى فالصورة تكون عن المادة قبل العرض بالذات
والمادة علة لكونها اولا وعلة لكونه ثانيا ويكون الصورة

عنها يتكون الانواع الطبيعية ويكون الاعراض يتكون الانواع الصناعية
والمحمولات العرضية عن الموضوعات بالجملة كل ما يكون حالا
فى شئ سواء كان صورة او عرضا يجب وجوده بجملة ومحلة
علة موجبة له بالقض اذ الحال يحتاج بالذات الى المحل والمحل
من حيث هو محل لا يمكن ان يكون علة لقوامه او فاعله او
غايته بالقض فهو موجبة بالقض اذ لو لم يكن موجبة ايضا
لما يحتاج اليه بالذات بنحو من الانحاء وح امكن وجوده
بدونه فلا يكون حالا فيه وقد فرض انه حال هف لا يمكن
فكلما كان حالا فى شئ سواء كان صورة او عرضا يجب وجوده
بجملة ومحله علة موجبة له بالضرورة وبوجوب الحال يجب
وجود المركب من الحال والمحل والمحل ايضا ان كان مركبا
من الحال والمحل يجب وجوده بجملة لا يكون مركبا من الحال والمحل
وهذا هو الهيولى الاولى فكل ما كان حالا فى شئ او مركبا
من الحال والمحل يجب وجوده بهما ويتكون عنهما بلا واسطة
او بواسطة وهى لا يتكون عن شئ وما لا يتكون عن شئ
لم يكن قابلا للعدم بالنظر الى ذاته اى لا يمكن عدمه بالنظر
الى ذاته لانه لو امكن عدمه بالنسبة الى ذاته لا ضمن وجوده

بالقياس اليها لان ذاته لا يتكون عن شئ حتى يصير ذلك الشئ
قابلا له بعد ما لم يكن او غير قابل بعد ما كان وفاعله لا يمكن
ان يصير فاعلا بعد ما لم يكن او غير فاعل بعد ما كان فلو
امكن عدمه بالنظر الى ذاته امتنع صدوره من فاعله
بلا مرجح واستحال وجوده بالنظر الى ذاته وقد فرض امكان
وجوده بالنظر اليها هذا لا يمكن وايضا العدم اما
قبل الوجود واما بعده وما لا يتكون عن شئ لا يمكن
عدمه لا قبل الوجود ولا بعده بالضرورة فلا يمكن
عدمه مطلقا بالنظر الى ذاته ونقول بعبارة اخرى
لقصور افهام الغالين في الباطل المكذبين للحق ان
كل ما لا يتكون عن شئ لا يمكن عدمه بالنظر الى ذاته
لانه لو امكن عدمه بالنظر اليها لما امكن وجوده بالنظر
اليها اذ لو امكن وجوده لا يخلو ان يكون اما مع عدمه
او قبله او بعده ويلزم على الاول امكان اجتماع النقيضين
وعلى الثاني والثالث امكان كونه وفساده وكل ذلك
مستحيل بالضرورة وايضا لو امكن عدمه بذاته لامكن عدم علته
بذاتها او امكن وجودها بدونه بالضرورة فلا يمكن عدم ما

لا يتكون

لا يتكون عن شئ بالنظر الى ذاته والهيولى لا يتكون عن شئ
فلا يمكن عدمها بالنظر الى ذاتها وما لا يمكن عدمه بالنظر الى
ذاته يجب وجوده بذاته فالهيولى يجب وجودها بذاتها وكانت
موجودة من فاعلها لا عن شئ دائما وما يتكون عنها بلا
واسطة او بواسطة يجب وجوده بها ويكون موجودا
من فاعلها بالضرورة بل كل ما كان قابلا للوجود بذاته لم يكن
قابلا للعدم بذاته لان العدم ليس هو الوجود ولا هو لازم
للوجود حتى كان قابل الوجود بذاته قابلا للعدم بذاته
بل العدم رفع الوجود وسلبه والقابل للوجود بالنظر الى ذاته
يستحيل ان يكون قابلا لرفعه وسلبه ايضا بذاته وبتلك
الجهة التي يكون قابلا له بعينها والامور الكائنة الفاسدة
التي يكون تحت الحركة والتضاد لم تكن بذاتها قابلة لعدم نفسها
بل ان كانت فبالعرض وباعتبار المادة او الموضوع فان المادة
او الموضوع متى كان قابلا لضد امر او مخالف له كان قابلا
بالعرض لعدم ذلك الامر الذي يكون له وقابلا لوجوده
بالفعل وقابلية المادة او الموضوع لعدم ذلك الامر هي
قابلية ذلك الامر لعدم نفسه بالعرض فان كان شئ

قابلا لعدم نفسه يكون بالعرض وباعتبار المادة او الموضوع
واما الشئ الذى لم يكن له مادة وموضوع او ان كان
ولا يكون تحت حركة وتضاد لم يكن قابلا لعدم نفسه
لا بالذات ولا بالعرض وتبين مما قلنا انه ليس ولا واحد
من الموجودات قابلا لعدم نفسه بالذات كائنا او غير كائن
يكون فى تحت الحركة والتضاد او لا يكون ونعنى بالكائن
فى ذلك العلم ما كان وجوده عن شئ ووجوبه به و
الكائن بهذا المعنى يكون اما مكونا او محدثا والمكون هو
ما كان وجوده عن الشئ لا بحركة كالافلاك والعناصر
البسيطة والمحدث هو ما كان وجوده عن الشئ
بحركة وكون الشئ عن الشئ بطريق الحدوث يكون اما
باستحالة او باستكمال والمراد بالاستحالة هو الكون المقابل
للفساد مثل كون المركبات الطبيعية عن بسايطها و
كون اجزاء البسايط بعضها عن بعض والمراد بالاستكمال
هو صيرورة الشئ كاملا بالاعراض والاحوال التى هى
كالات ثانية له كصيرورة الصبى رجلا والكون بطريق
الحدوث على المجرى الطبيعى ينحصر فى هذين وكل ما ليس

واحد

بواحد منهما لم يكن على المجرى الطبيعى والكائن مطلقا سواء
كان مكونا او محدثا يحتاج بالذات الى ما يتكون عنه
حتى ينتهى الى ما ليس كائن بالذات وهو الهيولى الاولى
وهى واجبة بذاتها وموجودة من فاعلها لا عن شئ
دائما كما علمته وقد لاح فى خلال ما قلنا ان علة الكون
ايضا تكون اما بذاتها او بالذات او بالعرض وعلة الكون
بذاتها هى التى لا يتكون عن شئ ولا يجب به بل كل كائن يتكون
عنها ويجب بها وهى واجبة بذاتها وموجودة من فاعلها
لا عن شئ وهذه هى الهيولى الاولى وعلة الكون بالذات
هى التى تكون علة لكون ما يتكون عنها لكن لا بما هى بالفعل
بل بما يتكون هى عنه ويجب به كالجسم بالقياس الى ما يتكون
عنه من الافلاك والعناصر من حيث هو مادة لها
فانه يكون علة لكونها بالذات لكن لا بما هو هو بالفعل بل
بما هو كائن عنه وواجب به وهو الهيولى الاولى والتى
تكون هى بالعرض كالصور والاعراض بالقياس الى الانواع
الطبيعية والصناعية والمحمولات العرضية فانها بسيطة
وكائنة بذاتها فلم يكن علة للكون الا بالعرض وباعتبار

كونها في تحقيق الفاعل والغاية وبيان اقسامها اعلم
ان فاعل كل شئ هو جاعل هويته ووجوده معا وغاية هي
التي كان فاعله بها ولاجلها فاعلا وكل واحد منهما يكون اما
بالذات واما بالعرض والفاعل بالذات هو بان كان فاعلا
في نفسه وموصوفا بانه فاعل حقيقة لا باتصاف امر آخر به
والفاعل بالعرض هو ما لا يكون فاعلا وموصوفا بانه فاعل
حقيقة بل يكون اتصافه به مجازا وباتصاف مر آخر والغاية
بالذات هي التي بها ولاجلها كان الفاعل فاعلا والغاية بالعرض
هي التي لم يكن الفاعل بها ولاجلها فاعلا بل الفاعل كان
فاعلا بامر ولاجل امر آخر يكون تلك متعلقة ومرتبطة
به نوعا من التعلق والارتباط وما كان بالذات من كل
واحد منهما يكون اما بذاته او بغيره والفاعل بذاته هو الذي
لا يكون فاعلا بامر ولا امر غير ذاته بل ذاته بذاته ولذاته
كان فاعلا والفاعل بغيره هو الذي كان فاعلا بامر ولا
امر آخر ولا يكون ذاته بذاته ولذاته فاعلا والغاية بذاتها
هي التي لا تكون غاية بامر آخر بل ذاتها بذاتها تكون غاية
وسببا لان يكون الفاعل فاعلا وما تكون غاية بغير

بخلافها والمفعول والمجعول ايضا يكون اما بالذات واما بالعرض
والذي يكون بالذات هو ما يتصف بالامكان والوجوب و
الوجود في نفسه ولم يكن اتصافه باتصاف امر آخر بها كالماهيات الممكنة مطلقا وما يكون بالعرض بخلافه كالامكان و
الوجوب والوجود فانها لم يتصف بهذه بنفسها بل يكون اتصافها باتصاف الماهيات بها والمجعول بالذات ايضا يكون اما بذاته
او بغيره وما يكون بذاته هو الذي لا يكون امكانه ووجوبه
وكونه عن شئ وبشئ كالهيولى وسائر المبدعات فانها تكون
ممكنة وواجبة بذواتها وكائنة من فاعلها لا عن شئ وما
يكون مجعولا بغيره كان بخلافه كالكائنات مطلقا سواء كانت
مكونة او محدثة فان امكانها ووجوبها بشئ وكونها ووجودها
عنه كما علمت وكل ما كان ذاته ووجوده عن شئ فامكانه
ووجوبه ايضا يكون عنه لانه ان لم يكن امكانه ووجوبه
عنه لم يمكن ولم يجب ان يكون ذاته عنه فيستحيل ان يكون
ذاته عنه وقد فرض انها يكون عنه هذا خلف لا يمكن فكل ما كان
ذاته ووجوده عن شئ فامكانه ووجوبه ايضا يكون عنه اي شئ
كان ممكنا وواجبا ان يكون من فاعله عن شئ لانه لا عن شئ

والمعلول بالعرض مطلقا كما لا يمكن وجوده بلا معلول بالذات
كذا العلة بالعرض مطلقا يمتنع وجودها بلا علة بالذات والعلة
بغيره ايضا مطلقا كما لا يمكن وجوده بلا معلول بذاته
كذا العلة بغيرها يستحيل وجودها بلا علة بذاتها
والعلة بالعرض وبغيرها ان كانت موجودة فالعلة
بالذات وبذاتها تكون موجودة بالقوة لكنها موجودة بالبديهة
فالعلة بالذات وبذاتها موجودة بالقوة فقد صح مما قلنا
وجوه المبادى وتناهيها بالقوة فنقول الفاعل بذاته
هو الغاية بذاتها اذ الفاعل بذاته هو ما لا يكون فاعلا
بامر ولا لامر غير ذاته فذاته هي الغاية وهو الغاية بذاته وايضا
الغاية هي التي يكون الفاعل بحيث لولاها فاعلا والفاعل بذاته
يكون بذاته ولذاته فاعلا فذاته هي الغاية وهو الغاية
بذاته والفاعل بذاته لم يكن موجودا بالمعنى البديهي الذي
هو موضوع ذلك العلم اذ الموجود بهذا المعنى يكون قابلا
للوجود والقابل للوجود مطلقا مفعول ومجعول والفاعل
بذاته لم يكن مفعولا مطلقا فالفاعل بذاته لم يكن موجودا
بهذا المعنى بالضرورة لكل ما كان موجودا بهذا المعنى يحتاج في

ذاته

ذاته ووجوده اليه والفاعل بذاته لم يكن علة القوام لانها لكون
موجوده بالمعنى البديهي ومحمولة على ما يتقوم بها والفاعل
بذاته لم يكن موجودا بهذا المعنى ولا محمولا على شيء من الاشياء
وكذلك لم يكن هو علة الكون لان علة الكون ايضا تكون
موجودة بهذا المعنى وقابلة بذاتها وهو لا يكون موجودا
بهذا المعنى ولا قابلا بالاطلاق بنحو من الانحاء فهو لم يكن علة الكون
بالضرورة لكل كائن ما يحتاج في الكون الى علة الكون وعلة الكون
تحتاج في القوام الى علة القوام وعلة القوام وكل ما يتقوم
بها سواء كان بالذات او بالعرض يحتاج في الذات والوجود
معا الى الفاعل بذاته فثبت تناهي العلل والمعلولات معا
الى الفاعل بذاته الذي هو الغاية في ترتيب صدور
الاشياء من فاعلها ورجوعها اليه اعلم ان الاشياء لما كانت
بذواتها اصلا وفرعا والاصل والفرع لا يمكن ان يكونا
معا بالذات في المهية والوجود فيجب ان يتقدم من فاعلها
بالترتيب يكون ممكنا وضروريا بالنظر الى ذواتها لا ان فاعلها
وخالقها يقتضي ويوجب اولا بذاته شيئا وبتوسطه شيئا
آخر لان ما يقتضي ويوجب امرا بذاته انما يصير تاما

وكاملا بذلك الامر بالقوة وهو في نفسه بدون ذلك الامر كان
ناقصا وخالق الاشياء وجاعلها لم يكن في نفسه ناقصيا
حتى يصير بما يقتضي ويوجب ذاته تاما وكاملا بل كل تمام
وكامل يكون منه وبه تماما وكاملا وهو في ذاته فوق
التمام وله نسبة واحدة الى جميع الاشيا وللاشيا باختلاف
ذواتها ومراتبها نسب مختلفة اليه واذا علمت هذا فاعلم
ان المعلول الاول يجب ان لا يكون عن شيء لا ذاته ولا فعله لان
ما يكون عن شيء ذاته او فعله لم يكن ذلك الشيء فعله بالقوة
فان ذاته او فعله يكون موقوفا على وجود ذلك الشيء بالذات
فكيف يمكن ان يكون ذلك الشيء فعله فهو اما مقدم عليه
او يكون معه بالذات ولا يمكن ان يكون معه بالذات اذ
الفاعل بذاته ليس بكثير ولا ذو اجزاء مط كما علمت فيكون
مقدما عليه بالذات فذلك الشيء هو المعلول الاول له
لا هذا وقد فرض انه هذا فالمعلول الاول يجب ان لا يكون
ذاته وفعله عن شيء وما لا يكون ذاته وفعله عن شيء هو العقل
فالمعلول الاول هو العقل اذ النفس والطبع وان كان ذاتهما
لا عن شيء لكن فعلهما عن شيء لان فعل النفس او لا يكون عن

مادة

مادة وفيها وفعل الطبع يكون اولا عن موضوع وفيه والهيولى
ايضا وان كان ذاتها لا عن شيء لكن ليس لها فعل بالقوة ولا يمكن
ان يكون فاعلة لا بالذات ولا بالعرض لانها قابلة بذاتها وما
كان قابلا بذاته يستحيل ان يكون فاعلا لمقبوله لا بالذات ولا
بالعرض لان مقبوله يكون بجعولا من جاعله بجعله من الجهة
التي يكون جاعلا له بعينها كما علمت فالقابل بذاته لو كان
فاعلا لمقبوله بالذات او بالعرض لكان فاعلا لنفسه بالذات
والشيء لم يكن فاعلا لنفسه بالقوة لا بالذات ولا بالعرض
فالهيولى الاولى ليست بفاعله مط والمعلول الاول يجب ان
يكون فاعلا لما دونه بالذات فهي ايضا لا يمكن صدورها
اولا فما كان ذاته وفعله لا عن شيء يكون مخترعا في العقل
فهو اول المخلوقات والموجودات وهو بفاعله يكون فاعلا للهيولى
بالذات والهيولى لما كانت قابلة للصورة الجسمية ومقتضية
وموجبة لها بذاتها كان جاعلها جاعلا للصورة ايضا
بجعله اياها بتلك الجهة التي تكون جاعلا لها بالضرورة
فجاعل الصورة ايضا هو العقل من الجهة التي تكون جاعلا
للهيولى لكن يكون جاعلا للهيولى بالذات وللصورة بجعله

لما كان جاعلا للهيولى بالذات كان عقلا بالذات وجاعلا للصورة
بجعلها كان نفسا بالعرض فالعقل نفس بالعرض والنفس عقل
بالذات وهما ليسا بحقيقتين مختلفتين بل حقيقة واحدة
كانت عقلا بالذات ونفسا بالعرض والاعراض الذاتية ايضا
لما كانت لازمة للموضوعات ومجعولة بجعلها كان فاعلها
فاعل للموضوعات من الجهة التى كان فاعلا لها بعينها لكن يكون
فاعلا للموضوعات اولا وبالذات ولاعراضها واحوالها بفعلها
لما كان فاعلا للموضوعات بالذات كان نفسا بالذات وفاعلا
لاعراضها بفعلها كان طبعا بالعرض فالنفس طبع بالعرض
والطبع نفس بالذات والنفس والطبع ايضا ليسا بحقيقتين
مختلفين بالذات بل تلك الحقيقة التى كانت عقلا بالذات كانت
بعينها نفسا وطبعا بالعرض كانت نفسا اولا وطبعا ثانيا
اذ المادة ما لم تتصور لم تكن موضوعة والعقل ايضا ما لم
يكن نفسا لم يكن طبعا وتلك الحقيقة لما كانت فاعلة للهيولى
بالذات كانت عقلا بالذات وفاعلة للصورة والعرض بفعلها
كانت نفسا وطبعا بالعرض وبتلك الجهة التى بها فاعلة للهيولى
بعينها كانت فاعلة لهما بالقوة اذ القابل والمقبول بالذات يمتنع

وجود كل واحد منهما بدون صاحبه كما علمت وفاعل العقل ايضا
بتلك الجهة التى كان فاعلا له بعينها كان فاعلا للنفس والطبع
بالقوة على الترتيب الذى قلنا واذا سمعت هذا وعلمته فاسمع
واعلم ايضا ان العقل يكون بذاته معلولا ومفعولا وبفاعله
يكون علة وفاعلا للهيولى بالذات وهو باعتبار الامكان و
الوجوب الذاتى يمتنع ان يكون فاعلا لامر بالليس ولا واحد من
الممكنات يمكن ان يكون فاعلا لامر باعتبار الامكان والوجوب
كانا ذاتيين ام لا بالذات او بالعرض اذ الممكن من حيث هو ممكن
قابل والقابل من حيث هو قابل يستحيل ان يكون فاعلا لا
لمقبوله ولا لامر آخر ولا يمكن ايضا ان يكون العقل باعتبار
التعقل والادراك فاعلا لامر الا بالعرض لانه بالذات يكون
فاعلا بفاعله وباعتبار آخر ان قيل له فاعل يكون بالعرض و
بالمجاز لانه من جميع الوجوه ممكن وقابل الا الوجه الذى يكون
له بفاعله وهو بذلك الوجه يكون فاعلا وبغيره لا يكون
الا قابلا والقابل بما هو قابل ان قيل له فاعل فبالمجاز وايضا
العقل بعد الخلق يدرك الخلق ويدرك نفسه ويصير
عارفا بخالقه لاقبله فى مرتبة الامر ومعرفة الخلق بخالقه

يكون بعد معرفة خالقه بكما علمنا الاشياء انفسنا وعرفنا
خالقنا وخالقها والشاهد عليه كنت كنزا مخفيا وغيره من
الاخبار الصحيحة وهذا الكلام وان كان خارجا عن قانون
البرهان لكن افاد في هذا المقام ما يفيده البرهان بالجملة
العقل لا يمكن ان يكون فاعلا لامرين او امور ليس ولا
واحد منها متقدما على صاحبه بالذات بل كانت معا بالذات
اذ العقل يكون فاعلا بفاعله وفاعله لا يمكن ان يكون كثيرا
بوجه من الوجوه وفي العقل ايضا لم يكن جهات غير مرتبة
حتى كان بكل جهة فاعلا لامر لانها يستند الى فواعل
كثيرة غير مرتبة وفاعل العقل ليس بكثير بالفرض فالعقل
لا يمكن ان يكون فاعلا لامور كثيرة غير مترتبة بالفرض
بل كل ما كان فاعلا بالذات سواء كان بذاته او بغيره
لا يمكن ان يكون فاعلا لامور كثيرة غير مترتبة اذ الفاعل
بذاته لما لم يكن كثيرا لا بالذات ولا بالعرض لم يكن فاعلا
اولا لامور غير مترتبة بالفرض والفاعل بغيره لما كان بذاته
وصفاته مفعولا وبفاعله يكون فاعلا لم يكن ايضا
فاعلا لامور غير مترتبة لانه لو كان كذلك لكان له اما

فواعل

فواعل كثيرة غير مترتبة او جهات غير مترتبة والجهات ايضا يستند
فواعل كثيرة وهذا يستلزم كثرة الفاعل بذاته وهو ليس بكثير بالفرض
فلا فاعل بالذات يكون فاعلا للامور غير مترتبة الا ما كان فعله
بالذات في مادة او بتوسطها فانه قد يكثر فعله بتكثر المادة
كما يتكثر ذاته بتكثرها وهو في نفسه مع قطع النظر عنها
لم يكن كثيرا لا ذاته ولا فعله اذ الكثير بالذات هو المادة باعتبار
الكمية وغيرها لم يكن كثيرا الا بها والمادة ايضا مع قطع النظر
عن البعد لم يكن كثيرة ولا قابلة بالذات لامور كثيرة لان
كثرة القابل او المقبول بالذات مع قطع النظر عن البعد يستلزم
كثرة الفاعل بذاته وهو لا يكون كثيرا بالفرض ويلوح مما قلنا
ان العقل لا يمكن ان يكون كثيرا بالذات لا بالانواع ولا بالاشخاص
لان كثرة ما يمكن ان يتكثر بالانواع او الاشخاص اما بكثرة
فاعله او بكثرة قابله كما علمت في موضعه وليس للعقل قابل
وفاعله ليس بكثير ايضا لا بالذات ولا بالعرض فالعقل ليس بكثير
بالذات لا بالانواع ولا بالاشخاص بل حقيقته واحدة وشخص
واحد بالذات وكثير بالانواع والاشخاص بكثرة الجسم بها
وفعله بالذات ايضا ليس بكثير بالانواع والاشخاص بالضرورة

لان فعله اولا هو الهيولى وليس للهيولى قابل وفاعلها هو العقل
والعقل ليس بكثير بالذات ففعله ايضا ليس بكثير بالذات بل هو
ايضا كثير بكثرة الجسم وكذا النفس والطبع ليس ولا واحد
منها بكثير بالذات اذ ليس لهما قابل بالذات وفاعلها هو فاعل
العقل وفاعل العقل لا يكون كثيرا مطلقا فهما ايضا ليسا بكثير
بالذات لكن لما تكثر فعلها بتكثر المادة والموضوع تكثر
ذاتها ايضا بتكثر فعلها بالانواع والاشخاص بالعرض والهيولى
ايضا لما كانت علة لكون الجسم والجسم كثيرا بالذات فهى ايضا
كثيرة بكثرته بالانواع والاشخاص بالجملة العقل واحد بالذات
بفاعله الذى هو واحد بذاته وكثير بكثرة الجسم وكذا
النفس والطبع والهيولى ايضا واحدة بالذات بفاعلها
الذى هو العقل وكثيرة بكثرة الجسم والجسم من حيث هو
مكمم كثير بالذات والكم كثير بذاته اى منشاء لكثرة ما يتصف
به وهو لا يتصف بها الا بالعرض فان الجسمانيات مطلقا
سواء كانت صورا او اعراضا تكون وحدتها وكثرتها
بوحدة الجسم وكثرته والجسم واحد بهيولاه وهو بذلك
الاعتبار شخص واحد لانه كالاثاني للعقل والهيولى

وهو كل بالنسبة الى اجزائه بما هو شخص مكمم وكلى بالنسبة الى آحاده
من حيث الطبيعة والذات مع قطع النظر عن الشخصية و
الكمية فالعقل والنفس والطبع وكذا الهيولى ايضا يكون كل واحد
منها كلا وكليا وكثيرا بالاجزاء والجزئيات بالعرض وباعتبار
الجسم وهو من حيث هو كل وجزء قابل بالذات بهيولاه
ومن حيث هو كلى وجزئى فاعل بالذات بصورته اى بما يكون
منه جسما بالفعل وهو فاعله بالذات وصورته التى تتكون
عن مادته بالعرض لان صورته تلك دخيلة فى كونه من
فاعله وواقعة فى طريق فعليته من فاعله فان الجسم يكون
من فاعله بكونها منه كما يكون عن مادته بكونها عنه
فهى فاعلة له بالعرض كما كانت علة لكونه بالعرض والجسم بها
فاعل بالعرض كما كان بها قابلا بالعرض واما بالذات يكون
فاعلا بفاعله بالذات بالجملة الصورة تقال بالاشتراك على
معان مختلفة فتقال صورة لما به الشئ هو هو فلما منه
الشئ شئ موجود بالفعل كما يقال للنفس صورة البدن ويقال
ايضا صورة لما يتكون عن مادة الشئ او موضوعه ويكون
علة لكونه بالعرض فالصورة بالمعنى الاول علة لقوام الشئ

وبالمعنى الثانى فاعلة له وبالمعنى الثالث علة لكونه بالعرض
فالجسم فاعل بالذات بصورته بالمعنى الثانى وبالمعنى الثالث
واقع فى طريق الفعل وفاعل بالعرض لان صورته تلك
فاعلة له بالعرض كما كانت علة لكونه بالعرض فالجسم بها
فاعل بالعرض كما كان بها قابلا بالعرض وبنفاعله بالذات
فاعل بالذات كما كان بها قابلا بالعرض وبنفاعله بالذات
فاعل بالذات كما كان بقابله بالذات قابلا بالذات والجسم
لا يمكن ان يكون فاعلا بالذات بصورته التى يتكون عن مادته
ويكون فيها سواء كانت جوهرا او عرضا جوهرية او عرضية
اذ الجسم انما يكون فاعلا بها بالذات اذا كانت هذه فاعلة
بذاتها او بالذات كما كان قابلا بهيولاه بالذات وهى قابلة
بذاتها وهذه ليست بفاعلة بالقوة لابذاتها ولا بالذات
لان قوامها ووجودها بالذات عن مبدأ كونها وفيها
وهى بهذا الاعتبار تكون قابلة بالعرض والقابل من حيث
هو قابل لا يكون فاعلا بالقوة وليس لها بالذات اعتبار وجهة
غير هذه حتى كانت بذلك الاعتبار وتلك الجهة فاعلة
بالذات فالجسم ايضا لم يكن بها فاعلا بالذات وان كان

فبالعرض

فبالعرض كما قلنا ولا جسم واحد يمكن ان يكون علة بالذات
لجسم آخر بنحو من الانحاء العلية اذ العلة بالذات منحصرة فى
الاربعة المذكورة ولا واحد من الاجسام يمكن ان يكون فاعلا
بالذات لجسم آخر لان فاعل كل جسم بالذات هو فاعل هيولاه
وصورته وفاعلها هو العقل والنفس بالذات بلا واسطة
كما علمت لا الجسم بتوسطها ولا هما بتوسطه ولا جسم واحد
يمكن ان يكون غاية بالذات لجسم آخر لان غاية كل شئ بالذات
هى ما كان فاعله بها ولاجلها فاعلة له وفاعل الجسم هو العقل
والنفس وهما لا يكونان فاعلا بجسم ولا جله بالقوة وعلة قوام
كل شئ هى ما يحمل عليه بحمل هو هو وبهيئة يتكون بها ما هو
ولا واحد من الاجسام يحمل على جسم آخر بحمل هو هو ولا جسم آخر
هو ما هو بالقوة ولا يمكن ايضا ان يكون جسم علة لتكون جسم
آخر بالذات لان علة كون كل شئ هى ما يتكون ذلك الشئ
عنه ويجب به بالذات ولا جسم يتكون عن جسم آخر و
يجب به بالذات بل يتكون صورة جسم بالذات عن مادة
جسم آخر بالانقلاب لا عنه ويجب بالذات بمادة جسم آخر
لا به فانه لو تكون عنه ويجب به بالذات لما امكن وجوده

بدونه ووجوده يجب ان يكون بدونه ويمتنع ان يكون معه
فلاجسم واحد يكون علة لجسم آخر بالذات بنحو من الانحاء
بالقوة وايضا الجسم كما علمت شخص واحد بهيولاه وهو باعتبار
تكمله يصير متجزيا باجزاء يكون كل واحد منها هو ذلك
الشخص وليس ذلك بانه جزء وهو كل والشخص الواحد
لايمكن ان يكون علة بالذات لنفسه بنحو من الانحاء
بالقوة وبتجزيته بالاجزاء لما كان بقبول للصور وقبوله للصور
لما كان معا بلا ترتيب لم يكن انواعه من حيث هو جنس
متوترتبا بل كانت معا بالنسبة اليه وهو مقول عليها لا
بالتقديم والتاخير بل مقول عليها معا على نسبة واحدة
فلم يكن انواعه بعضها علة بالذات لبعض بنحو من الانحاء
بالقوة والجسم مع انه كثير بالذات بالاجزاء والانواع متى لايمكن
ان يكون بعض اجزائه وانواعه علة بالذات لبعض اخر فكيف
يمكن في العقل الذي هو واحد بالذات بفاعله وبتكثر
بتكثر الهيولى التي تتكثر بتكثر الجسم بالاجزاء والانواع ان يكون
بعض اجزائه وانواعه التي كانت له بالعرض علة بالذات لبعض
آخر فعلة العقل وفاعله هو الفاعل بذاته والعقل بفاعله

فاعل

مجلس شعرای ملی

فاعل الهيولى بالذات وبفعله الهيولى فاعل للصورة وبه فاعل
للاعراض والاحوال اللازمة للجسم واجزائه وانواعه الاولية التي
هي البسايط من الافلاك والعناصر وهو بانه فاعل للهيولى
يسمى عقلا وبانه فاعل للصورة يسمى نفسا وبفعله الا
عراض والاحوال اللازمة يسمى طبعا وعند هذه المرتبة
تتم صدور اصول الموجودات واسطقسها من مبدعها او
مكونها وبالحركة الدائمة التي كانت من الاحوال اللازمة
لجوهر الفلك صار الطبع بالنفس ولاجلها فاعلا بمعنى المقولة
في مقابل الانفعال وصارت النفس بالعقل ولاجله محركة
والعقل بفاعله ولاجله صار مدركا وعاقلا للاشياء
ولنفسه وعارفا بجاعله وراجعا الى فاعله الذي هو
الفاعل والغاية بذاته فسبحان الذي بيده ملكوت كل
شيء واليه ترجعون سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين تم

قد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة الشريفة الموسومة
بعين الحكمة مطلوعها من المبدأ وغروبها الى المعاد ٢٣ شهر شعبان المعظم
سنة ١١٠٢

یادگار محمد کریم ابن آقا محمد ملقب بمحانی

التماس از برادران مؤمن اینکه این فقیر را بفاتحه شاد نمایند
چه الجهت اینکه این فقیر گناه بسیار دارد بلکه از صدقه
سر برادران مؤمن قلم عفو بر جرایم این روسیاه بکشند
بیادگار نوشتم خط کوتاه بدیهی و بسیار نیز یاد نکند

۱۱۸۲ و

1-3

3.1

بسم الله الرحمن الرحیم

دلالت بودن چیزاست بنحوی که از دانستن او چیز دیگر
دانسته شود و اول را دال گویند و ثانی را مدلول چون
دود که از دانستن او آتش دانسته شود و ازین تعریف
معلوم شد که میانهٔ دال و مدلول نهایت ربط و علاقه باید
تا دلالت متحقق شود و الا دلالت کردن او بر انچیز نه بر چیز
دیگر ترجیح بلامرجح باشد پس اگر علاقه و ربط نسبت میان
دو باشد از دلالت وضعی گویند و اقسام دلالت را
دانستن در اینمقام لازم نیست و این دلالت وضعی
لفظی باشد چون دلالت انسان بر حیوان ناطق و غیر لفظی
نیز باشد چون دلالت خطوط بر الفاظ و معانی آن و ما را
در اینمقام بدلالت غیر لفظی حاجت نیست و لفظ موضوع را
چون استعمال کنند و تمام معنی موضوع له را از انجهت که تمام معنی
موضوع له است اراده کنند از دلالت مطابقه گویند
چون لفظ انسان که هنگام استعمال حیوان ناطق از و خواهند

که تمام معنی موضوع له اوست و اگر هنگام استعمال جزء معنی موضوع له را
از انجهت که جزء معنی موضوع له اوست اراده کنند از دلالت
تضمنی گویند چون لفظ انسان که در حین استعمال حیوان تنها
یا ناطق تنها از و خواهند و اگر در حال استعمال معنی بر دو
از موضوع له را اراده کنند از انجهت که خارج موضوع له اوست
از دلالت التزامی گویند چون لفظ انسان که گاه استعمال
قابل علم یا ضاحک از او خواهند و امعنی برون از معنی موضوع
له باید که لازم معنی موضوع له باشد یعنی آنمعنی از معنی موضوع له
جدائی نه پذیرد که قابل علم و ضاحک جز انسان نباشد و
جدائی انها از انسان متصور نگردد و چه اگر در غیر انسان یافت
شوند دلالت کردن انسان بر ایشان نه بر غیر ایشان ترجیح
بلامرجح باشد و علاقه و ربط میان دال و مدلول نباشد و
علاقه و ربط فیما بین ایشان شرط است چنانکه دانسته شد و
سزاوار آنست که منطق لفظ را بغیر عنوان مطابقه استعمال
ننماید و این لفظ مستعمل بعنوان مطابقه چون جزء او صلاحیت
دلالت بر جزء معنی دانسته باشد و دلالت بر جزء معنی مقصود
کند آنرا مرکب خوانند چون زید کاتب است و چون لفظ ناطق

کو نام

واگر نه چنین باشد آنرا مفرد خوانند چون زید و حیوان ناطق و عبد ابه
در حق کسی که نام شخصی باشد و مفرد مطلق است زیرا که
اگر صلاحیت آن دارد که از آن خبر دهند یا آن خبر دهند او
را اسم گویند چون زید و عالم و اگر صلاحیت آن دارد که او
خبر دهند و بس یعنی صلاحیت مخبر عنه بودن ندارد او را
کلمه خوانند چون ضرب و یضرب و اگر صلاحیت مخبر به بودن
نیز ندارد او را اداة گویند چون هل و فی و لفظ یا واحد بود
یا کثیر پس اگر واحد بود معنی او نیز واحد بود یا نبود پس اگر
معنی او واحد بود آن معنی بر کثیرین صادق آید یا نه اول را
علم گویند چون زید که لفظ واحد است و معنی نیز واحد است
و بر کثیرین صادق نمی آید و اول اگر بر کثیرین بتساوی صادق
آید آنرا متواطی خوانند چون انسان که بتساوی صادق
است بر افرادش و اگر بتفاوتی صادق نیاید آنرا مشکک
و مقول بتشکیک خوانند چنانچه بیاید پس بر وفق آنچه گفتیم
و این اقسام ثلثه جز در اسم صورت نبندد چه کلمه و اداة
از آنجهت که کلمه و اداتند علم نتوانند شد و همچنین متواطی
و مشکک نیز نمی باشند و اگر معنی واحد نبود او را لفظ

مشترک

مشترک و مشترک لفظی خوانند اگر واضع آن لفظ از برای
همه معانی وضع کرده باشد چنانچه لفظ عین که واضع از برای
چشم و چشمه و غیر آن وضع کرده است و اگر واضع آن
لفظ را برای همه معانی وضع نکرده پس اگر در معنی دوم مشهور
شده باشد بنحوی که ترک شده باشد استعمال او در
معنی اول یعنی چنانچه در معنی اول استعمال کنند محتاج بقرینه
باشد آنرا منقول گویند و منقول را بنسبت بناقل فرق کنند
چون صلوة که واضع او را بآنچه دعا وضع کرده و بمعنی نماز
استعمال شده و مشهور شده است بنحوی که اگر بمعنی دعا
مستعمل کردد بقرینه احتیاج افتد و چون ناقل شارع و
اهل شرع اند آنرا منقول شرعی خوانند و اگر در معنی دوم بنحو
مذکور نباشد آنرا در معنی دوم مجاز خوانند و در معنی اول
که معنی موضوع له اوست حقیقه گویند چنانچه اسد که واضع
او را بآنچه حیوان درنده وضع کرده و در مرد شجاع استعمال
کرده اند و اگر لفظ کثیر بود پس معنی واحد بود یا واحد نبود
اول را مترادف گویند چون انسان و بشر که معانی آنها
یکی بود و ثانی را متباین گویند چنانچه حیوان و جماد که معانی آنها

مختلف بود و مرکب دو قسم بود تام و ناقص مرکب تام آن بود که
سکوت بر وی صحیح بود یعنی چنین متکلم از آنکه مخاطب را انتظار
باقی نماند چون زید ایستاده است و مرکب ناقص آن بود
که سکوت بر وی صحیح نبود و مخاطب انتظار باقی از آن کند
چون حیوان ناطق و سر زید و مرکب تام نیز دو قسم است
خبر و انشا خبر آن بود که گوینده آن را توان گفت که راست
گفتی یا دروغ گفتی چون زید کاتب است و این را قضیه
نیز گویند و انشا آنست که گوینده را نتوان گفت که راست
گفتی یا دروغ گفتی چون بزن و مزن و مرکب ناقص نیز
دو قسم است تقییدی و غیر تقییدی و تقییدی آنست که
دوم قید اول بود چون حیوان ناطق که ناطق قید حیوان
بود و غیر تقییدی آنست که دوم قید اول نبود چون در خانه
و بیت و هیچ انچه فهمیده نشود مانند
باشد فرض صدق او بر کثیرین یا ممکن نباشد فرض صدقش
بر کثیرین اول را کلی گویند و ثانی را جزئی پس کلی مفهومی
باشد که بر کثیرین صادق تواند آمد چون انسان که بر
زید و عمرو و بکر صادق آید و جزئی مفهومی باشد که بر کثیرین

صادق

صادق نتواند آمد چون زید مشار الیه و کلی یا تمام حقیقت افراد
یا نبود او را نوع خوانند و ثانی که تمام حقیقت افرادش نبود
جزء حقیقت افرادش بود یا جزء حقیقت افرادش نبود و انکه
جزء حقیقت افرادش بود و جزء مشترک بود یا جزء مشترک نبود
اول را جنس گویند و دوم را فصل و انکه تمام حقیقت افراد
و جزء حقیقت افراد نبود پس لابد بیرون از حقیقت افرادش
بود پس اگر مخصوص افراد یک حقیقت باشد از آن را خاصه
گویند والا عرض عام خوانند و هر یک از خاصه و عرض
عام اگر علت و سبب او داخل در ذات موضوع ایشان
باشد آن را ذاتی گویند و اگر داخل در ذات موضوع
نباشد آن را عرضی گویند چون ضاحک که خاصه انسانست
و علت آن ناطق بودن است و ماشی که عرض عام انسانست
و علت آن حیوان بودن است و انسان عبارت از حیوان
ناطق است پس علت هر یک از ضاحک و ماشی داخل
در حقیقت انسانست و مثال عرض غریب بودن انسان
که باعتبار علل انسانست و هر یک از خاصه و عرض عام
بین الثبوت باشد و غیر بین الثبوت باشد و بین الثبوت

آنست که از تصور طرفین حکم بلزوم بهمرسد چنین لزومی را ذاتی
اثنین و غیر بین الثبوت آنست که نه چنین باشد پس نوع
کلی آنست که ممکن باشد که گفته شود در جواب سؤال کسی که
به پرسد ما هو از چند چیز که حقیقت انها یکی باشد چون
زید و عمر هر گاه پرسیده شوند ما هو انسان که نوع است
در جواب گفته شود و گاه نوع گویند و از و حقیقی خواهند
که در تحت حقیقی دیگر باشد چون حیوان که در تحت جسم
جسم نامی است و این را نوع اضافی گویند و او را
نوع حقیقی و جنس کلی آنست که ممکن باشد که گفته شود
در جواب سؤال کسی که به پرسد ما هو از چند چیز که حقیقت
انها مختلف باشد چون انسان و فرس هر گاه که پرسیده
شوند ما هو حیوان که جنس است در جواب گفته شود و فصل
کلیست که گفته شود بر یک حقیقت یا بر افراد یک حقیقت
در جواب ای شیء هو فی ذاته چون زید و عمر و هر گاه پرسیده
شوند که کدام چیز ند اینها در ذات خود ناطق که فصل است
در جواب گفته شود و خاصه و عرض عام دو کلی اند که گفته
شوند بر افرادی در جواب ای شیء هو فی عرضه و مثال خاصه

و عرض عام پیش ازین گذشت و جنسی که در تحت جنسی دیگر نباشد
از اجناس عالی خوانند چون جوهر و اگر در تحت جنسی باشد
پس اگر ما تحت او انواع حقیقی باشد او را جنس سافل
خوانند چون حیوان که جنس است و ما تحت او که انسان و فرس است انواع
حقیقی باشد و اگر ما تحت او انواع حقیقی نباشد او را جنس
متوسط خوانند چون جسم نامی که جنس عالی و سافل نیست زیرا
که فوق او جنسیست که جوهر باشد و ما تحت او نیز جنس است
که حیوان باشد نه نوع پس او جنس متوسط باشد
بدانکه آنچه در جواب ما هو گفته میشود بالذات میباشد و بالعرض
میباشد و بالذات آنست که خود شی گفته شود در جواب
ما هو و گفته شدن شی در جواب ما هو باعتبار گفته شدن چیز
دیگر در جواب ما هو نباشد چون حیوان که خود شی اولا در جواب
ما هو گفته میشود و گفته شدن شی در جواب ما هو باعتبار
گفته شدن چیز دیگر نیست و بالعرض آنست که خود شی در جواب
ما هو گفته نشود و گفته شدن شی در جواب ما هو باعتبار گفته
شدن چیز دیگر باشد در جواب ما هو چون ناطق که بالذات
در جواب ای شیء هو گفته میشود و اگر در جواب ما هو گفته شود بالعرض

چون گفته خواهد شد و آنچه بالذات گفته میشود در جواب ماهو بذاته
میباشد و بغیر میباشد و بذاته آنست که گفته شدن در جواب
ماهو باعتبار گفته شدن غیر نباشد بلکه ذات بذاته او
در جواب ماهو گفته شود و جنس جنس باعتبار خبر دیگر در جواب
ماهو گفته نمیشود و بغیره آنست که گفته شدنش در جواب
ماهو باعتبار گفته شدن غیر باشد و ذات بذاته او
باعتبار غیر در جواب ماهو مقول شود چنین انسان که مقول شود
در جواب ماهو لیکن نه بذاته بلکه باعتبار جزوش که حیوان
نه باعتبار جزء دیگرش که ناطق است پس معلوم شد که مقول
در جواب ماهو بذاته منحصر است در جنس و هرچه در جواب
ماهو مقول شود بذاته جنس بود و باقی باعتبار جنس مقول شوند
در جواب ماهو همچنانکه شیخ نقل کرده است از حکما و ظاهر
شد در طی این مبحث که آنچه از و باهو سؤال میتوانند شد
نیز بالذات و بالعرض میباشد و بالذات بذاته و بغیره
میباشد و از شخصی که سؤال میشود بذاته نیست بلکه بغیره است
و همچنین معلوم شد که مقول در جواب ای نیز بالذات و بالعرض
میباشد و فصل بذاته مقول در جواب ای است و اگر انسان

در جواب

در جواب ای واقع شود باعتبار جزء ناطق است نه باعتبار جزء
حیوان و باین تحقیق مندفع میشود جمیع اشکالاتی که در بین فصل کرده
اند در باب مقول شدن حد تام در جواب ماهو و شک امام
رازی در باب تجویز مقول شدن حد تام در جواب ای
و توضیح حد تام می آید بعون الله تعالی در مبحث حد

بدانکه در علم اجناس مستند بالبدیهة
چنانچه مشاهده میشود و بعضه برهم محمول میشوند چون حیوانیت که
یکی از اجناس است و جسم بر او محمول میشود چنانکه میتوان
گفت که حیوان جسم است و بعضه چنین نیستند که هرچند
ملاحظه کنی هیچکدام در هیچ مرتبه بر یکدیگر محمول نشوند چون
مقولة المضاف که هرگز بر مقولة جوهر محمول نشود و جوهر نیز هرگز بر مضاف محمول نشود و غیر متناهی نیز نمیرود که اگر غیر متناهی
رود هرگز علم و معلوم صورت نه بندد زیرا که وانگهی
یکی موقوف بر تصور غیر متناهی باشد و تصور غیر متناهی
محال باشد پس معلوم شد که اجناس غیر متناهی نمیروند و هرگاه
غیر متناهی نروند لابد منتهی میشوند باجناسی چند که بالاتر
از آنها اجناس نباشد و اجناس عوالی چهارند زیرا که آنچه

است یا در موضوع است یا در موضوع نیست و مراد بموضوع اینجا
محل است که بدر آمدن آنچه در آنمحل در آید نوع طبیعی تبدیل نشود
چون شفیدی که از در آمدن او در کاغذ یا پارچه یا غیر اینها
نوع طبیعی حاصل نشود و اورا عرض خوانند و دوم را جوهر
پس جوهر موجودی باشد که در موضوع نباشد و عرض موجودی
باشد که در موضوع باشد و انواع اولی جوهر چهار است
زیرا که جوهر یا محل جوهر دیگر باشد یا محل جوهر دیگر نباشد
اولرا هیولی خوانند و ثانی حال در جوهر دیگر باشد یا نباشد
اورا صورت خوانند و ثانی اگر فعلش در محل باشد اورا
نفس گویند و اگر نه اورا عقل گویند و جسم کائن از هیولی
و صورت باشد و خاصیت جوهر آن بود که یکی بعینه از او
تواند که بطریق تعاقب محل اضداد گردد یعنی او با آن باشد
و یکی از ضدین در او در آید و آن ضد بر طرف شود و ضد
دیگر در او در آید و غیر جوهر چنین نبود و عرض ماهیتی و
او نسبت بغیر بود یا نسبت بغیر نبود اورا مقوله اُنسبی گویند
و انکه ماهیتی او نسبت بغیر نبود او را خارج بود یا نبود او را
مقوله کم خوانند و ثانی را مقوله کیف و کم عرضیست که بعروض

وی هر اشیا را توان گفت که مساوی باشد یا لامساوی بعنوان تطبیق
و انواع اولی او دو نوع بود زیرا که جزء در و بالقوه بود
یا بالفعل اگر جزء در او بالقوه بود او را کم متصل خوانند و
اگر جزء بالفعل بود آنرا کم منفصل خوانند و چون جزء در
کم متصل بالقوه بود توان آن جزء را بدایت طرف و نهایت
طرف دیگر فرض نمود و چون جزء در کم منفصل بالفعل بود
آن جزء را بوصف مذکور در وجود فرض نتوان کرد و عادت
چنان جاری شده که کم را باین قسم تقسیم کنند که اگر فرض
حد و مرز که در او توان کرد که بدایت طرف و نهایت طرف
دیگر باشد آنرا کم متصل والا منفصل گویند و این روش
و روش اول که تقسیم شد یکی باشد پس فرض حد و مرز که
در او در یکجهت توان کرد آنرا خط گویند و اگر از دو جهت توان کرد
سطح و اگر از سه جهت تو انکرد جسم تعلیمی گویند و یکی از خواص کم وضع
و عدم وضعت و مراد بوضع در اینجا آنست که اجزا در او
فرض توانکرد بعضی فوق بعضی و بعضی تحت بعضی و از معنی
اینها معلوم شد که کم متصل ذی وضع و کم منفصل غیر ذی
وضعت و متفرع میشود بر خاصه اول که مساوات

ولا مساوات زیاده و نقصان چه اگر مساوی نبود یا زاید
بود یا ناقص و متفع میشود برین خاصه تناهی و لاتناهی
زیرا که کم متصل در نقصان بحدی نمیرسد که انقص از او
فرض نتوان کرد و کم منفصل در زیاده بحدی نمیرسد که
زیاده بر او فرض نتوان کرد و متفع میشود برین خاصه
در متصل صغر و کبر و در منفصل قلت و کثرت و کیف
عرضیت که بعروض و عرضیات را توان کیف که شبیه اند یا
لاشبیه و انواع او یا او چهار است زیرا که از برای
موضوع میباشد باعتبار امر بیرون از و یا نه بان
اعتبار اگر باعتبار امر بیرونست یا نفس امر حال در موضوع
باشد یا حال در موضوع نباشد اگر حال در و نباشد
پس البته مفارق بود و آنرا کیفیات نفسانی گویند و اگر ان امر
حال در موضوع پس امر حال در موضوع در ین مرتبه جزئیت
نباشد زیرا که چیز در موضوعست جوهر نبود و مقولهٔ نسبت
نیز نبود زیرا که کیف مقدم است بر نسبت پس باقی نماند
از موجودات مگر کم و این نوع از کیف را کیفیات مختص بکمیات
گویند چون مدور بودن و استقامت و انحنا و اگر از برای

موضوع

موضوع باعتبار امر بیرون از و نیست از برای او و باعتبار اجزاء
اوست یا باعتبار اجزاء او نیست اگر باعتبار اجزاء اوست
پس اگر باعتبار جزء صوری اوست آنرا قوه گویند و اگر باعتبار
جزء مادی است لاقوه و اگر باعتبار اجزاء او نیست پس باعتبار
آنست که حقیقت از حقایق و آنرا کیفیات محسوسه خوانند
و خاصهٔ شامله او بهمان شبیه و لاشبیه است و تضاد و اشتد
و ضعف نیز از خواص اوست لیکن در همه انواع او نمی باشند
و مقولهٔ نسبی که مهیت او بهمان نسبت بغیر است و بغیر
آن مهیتی ندارد و مهیت آن غیر هم بهمان نسبت باوست
یا نه او را مضاف گویند و ثانی که مهیت منسوب الیه بهمان
بغیر نباشد از برای موضوع میباشد یا باعتبار انکه
موضوع قابلیت پس منسوب الیه موجودی مستقل باشد
یا موجودی مستقل نباشد ثانی را ان ینفعل خوانند و
آن نسبت قابل باشد بمقبولش و آن کاهی متحقق شود
که موضوع از یکطرف قبول اثری کند و در کار پذیرفتن
باشد یا بتمامه اثر پذیرفته باشد و هنوز زیاده
بر آن اثر توانند پذیرفت و آن زیاده را در کار پذیرفتن

باشد چه اگر آن اثر را بتمامه پذیرفته باشد و زیاده از آن نتواند
پذیرفت و فعل و انفعال تمام شده باشد دیگر میانهٔ
ایشان نسبت نمی ماند زیرا که نسبت میان دو چیز
باشد که متغایران باشند و باهم طرف توانند شد و
قابل و مقبول دو چیز چنان نیستند و اگر منسوب الیه موجودی
مستقل باشد پس یکی از انها محیط بود بر آن دیگری
یا محیط نبود اول را این خوانند و ثانی را وضع و اگر
باعتبار قابلیت موضوع نباشد نیز باین نحو تقسیم شود
اول را ان ینفعل و ثانی را متی و ثالث را ملک خوانند
و این تقسیم بعبارت دیگر گفته شود بجهة زیادتی بیان
پس گوییم که منسوب الیه موجودی مستقل باشد
یا موجودی مستقل نباشد انکه بود و موجودی مستقل نباشد
یک موجودی مستقل باشد یا آن نیز مستقل نباشد ثانی را
مضاف گویند و اول که یکی مستقل بود دو یکی نبود پس ان
غیر مستقل فرع آن مستقل بود چه اگر فرع او نبود در
میان ایشان نسبت نباشد پس فرع یا منفعل ان
مستقل بود یا نبود اول را ان ینفعل و ثانی را

گویند

گویند و انکه هر دو موجودی مستقل باشند یکی محیط بود بر دیگری یا نه
بود اول را اگر باعتبار فاعلیت بود متی والا این خوانند و اگر
یکی بر دیگری محیط نبود او را اگر باعتبار فاعلیت بود ملک گویند
و ثانی را وضع پس مضاف عرضی باشد که مقول شود قیاس
بغیر و غیر نیز مقول شود قیاس با وهمچنانکه او مقول شده
است قیاس تغیر و بغیر نسبت مهیة دیگر ندارد و خاصه
ایشانست که باهم موجود شوند و وضع که او را نصبت نیز
گویند و آن نسبتی است که از برای جسم میباشد باعتبار
انتساب بعضی از اجزاء او بعضی دیگر و اینل نسبتی است
که میباشد میان متمکن و مکانش و متی نسبتی است
که میباشد میان شئ و زمانش و ملک که او را جده و
له نیز گویند نسبتی است که میباشد میان دو جزء
بیکدیگر ربطی بهم رسانند و منتقل شوند بانتقال هم
چنین تخم و تلبس بدانکه عرض جنس نیست از برای مقولات
زیرا که معنی عرض بودن در موضوع است و صدق عرض بر
مقولات باعتبار بودن در موضوع است و بودن در موضوع
باعتبار فاعل و موضوع است و فاعل و موضوع پیوسته

از ذات و صدق جنس باعتبار امر برون نمی باشد پس عرض جنس نیست
از برای معقولات و موجود نیز جنس نیست از برای جوهر و عرض
زیرا که صدق موجود بر جوهر و عرض باعتبار فاعلیت و فاعل
چنانچه دانسته شد برونست از ذات جوهر و عرض و
جنس باعتبار امر برون نمی باشد پس موجود جنس نیست از برای
جوهر و عرض

متقابلان دو امرند
که جمع نشوند در موضوع واحد از جهة واحدة در زمان
واحد و میان ایشان نهایت دوری باشد یعنی چیزی
دیگر فرض نتوان کرد که دورتر باشد ازین یکی نسبت بان
دیگری چه دوری زیاده از آن در میان هیچ یک از
ایشان فرض نتوانکرد و نه انکه نهایت خلاف فرع
بدایت و وسط و انتهای خلاف است و اقسام متقابلان
چهارست زیرا که هر دو وجودی اند یا هر دو وجودی
نیستند انکه هر دو وجودی اند مهیة هر یک معقول نشود
قیاس بدیگری یا مهیة هر یک معقول نمشود قیاس بدیگری
اولرا متضائفان گویند و ثانی را متضادان و انکه هر دو
وجودی نیستند ممکن نباشد که هر دو عدمی باشند زیرا

که عدم از آنچه که عدم است از عدم دیگر ممتاز نمی باشد و اگر
ممتاز باشد باعتبار امر وجودی که این عدم اوست ممتاز
خواهد بود و هرگاه هر دو عدم ممتاز شدند یکی عدمی و دیگری
وجودی خواهد بود پس موضوع ایشان در حین مغارقت
عدم اگر در شان او باشد اتصاف بامر وجودی
این عدم اوست او را ملکه و عدم گویند والا سلب و ایجاب
و ازین تقسیم تعریف هر یک از متضائفان و متضادان
و ملکه و عدم و ایجاب و سلب معلوم شده پس متضائفان
دو امر وجودی اند که جمع نشوند در یک موضوع از یکجهة در
یک زمان و دوری در میانه ایشان بحدی باشد که
زیاده از آن دوری در میان فرض نتوانکرد و مهیة هر
یک معقول شود قیاس بدیگری چون پدری و پسری که دو چیز
که جمع نمیشوند در یک شخص از یکجهة در یکزمان و نسبت
بعضی پسری چیزی تصور نتوان کرد که دورتر از پدری باشد
و مهیة هر یک از پدری و پسری همان عین نسبت بان دیگری
است و متضادان دو امر وجودی اند که جمع نشوند در
یک موضوع از یکجهة در یکزمان و دوری میانه ایشان

بحدی باشد که دوری زیاده از آن در میانه فرض نتوانکرد
و نهایة هریک معقول نشود و قیاس بدیگری چنین سیاهی و سفیدی
که دو چیزند که جمع نمی شوند در یک موضوع از یک جهة در یک زمان
و میانه ایشان نهایت دوری هست و چنری فرض نمی
توان کرد که دورتر باشد از سیاهی نسبت بسفیدی و نهایة
ایشان چنری است که نسبت در او ماخوذ نیست و ملکه و
عدم دو امرند یکی وجودی است و او را ملکه خوانند و
دیگری عدمی است و او را عدم گویند که جمع نمی شوند در
یک موضوع از یک جهة در یک زمان و دوری میانه ایشان بحدی
باشد که زیاده از آن دوری میان ایشان فرض
نتوانکرد و موضوع ملکه در حالة مقارنة عدم در شان او
باشد اتصاف بملکه چون بینائی و نابینائی که دو امرند
که یکی وجودی است که بینائی باشد و دیگری عدمی است
که نابینائی باشد و جمع نمی شوند در یکموضوع از یک جهة در
یک زمان و دوری میانه ایشان بحدی است که زیاده
از آن نسبت به بینائی فرض نتوانکرد و موضوع نابینائی
در حالت نابینائی قابل آن است که بینا شود و ایجاب

سلب

سلب و امر یکی وجودی است و او را ایجاب خوانند و دیگری
عدمی است و او را سلب گویند و جمع نمیشوند در یکموضوع از یک جهة در یک زمان
و دوری میانه ایشان بحدی باشد که زیاده از آن میان
آنها فرض نتوانکرد و موضوع ایجاب در حالة مقارنة سلب
در شان او نباشد اتصاف بایجاب چون انسان است
و انسان نیست که دو امرند که یکی انسان بودن است
که ایجاب باشد و یکی انسان نبودن که سلب باشد که جمع
نمیشوند با هم در یک موضوع از یک جهة در یک زمان و دوری
میانه آنها فرض نمیتوان کرد که زیاده باشد از آن میان
بودن نسبت بانسان نبودن و همچنین از انسان نبودن
نسبت بانسان بودن و موضوع انسان بودن در حالة
انسان نبودن در شان او نیست اتصاف بانسان
بودن و خاصة متقابلان آنست که یکی قابل را یکی
مقابل میباشد مثلا ضد واحد را ضد واحد میباشد
و مضاف واحد را مضاف الیه واحد میباشد و
ملکه واحد را عدم واحد میباشد و ایجاب واحد را سلب
واحد در مقابل میباشد چه اگر مقابل واحد را مقابل واحد

عدم

بنود اقلا دو مقابل خواهد بود پس این یکچیز که مقابل آن دو
چیزاست از یکجهه که مقابل این یکیست مقابل آن
دیگریست یا از یکجهه که مقابل این یکیست مقابل آن
دیگر نیست و بنابر شق اول آنچیز از یکجهه که مقابل
این یکیست مقابل آن دیگری باشد پس لابد است آن
آن دو چیز یکجهه که یکی اند مقابل باشند با این یکچیز
پس اگر بالاتحاد آن ذات انها باشد یکی خواهند
بود در ذات والا در چیزی دیگر یکی خواهد بود پس مقابل
واحد باین اعتبار واحد باشد و اگر از یکجهه یکی از
با این یکی مقابل است با آن یکی مقابل باشد پس در آن یکچیز
دو جهة باشد که بهر جهتی مقابل باشد با یکی از آن
دو چیز پس باز مقابل واحد واحد باشد و هر یک از
اقسام متقابلان را خاصه باشد که بآن ممتاز گردد
از اقسام دیگر و خاصه متضائفان آنست که هر دو
یکدفعه بهم رسند چون پدری و پسری که هر دو یکدفعه بهم رسند
چه بی پدری و پسری بدون هم نباشند و خاصه متضادان
آنست که خیلی قریب انها یکی باشد چون سیاهی و سفیدی

که خیلی قریب آنها که زنگست یکی است چه اگر هر دو در یک
جنس باشند که آن زنگست شاید که ضدیت ایشان
باعتبار جنس ایشان باشد پس متضادان با تعرض تضاد
جنس ایشان خواهد بود پس اجناس ایشان با هم بالذات ضد
باشند و سخن در اضداد بالذات است و خاصه دیگر
متضادان آنست که کهات متخالفه نیز در یکموضوع
جمع نمیشوند و خاصه ملکه و عدم آنست که موضوع ملکه
در حالة مقارنة عدم قابل و مستعد است از برای ملکه و
خاصه ایجاب و سلب آنست که یکی صادقست و دیگری کاذب دائما

موخر یا محتاج است بمقدم یا
محتاج نیست اول یعنی انکه محتاج است بمقدم پس واجب
خواهد بود که اگر موخر یافت شود مقدم نیز با او باشد
چه محتاج الی محتاج الیه نیز باشد پس اگر مقدم نیز با موخر باشد
واز موخر تخلف ستواند کرد انرا تقدم بالعلیة گویند و مراد
بعلت علة موجده است یعنی علة ضرورت انچیز خواه انسان و
قابل علم که قابل علم محتاج است بمقدم که آن نیست و آن نیز
نیز یا قابل علم نیز باشد و اگر از موخر تخلف تواند کرد اورا

تقدم بالطبع گویند چون حیوان و انسان و مؤخر که انسانست
محتاج بمقدم چه اگر حیوان نباشد انسان نمی باشد و اگر
انسان باشد البته حیوان نیز باشد و لازم نیست که حیوان
هر جا باشد انسان نیز با او باشد چه تواند بود که حیوان
باشد و انسان نباشد چون فرس که حیوانست و انسان نیست
و اگر مؤخر محتاج بمقدم نیست واجب است که با او نباشد
یا واجب نیست که با او نباشد او را تقدم بزمان گویند
چون تقدم دیروز بر امروز و ثانی را تقدم برتبه و رتبه
حسی باشد و عقلی باشد اول را وضع گویند و ثانی را
بالشرف و بالفضیله چون از بر داشتن تقدم
و تأخر از دو خبر معینه میانه ایشان لازم آید پس اقسام معیته
نیز مساوی اقسام تقدم و تأخر باشد مکرر در معیته بالعلیته
چه دو علت موجبه برای یک خبر معقول نباشد چه اگر یکی
کافی بود یک موجب بود و اگر یک کافی نبود پس او موجب
نبود و این خلاف فرض است بدانکه
دانش دو نوع بود یکی را تصدیق خوانند و دیگری را تصور
چه اگر علم حکم بود بسبودن خبری چون خبر یا اخبار بسبودن چیزی چیز

آنرا تصدیق گویند والا تصور خوانند و هر یک از تصور و تصدیق
اگر محتاج باشد نظری و اگر محتاج نباشد بدیهی خوانند
و نظری را از بدیهی کسب توان کرد و تصور بدیهی بحس رساند
بتصور نظری را تعریف و قول شارح گویند و تصدیق
بدیهی که بتصدیق نظری رساند حجت و دلیل گویند بدان چیزی
که معرف چیزی باشد که هرگاه از آن نظری پرسند که چه
خبر است آن در جواب گفته شود و این دو قسم میباشد یکی
آنکه سؤال از موضوع له لفظ کند یعنی پرسند که از این لفظ
چه اراده کرده پس در جواب او لفظی دیگر که ظاهر تر باشد
نزد مخاطب باید گفته شود خواه بزبان دیگر شرح شود
و خواه بهمان زبان که آن لفظ گفته شده است تفسیر شود
لیکن باید که آن لفظ که در جواب گفته میشود نزد مخاطب
ظاهر تر باشد از لفظ اول تا مخاطب تواند دانست که چه گفته
میشود باو و این سؤال را در عرف عرب ماهو گویند و مار
شارح گویند و دیگری سؤال بحسب ذات باشد و این بعد
از سؤال از بودن آنچیز باشد چه اگر وجود آنچیز معلوم نشود
سؤال از ذات آنچیز معقول نباشد و این سؤال را نیز

در عرب باهر کنند و آنرا ماهیقه خوانند و آنچه در جواب گفته
شود معرف آنچیز باشد پس معرف قولی باشد که دلالت
بر ذات آنچیز کند پس اگر معرف مشتمل باشد بر جمیع آنچه
آنچیز بآن آنچیز است از اجناس نام کنند چنانچه حیوان ناطق
که هرگاه از انسان سوال شود باهو در جواب گفته میشود
و مشتمل است بر جمیع آنچه داخل در انسانیت انسان
دارد و اگر مشتمل بر جمیع آنچه داخل در آن ذات دارد نباشد
بلکه مشتمل بر بعضی از آنها باشد از اجناس ناقص گویند چون
جسم ناطق که هرگاه از انسان سوال شود در جواب گفته
شود و اگر مشتمل بر بعضی از آنها نیز نباشد پس مشتمل خواهد
بود بر احوالات او پس اگر مشتمل بر خواص و احوال او باشد
بنحوی که امتیاز تام بیابد از اغیار خود از ارسم تام
خوانند چنانچه ماشی ضاحک کاتب قابل علم هرگاه از انسان
سوال شود در جواب گفته شود و اگر مشتمل بر خواص و
احوال او نباشد بنحوی که امتیاز تام از اغیار خود بیابد
آنرا رسم ناقص خوانند چنانچه ماشی هرگاه از انسان سوال
شود در جواب گفته شود و گاه باشد که بعد از اثبات

باشد
وجود هما آنچه در شرح اسم مذکور شده حد باشد یعنی پس حد قولی
که اگاه سازد از ذات محدود و آنچه آگاهی سازد از ذا
محدود و چیزیست که آن ذات با و آن ذاتست و آنچه ذات با و
آن ذات می باشد جنس و فصل اوست پس حد تام نیز جنس و
فصل باشد جنس بالذات و فصل باعتبار جنس فصل کاهی مقوم
تواند بود که شی داخل در مفهوم او حقیقت جنس باشد زیرا که
فصل اسم مشتق است و مفهوم اسم مشتق شی دارنده آن مبدا ر
اشتقاق است چون ناطق که معنی آن شی دارنده نطق است
و شی داخل در مفهوم او همان حیوانست چه اگر آن شی حیوان
نباشد یا احتمال داشته باشد که حیوان نباشد ناطق فصل
انسان نخواهد بود پس فصل مقوم است باعتبار جنس و جنس
مقوم است بالذات چنانچه قبل ازاین در کتاب ایساغوجی
گذشت و دیگر فصل بالذات در جواب ماهو مقول میشود نه در جواب
ماهو و حد تام که جنس و فصل است نیز در جواب ماهو گفته شود
باعتبار جنس است چنانچه گذشت و طریق دانستن و گرفتن
حد آنست که جمیع آنچیزانی که محمول میشود جمع کنند و آنچه داخل
در قوام او نداشته باشد ترک کنند پس البته در محمولات او

محمول خواهد بود که مشترک باشد در او و غیر او پس اگر یکی باشد و آن
مشتمل باشد بر جمیع آنچه در ذات شریک میتواند بود و غیر
او پس آن اسم جنس او خواهد بود و اگر چند اسم باشد پس اگر در
میان انها اسمی باشد که مشتمل بر جمیع آن باشد آن اسم جنس خواهد
بود و اگر در میان انها اسمی بنحوی مذکور نباشد پس آن اسمها را
به ترتیب طبیعی وضع باید کرد و المجموع بمنزلهٔ جنس او خواهد بود
و ترتیب طبیعی انست که اعم را مقدم دارند بر اخص و البته در میان
محمولات او محمولی یابند که در غیر او یافت نشود پس او یا
خاصهٔ او بود یا فصل او و فرق میان خاصهٔ غریب و ذاتی
از تقسیم خاصه و عرض عام بذاتی و غریب در فصل سابق مذکور
شد پس اگر خاصه غریب بود در حد استعمال نتوان کرد پس
باید که خاصهٔ ذاتی را از در المحمولات پیدا کرد پس انگاه خاصه را
علتش در آنذات بود اگر بین الثبوت باشد فصل خواهد
بود یا خاصه اولی پس اگر فصل بود بجنس ضم شود و مجموع حد
باشد و اگر خاصه اولی باشد انگه علت ثبوت او شده
باشد همان فصل خواهد بود و امتیاز تام بخاصهٔ اولی
نیز حاصل شود و اهتمام زیاده در باب تعیین فصل بکار

بنا نهند

بنا شد چه فصل مقوم نیست بالذات چنانکه دانسته شد مثلا
چون خواهیم که حد انسان زاید انیم اسم محمولات او را چون جوهر
و جسم و جسم نامی و حیوان و حساس و ماشی و ضاحک
و متحرک بارادهٔ و شاعر و قابل علم و ناطق و متعجب و امثال
این محمولات را جمع نمائیم و انچه دخل در انسانیت انسان
ندارد چون ماشی و متحرک بارادهٔ که عرض عام اند منظور ندارم
و خاصها را ملاحظه نموده بثبوت ضاحک را برای او بسبب
تعجب یافتیم و ثبوت تعجب را بانکه قابل علم است و ثبوت
قابل علم را بسبب ناطق و ثبوت ناطق بودن را بسببی بنا فتیم
بلکه دیدیم که ناطق دخیل است در تصور انسان پس دانستیم
که ناطق فصل انسانست یا خاصهٔ اولی بین الثبوت
پس در محمولات مشترکه نظر کردیم جوهر را یافتیم مندرج در جسم
نامی و جسم نامی را مندرج یافتیم در حیوان پس معلوم شد
که حیوان جنس انسانست پس فصل که او ناطق تواند بود او
ضم کردیم حد انسان که حیوان ناطق است حاصل شد
و این طریق را در عرف این طائفه ان گویند و بطریق
دیگر تحصیل توان کرد و آن طریق آنست که نظر کنند در

انچنری که خواهند حد برای او تحصیل کنند که در تحت کدام جنس است
از اجناس عالی و آن جنس را بفصول مقسمه اش تقسیم کنند
پس نظر کنند بمحدود اگر انجنس عالی با کلی از فصول مساوی
شد با محدود و در محدود چیزی باقی نماند که دالته نشده
باشد پس آن حد اوست والا از باز بفصول مقسمه تقسیم
کنند تا مجموع محدود معلوم کردد مثلا چون خواهیم که
انسان را بحد بایین طریق بدانیم ملاحظه کردیم یافتیم که انسان
در تحت جوهر است و جوهر را بفصول مقسمه تقسیم کردیم یافتیم
که اول اقسام اول جوهر نیست پس یافتیم که از قسم مرکب است و
جسم است و جسم را بفصول مقسمه تقسیم کردیم یافتیم که در تحت
جسم نامی است و جسم نامی را بفصول مقسمه تقسیم کردیم
یافتیم دانستیم که در تحت جسم نامی حساس است که حیوان
باشد و حیوان را بفصول مقسمه تقسیم کردیم یافتیم که در تحت
حیوان ناطق است و حیوان ناطق مساوی است با انسان
و در انسان اینچه هست معلوم شد و این طریق را لم خوانند
و از الفاظ غریبه و وحشیه و منکره اعراض باید کرد تا ما عث
غلط نشود و اما اعراض ذاتیه پس حد انها ماخوذ است

از موضوعات انها یعنی اسمای مشتقه اند و در مفهوم انها شیئی ماخوذ است
و آن شیئی همان موضوع است پس حد انها آنست که موضوع
با آن مبدا اشتقاق در جواب گفته شود مثلا هرگاه از
ضاحک که عرض ذاتی انسانست سوال شود انسان ضاحک
ضاحک در جواب گفته میشود و مبادی اشتقاقات معانی
مصدریه اند و معانی بسیطه اند و حد نمیدارند و بدیهی
و در حد مضاف مضاف الیه نیز دخیل باشد چه تعقل مضاف
بدون مضاف الیه صورت نه بندد و انچه مرکب از ماده و
صورت باشد حد او ماخوذ از ماده و صورت شود یعنی جنس
ماده اخذ شود و فصل از صورت چنانچه آتش را مثلا هرگاه
تحدید کنند ماده او را که جسم حامل مشخص است چه جسم است
هرگاه ملاحظه شخصیت او نشود جنس آتش بوانند بود و
چون فعل اول آتش تفریق متشاکلات و تشدید صورت
آتشی در ماده آتش آتش متکون میشود پس فصل آتش از
قبیل صورت و ماخوذ از صورت خواهد بود و اگر ماده خود
را جنسیت نداشته باشد جنس باز از او ماخوذ است یعنی
که حد ماده را بجای جنس او دانند و فصل خود همچنان ماخوذ

از صورت و آنچه جنس نداشته باشد فصل نمیدارد و چه امتیاز
فرع اشتراکست پس حد نمیدارد و چه حد مرکب از جنس و فصل است
و حد برای اشخاص باهر اشخاص نمیباشد چه حد شخص همان
حد نوعست زیرا که نوع تمام حقیقت افراد است و شخص
حقیقی و مهیتی سوای حقیقت و مهیت نوع ندارد **کتاب**

قضایا قضیه قولیست که گویند از اتوان گفت که راست
گفتی یا دروغ گفتی پس اگر مطابق باشد با واقع یعنی وضع
آن صادق باشد و اگر موافق نباشد کاذب و در عزیز
و در رند گوراست که حضرت امیر المومنین اسد الله الغالب علی
بن ابی طالب علیه السلام فرموده که الصدق مطابقة المنطق
للوضع الالهی و گفته است ارسطو که الصدق وصف الشیء
باهو فیه و قضیه دو قسم است محلی و شرطی و محلی آنست که حکم
شده باشد در وبودن خبر خبر بعض حکم شده باشد
بودن فرد طبیعه خبر زید انسانست یا مثل این چون زید
انسان نیست و جزو اول قضیه را که فرد است محکوم علیه و موضوع
گویند و جزو دوم که طبیعه است محکوم به و محمول گویند و اگر نیکو
مذکور نباشد شرطی گویند و قضیه منحصرات در حملی و شرطی

زیرا که قضیه مرکبست و مرکب را ناچار است از اجزا پس اگر یکی از دو جزو
آن جزو دیگر صادق آید حملی بود و اگر صادق نیاید پس میان اجزا
یا مصاحبت بود یا معانده و این هر قسم را شرطی گویند او را
متصل و ثانی را منفصل و جزو اول شرطی را مقدم و ثانی را تالی
گویند و آنچه دلالت بر حکم کند در رابطه گویند بدانکه اقل آنچه قضیه
از او مرکب شود دو کلمه اتانه الدلالة بود و این کلمه باشد
که محمول نفس حکم بود چون زیدست و در این صورت محمول نفس
رابطه باشد و اگر سه جزو داشته باشد تلاقی گویند چون زید
ایستاده است که اجزای آن زید و بودن اوست ایستاده و
در بعضی لغات رابطه را حذف کنند بجهه ظهور چه ظاهر است
که حالتی داشتن فرع بودن آنچیز بود پس بودن او را ذکر نکنند چون
زید کاتب که بمنزله از زید موجود کاتبا نست و اگر چهار جزو داشته
باشد رباعی گویند چون انسان حیوانست بالقوه و قضیه باعتبار
موضوع تقسیم شود پس اگر موضوع شخصی معین باشد او را قضیه
شخصیه گویند و اگر شخصی معین نبود پس اگر حکم شده باشد
بر او بشرط کثرت آنرا محصوره و مسوره گویند پس اگر حکم بر
کل افراد شده باشد کلیه والا جزئیه گویند و اگر حکم بر او

شرط کثرت نشده باشد آنرا مهمله و طبیعیه گویند چنانچه هر انسانی
حیوانست و بعضی از انسان حیوانست و انسان حیوانست و این
اعتبارات در شرطیات بدوام حکم و لادوام حکم است و مهمله
شرطیه ذکر نکردن وقت است و شخصیه حکم کردن در وقت معین و الخ
دلالت بر کلیه و جزئیه موضوع کند از اسور گویند پس سور لفظ باشد
که مقترن شود بموضوع و بیان کند کمیه او را موضوع را و سور
در قضایای حملیه اگر کلی باشد لفظ کلست در موجبه و لفظ لا
واحد ولاشی است در سالبه و اگر جزئی باشد لفظ بعض
است در موجبه و لیس بعض و لکل است در سالبه و سور در
شرطیه اگر کلیه باشد کلما کان است در متصله موجبه و لیما
در منفصله موجبه و لیس البتة است در متصله و منفصله سالبه و اگر
جزئیه باشد خواه متصله باشد و خواه منفصله قد یکون است
در موجبه و قد لا یکون است در سالبه و حق سور آنست که بر موضوع
در آید پس اگر مقترن سازند بمحمول اگر معنی آنرا اعتبار کنند
مقترن ساختن لغو خواهد بود و اگر معنی او را اعتبار کنند در
بعضی صورتها چنین کل انسان کل حیوان کاذب باشد چه
نیست و در بعضی صورت صادق چنین کل انسان بعض

حیوانست

حیوانست و اگر لفظ بعض گفته نشود نیز همان معنی باشد یعنی
بعض زیاد باشد و مهمل بود پس معلوم شد که آنچه از سور
بمحمول مستعمل است بر مهمل و مفصل یا کذب و کین را متاخرین
قضایای منحرفه نامیده اند زیرا که منحرف است از وضع طبیعی
هیچ علم از علوم مستعمل نکرده و فایده در ذکر اقسام او نباشد
و قضیه باعتبار محمول منقسم شود پس اگر حرف عدل که لفظ غیر
و لاولیس و آنچه دلالت بر معنی آنها کند جزء محمول نباشد او را
قضیه محصله گویند و الا معدوله خوانند چون زید عالم است
و زید نا جاهل است و در معدوله شرط است که موضوع تواند
متصف شود بامر وجودی که این عدم اوست و ماده
قضیه معدوله ماده ملکه و عدم است و ماده سلب و ایجاب
نیست که حرف سلب جزء محمول شده باشد پس در قضایای
ثنائی معدوله نباشد زیرا که محمول در آن قضایا وجودی
فی نفسه موضوع است و موضوع مقارن عدم خود نمیباشد
بلکه آن قضایا سالبه خواهند بود نه موجبه معدوله و بقسیم
قضایا باعتبار کیفت رابطه در شرطیات اگر متصله باشند
لزومیه بود اگر مصاحبت مقدم با تالی اضطراری باشد چنین

هرگاه که آفتاب طالع باشد روز خواهد بود که مصاحبت میان
طالع بودن آفتاب و وجود روز باضطرار است والا
اتفاقیه خواهد هرگاه انسان ناطق باشد حمار ناهق خواهد
بود که میان ناطق بودن انسان و ناهق بودن حمار
اضطرار نیست بلکه چنان اتفاق افتاده است و اگر
شرطیه منفصله باشد اگر معانده میان مقدم و تالی بنحوی
باشد که باهم جمع نشوند در موضوع و مرتفع نیز نتوانند
شد او را منفصله حقیقیه گویند و از اینجا معلوم شد
که اجزاء آن قضیه نقیضین باشند مثل هر عدد زوج یا
فرد است یا جفت نیست و عدد البته یا جفت باشد
یا جفت نباشد و جفت بودن و جفت نبودن
نقیضین باشند یا کونه که هر عدد یا جفت است یا
طاق که جفت و طاق اگرچه بحسب صورت نقیضین نیستند
لیکن در قوه طرفین نقیض اند و اگر معانده بنحو مذکور
نباشد پس اگر جمع نشوند و مرتفع شوند مانعة الجمع گویند
این شیء یا حجر است یا شجر که نتواند بود که مکتسی هم حجر باشد
و هم شجر اما تواند بود که نه شجر باشد و نه حجر بلکه انسان باشد

و این منفصله

و این منفصله مانعة الجمع مؤلف از تخصص طرفین نقیض باشد چه
حجر بودن و حجر نبودن نقیضین باشند و چیزی حجر نبود تواند
بود که شجر باشد یا غیر شجر باشد پس هرگاه حجر نبودن که اعم
است از شجر بیندازند و بجای او شجر را که اخص از و است قرار
کنند مانعة الجمع حاصل کرد و همچنین است حال شجر بودن و حجر
نبودن بعینه و اگر معانده در جانب جمع نباشد و در جانب
ارتفاع باشد پس آنرا مانعة الخلو گویند چیزی زید در دریاست
یا غرق نمیشود و این قضیه از تعمم احد طرفین نقیض حال
شود چه اگر غریق نباشد تواند بود که در دریا باشد
یا در دریا نباشد پس چیزی در دریا نباشد محذوف شود
و بجای او غریق نباشد که اعم از وست گفته شود منفصله
مانعة الخلو حاصل کرد و همچنین حال در دریا بودن و در
دریا نبودن نسبت بغیر غریق و غریق بعینه و این تقسیم
باعتبار کیفیت رابطه در حملیات نیز باشد و آنچه دلالت
برین کیفیت کند او را جهته گویند پس گوئیم قضیه حملیه آنست
که گفته شود که موضوع محمول است و آنچه در او گفته شود
این او است تواند بود که گفته شود که موضوع بالفعل محمول است

یا بالفعل محمول نیست پس اگر بالفعل محمول نباشد باید که بالقوة
محمول باشد چه اگر بالقوة نیز محمول نباشد جعل نخواهد بود
پس از سلب قوة فعلیت معلوم شود و از سلب فعلیت قوة
و سلب مطلق داخل در قضایا در حقیقت نبود بلکه سلب
قضیه بود و سلب قضیه را قضیه گفتن بالعرض باشد و سخن
از قضیه است و ازانجا معلوم شد که در قضیه سالبه نیز وجود
موضوع شرط است و در قضیه سالبه که سلب وجود از موضوع
شده باشد یا گفته شود که زید معدوم را نتوانگفت چون
معدوم است چنان نیست داخل قضایای که در
علوم از و گفتگو میشود فی الحقیقه نیستند بلکه قضیه گفتن
انها بالعرض و بالمجاز است و در قضیه که در و حکم شده
باشد که بالقوة موضوع محمولست از قضیه ممکنه گویند و گاه
باشد که مقید کنند او را یا باستقبالیه یا بالاستعدادیه
بجهت رفع اشتباه زیرا که ممکن بفظیت مشترک میان چند معنی
چه ممکن گویند انچه را قابل وجود باشد و بس جمله اشیاء را
ثابته و ممکن گویند انچه را قابل وجود و عدم باشد چون
اشیاء کائنه فاسده و ممکن گویند انچه را تواند در مستقبل

یافت

یافت شود و ممکن بمعنی اول را ممکن خاص گوئیم چه قابلیت او مخصوص
بوجود و بیان را عام گویند چه قابلیت او عموم دارد نسبت بوجود
و عدم و ثالث را ممکن استقبالی و استعدادی و قول جمعی
که امکان را سلب ضرورة دانند صحیح نیست چه معنی امکان
قابلیت است و قابلیت معنی وجودی است و فطرة شاهد
است برین و ارسطو تصریح کرده است باین در تلازم قضایا
موجهه و دلیل کفتر است که بر واجب ممکن صادق تصریح
کرده که ممکن لفظ مشترکیست میان قابل وجود فقط و
قابل وجود و عدم و در لغة عرب ممکن بمعنی توانا است و
امکان توانائی و اگر دعوی اصطلاح کنند پس باید که
بازای توانائی لفظ وضع کنند چه توانائی را معنی ایست محصل
و لازم قضایای موجهه چنانکه معلوم شود و سلب امکان امتناع
است و محال و قابل شدن بانکه امکان بمعنی سلب است
و امتناع و محال معنی ایجابی معقول نیست و فطرة ابا میکند
ازین و آن قضیه که بالفعل موضوع محمول باشد از قضایا
خوانند و فعلیه نیز بدو قسم منقسم شود ضروریه و مطلقه
و ضروریه آنست که موضوع محمول باشد و نتواند موضوع

ممکن عم

محمول نبود چون انسان حیوانست بالضروره که نمیتواند بود که
انسان حیوان نباشد و مطلقه آنست که تواند بود که
موضوع محمول نباشد چون انسان کاتبست بالاطلاق
تواند بود که انسان بالفعل کاتب باشد و بعد از آن
کاتب نباشد یا آنکه قبل از آن کاتب نباشد و در آن
حال کاتب باشد پس معلوم شد که قضیه موجهه منحصرست
در ممکنه استقبالیه و ضروریه و مطلقه و قضائی که مقابل این
از قضایا که موجهه شمرده اند چون ضرورت بشرط وقت معین
یا وقت غیر معین یا بشرط وصف یا غیر آن از اقسام
قضایای موجهه نیست بلکه بعضی از آن قیود و قید موضوعند
و بعضی قید محمول و آن قیود دخیل در اصل حمل اند نه در
کیفیت نسبت محمول بموضوع و در رساله موجهه سلب
وارد میشود بجهة و سلب میکنند جهة را چنانکه در غیر موجهه
بر رابط وارد میشود و سلب میکنند رابط را و در
شرطیات نیز بجهات و روابط وارد میشود پس در متصله
لزومیه سلب لزوم میکنند و در اتفاقیه سلب اتفاق و
در حقیقیه سلب عناد و در مانعة الجمع سلب منع جمع و در

مانعة الخلو

فصل

در تلازم قضایا بدانکه هر دو قضیه که متحد باشند
در موضوع و کمیة یعنی در کلیه و جزئیة و مختلف باشند در
کیفیت یعنی در ایجاب و سلب و محمول انها مختلف باشند
در عدد دل و تحصیل متلازم اند یعنی صادق اند باهم
در موجهات و غیر موجهات از ممکنات و غیر ممکنات مثلا چون صادق
باشد کل انسان حیوان صادق خواهد بود لاشی من الانسان
بلاحیوان لیز چه اگر لاشی من الانسان بلاحیوان صادق نباشد
نقیض او که بعض الانسان لاحیوان است صادق خواهد
بود و کل انسان حیوان با بعض الانسان لاحیوان جمع
نمیشود بالبدیهة و این قسم دلیل را دلیل خلف گویند
و بیان او خواهد آمد انشاء الله تعالی و بعضی از قضایا که
موجهه بعضی دیگر را لازم دارند پس موجبه ضروریه لازم
دارد ممکن یعنی اول را که ممکن خاص است بدلیل
اعکس ذکر کرده است در تلازم قضایای موجهه و گفته
که هر چه صادق آید واجب ان بوجد صادق میاید ممکنه
لیز بوجد چه اگر صادق نیاید ممکنه لیز بوجد صادق خواهد
بود و لیس بممکنه لیز بوجد و لیس بممکنه لیز بوجد ممتنع لیز بوجد

پس واجب لذاته موجود ممتنع لذاته موجود است و این محال است پس هر چه
صادق آید واجب لذاته موجود صادق است ممکن لذاته موجود
و لازم اوست و قسمت ممکن بامکان عام و امکان خاص
و امکان استعدادی قسمت سلب ضروریست و پیدا شد
قسمی دیگر محال و بر واجب ممکن عام صادق نیست چه ممکن
عام قابل عدم است و واجب قابل عدم نیست و ممکن استقبالی
نیز بر واجب صادق نیست چه واجب بالفعل موجود است
و ممکن استقبال بالفعل موجود نیست و باقی ماند قسمی که بر
واجب صادق تواند آمد مگر ممکن خاص که قابل وجود باشد
فقط و ضروریه معدوله نمی باشد چه دانسته شد که معدوله
نمیباشد مگر در مادهٔ ملکه و عدم و معلوم شد که موضوع
عدم باید که متصف تواند شد بملکه و در ضروریه ممکن نیست
که موضوع محمول نباشد و در این صورت عدم محمول ضرور
خواهد بود پس اتصاف بملکه محال خواهد بود و در معدوله
شرط است امکان اتصاف و با سالبهٔ ضروریه صادق خواهد بود
یا ممکنه استقبالیه یا مطلقه والا سلب ضرورة الغو خواهد
بود و سلب حکم خواهد بود و قضیه نخواهد بود مگر بالعرض

چنانکه معلوم شد و قسمت قضیه بمکنه و ضروریه و مطلقه قسمت عالیست
و موجبه مطلقه لازم دارد و ممکن بمعنی ثانی را که ممکن عام است
آن قابل وجود و عدم است و موجبه معدوله مطلقه لازم دارد
محصلهٔ اورا و موجبه محصلهٔ اولازم دارد و معدوله اورا
چه مطلقه قابل وجود و عدم است و سالبهٔ اولازم دارد
یا ضروریه یا ممکنه استقبالیه را بدلیلی که مذکور شد در سالبه
ضروریه و ممکنه استقبالیه لازم دارد و ممکنه معدوله را و سالبه
اولازم دارد و یا ضروریه یا مطلقه را بهمان دلیل که مذکور
شد در ضروریه و اما در شرطیات پس متصله لزومیه کلیه لازم
دارد متصله را که مؤلف باشد از نقیض تالی و نقیض مقدم
مثلا هر گاه صادق باشد کلما کان آب فی ج ی صادق
خواهد بود کلما لم یکن آب لم یکن ج ی و اگر این صادق نباشد
نقیض او که قد لا یکون اذا لم یکن آب لم یکن ج ی صادق باشد
و لازم این قضیه است قد یکون اذا لم یکن آب فی ج ی و ما گفتیم
که کلما کان آب فی ج ی و این خلاف فرض است پس هر گاه
صادق باشد کلما کان آب فی ج ی صادق باشد کلما لم
یکن آب لم یکن ج ی و همچنین لازم دارد متصله مذکوره

نقیض
دو منفصله را یکی مانعة الجمع را که مؤلف باشد از عین مقدم و
تالی مثلا هر گاه صادق باشد این قضیه که هر گاه آفتاب بر
آمده باشد روز باشد لازم خواهد داشت این را که یا آفتاب
بر آمده است یا روز نیست یعنی جمع نمیشود بودن آفتاب
و روز نبودن و منفصلهٔ مانعة الخلو را که مؤلف باشد از
نقیض مقدم و عین تالی چون یا آفتاب بر نیامده است
یا روز است یعنی خالی نیست از نبودن آفتاب یا بودن
روز و منفصله لازم دارد و منفصله را که مؤلف باشد
از عین احد اجزائین و نقیض دیگری مثلا هر گاه صادق باشد
که این عدد یا جفت است یا طاق لازم دارد این متصله را که
هر گاه عدد جفت باشد پس طاق نیست و اگر طاق باشد
پس جفت نیست **فصل** در نسبت قضایا با یکدیگر یعنی
نسبت محصورات اربع با یکدیگر هر دو قضیه که موضوع و
محمول و جمیع آنچه با نها نسبت دارد هر گاه یکی باشند پس در
کم مختلف باشند یا مختلف نباشند پس اگر مختلف باشند
در کم در کیف هم مختلف باشند یا در کیف مختلف نباشند
اولی را یعنی آن دو قضیه که در کم و کیف هر دو مختلفند از

متناقضان

متناقضان گویند و ثانی یعنی آن دو قضیه که در کم مختلف و در
کیف مختلف نیستند متداخلتان و اگر در کم مختلف نباشند
و اجبیت که در کیف مختلف باشند والا دو قضیه کو نیند
بود پس اگر هر دو کلی باشند متضادان و اگر هر دو جزئی
باشند داخلتان تحت تضاد کو نیند پس در قضیه که هر دو کلی
باشند یکی موجبه و یکی سالبه متضادان باشند و اگر هر دو
جزئی باشند داخلتان تحت تضاد و اگر یکی کلی و یکی جزئی
باشد اگر در کیف مختلفند متناقضان و اگر مختلف نیستند
متداخلتان و عادت چنان جاری شده که شکلی بدین
صورت بجهة بیان نسبت این قضایا وضع کنند و خاصهٔ متناقضان
آنست که جمع نمیشوند با هم اما ممکنست که مرتفع شوند و خاصهٔ
داخلتان تحت تضاد آنست که ممکن است که جمع بشوند و
ارتفاع ایشان ممکن نیست و خاصهٔ متداخلتان آنست
که اگر کل صادق باشد جزئی صادق باشد و عکس نبود
و خاصهٔ متناقضان آنست که جمع نمیشوند و مرتفع نیز
نمیشوند هرگز در هیچ ماده و قضای مهمله در حکم جزئیه اند
یعنی داخلتان تحت تضاد ند جمله مهمله آنست که حکم بر طبیعة

شده باشد و دانسته نمیشود که کل افراد طبیعت چنان اند
یا بعضی پس اگر حکم کلی شود احتمال کذب داشته باشد و اگر
حکم جزئی نشود در واقع کلی باشد صادق خواهد بود پس مهمله
در قوه جزئیه باشد و در شخصیه بمحض اختلاف در شکل
وایجاب متناقض باشند و قضایای شخصیه در علوم معتبر
نیست و همچنین است در شرطیات

فصل در عکس مستوی

بدانکه کاهی تغیر داده میشود اجزای ماده قضیه که آن موضوع
و محمول قضیه است باین روش که گردانیده میشود محمول
او موضوع و موضوع او محمول پس درین صورت حاصل
میشود قضیهٔ ضناعی از قضیهٔ طبیعی و قضیهٔ طبیعی آنست که
موضوع فرد بود و محمول طبیعه و فرد اخص بود از طبیعه و در
قضیه عکس بر عکس این بود چه محمول درین قضیه فرد بود
و موضوع طبیعه و چون این قضیه ضناعی بر خلاف مجرای
طبیعیت لهذا اگر را عکس خوانند پس حکم او باید که موافق
اصل قضیه طبیعی باشد مکر در یکیه زیرا که قبل ازین مذکور
شد که یکیت حال موضوعست با هو موضوع و چون موضوع
قضیه اصل در قضیه عکس محمول شده ممکن خواهد بود که یکیت

مختلف نشود

مختلف نشود پس گفته میشود که قضیه فعلیه موجبه خواه کلی باشد و خواه
جزئی منعکس موجبه جزئیه میشود مثلا هر کاه صادق باشد کل
انسان حیوان صادق خواهد بود بعض الحیوان انسان چه ما را
ممکن باشد که انسان را اخیر محسوس فرض کنیم مثلا انسان را زید
جزئیست محسوس فرض کنیم پس زید هم انسان و هم حیوان هر دو
خواهد بود و جمع شده خواهد بود انسان و حیوان هر دو در زید پس
راست خواهد بود که بکوئیم که حیوان انسانست بالفعل در آنجا هر
کاه این راست باشد پس راست خواهد بود که بعضی از حیوان
انسانست بالفعل و هو المطلوب و این را دلیل افتراضی کویند و سالبه
کلیه منعکس میشود بسالبه کلیه مثلا هر کاه صادق باشد لاشئ من آ
بالفعل صادق خواهد بود لاشئ من آ بالفعل چه اکر لاشئ من آ
بالفعل صادق نباشد صادق نباشد بعض آ بالفعل و بعض آ بالفعل
منعکس میشود بعض آ بالفعل چنانکه بدلیل افتراضی معلوم شد
پس حینئذ ملاحظه کنیم بعضی آ بالفعل را با قضیهٔ اصل که ان لا
شئ من آ بالفعلست نقیض باشند و صدق نقیضین محال
پس صادق بودن بعض آ بالفعل محال پس صدق لاشئ من آ
واجب و هو المطلوب و ممکن است که اولا سالبه نو بتوسط او بیان

موجبه بشود مثلا گوئیم هرگاه صادق باشد لاشئ از ب آ بالفعل
صادق باشد لاشئ از ب آ بالفعل که اگر صادق نباشد
صادق خواهد بود بعض ب آ بالفعل پس عکس نقیض را قضیه اصل ضم کنیم
و گوئیم بعض ب آ بالفعل و لاشئ از آ ب بالفعل نتیجه میدهد
که بعض ب لیس ب بالفعل و این سلب شئ است از خودش
و این محال است پس عکس حق باشد و هرگاه خواهند سالبه العکاس
موجبه کنند گویند هرگاه صادق باشد کل یا بعض آ ب صادق
خواهد بود بعض ب آ و الا صادق باشد لاشئ از ب آ بود این
به لاشئ از آ ب منعکس شود و این نقیض ماضد قضیه باشد
و صدق نقیضین و ضدین محال پس قضیه عکس صادق خواهد بود
و سالبه جزئیه نیز منعکس بسالبه جزئیه شود چه اصل انعکاس متنع
است بر عکس گفتن قضیه و حکم او همان حکم اصلست یعنی و دلیل
که ما خود ذکر کرده اند در بیان عدم انعکاس کلی نیست در بیان
چه گفته اند که جایز است سلب بعضی از افراد عام از خاص
و جایز نیست سلب خاص از عام مطلقا مثلا جایز است گفته
شود که بعضی از حیوان انسان نیست و جایز نیست که گفته
شود هیچ نحوی که انسان حیوان نیست بلکه هر انسانی حیوان

و این

و این کافی نیست چه قضیه اصل عکس میدارد و این خود قضیه اصل نیست
بلکه قضیه صناعی و عکس آنست و بنای اصل دلیل انتشار این نیست
که موضوع شاید اعم از محمول باشد و چنانکه معلوم شد در قضیه
طبیعیه البته موضوع فرد و محمول طبیعتست مکرر دانسته تنبیه این
که انهار انسیتی با هم نمیباشد و این فی الحقیقه سلب حمل قضیه
است چنانکه دانسته شد و اگر قضیه مطلقه باشد منعکس میشود
بمطلقه چه همان قضیه اصلست که معکوس گفته میشود و بدلیل
خلف نیز نمیتوان کرد مثلا هرگاه صادق باشد کل
آ ب یا بعض آ ب بالاطلاق صادق خواهد بود بعض ب آ
بالاطلاق چه اگر صادق نباشد نقیض او که لاشئ از ب آ با
لاطلاقست صادق باشد و چون ضم کنیم بقضیه اصل و گوئیم
بعض آ ب بالاطلاق و لاشئ از ب آ بالاطلاق نتیجه میدهد
بعض ب لیس ب بالاطلاق و این سلب شئ از نفس آنست و
ضروریه نیز منعکس میشود بضروریه زیرا که اگر منعکس نشود بمطلقه
پس منعکس خواهد شد بمطلقه زیرا که اصل انعکاس ثابت شده
پس ناچار منعکس خواهد شد بمطلقه و مطلقه منعکس میشود
کنفسها و این حکم باحکم قضیه اصل منافی است زیرا که در قضیه

حکم بضرورت ثبوت محمول از برای موضوع شده و بنابر این
لازم آمد حکم باطلاق و حکم ضروری و اطلاق متنافیان نیست
و هرگاه ثابت شد انعکاس موجبه انعکاس سالبه نیز
بسوالج دشان بتوسط انعکاس موجبات ثابت شود چنانکه
معلوم شد و فعلیه و هرگاه قضیه ممکنه باشد نیز منعکس
میشود بممکنه زیرا که چون محکم ممکن را واقع فرض کنیم مطلقه شود
و مطلقه منعکس میشود بمطلقه پس میگوئیم که محمول کم ممکن
بود که موضوع نشود که چون او را فرض کردیم موضوع شد
چه اگر ممکن نبود نمیشد پس معلوم شد که همچنانکه موضوع
محمولست بالقوه محمول نیز موضوع است بالقوه و هو المطلوب
و بیان انعکاس ممکنه باقی اقسام نیز تواند کرد چنانکه در فعلیه
معلوم شد و همچنین است حکم شرطیات بقضیه مکرر در
منفصله چه تالی آن بالطبع ممتاز نیست از مقدم

فصل

در عکس نقیض هرگاه اخذ شود لازم قضیه و منعکس شود
بعکس مستوی پس اخذ شود لازم آن و نسبت داده شود
بنقیض اصل این را عکس نقیض قضیه گویند مثلا در قضیه
که هر انسانی حیوانست بگیریم لازم او را که هیچ انسانی لا

لا حیوان

لا حیوان نیست و عکس کنیم و گوئیم هیچ لا حیوانی انسان نیست و بعد
از آن لازم این را که هر لا حیوانی لا انسانست و بعد ازان
نسبت دهیم بقضیه اصل گفته شود که این عکس نقیض اوست
بدانکه این لازم قضیه اصل و لازم او هر دو از قضایای
صناعیست چه لا حیوان طبیعتی نیست از طبایع که حکم
کرده شود که انسان فرد او نیست و همچنین لا حیوان و لا
انسان فرد طبیعت نیستند که حکم کرده شود که این
فرد آن طبیعة است و تو داستی تعریف قضیه طبیعیه را که
باید موضوع فرد باشد و محمول طبیعه پس هر قضیه که چنین
نباشد صناعی نباشد

فصل

در قیاس قیاس قولی آنست
مرکب از چند قول که قسمی مرکب شده باشد که هرگاه کسی آن
قول را قبول کند بناچار قول دیگر را قبول کند و آن قول
دیگر را که بناچار و اضطرار قبول باید کرد نتیجه گویند پس نتیجه
یا نقیض نتیجه اگر در قیاس مذکور باشد قیاس را استثنائی
والا اقترانی گویند و اقترانی اگر مرکب از ممکنات باشد حملی والا
شرطی گویند پس اگر لزوم نتیجه حاجت به بینه دارد آن قیاس را
کامل و الا غیر کامل خوانند و در اجزای قیاس ناچار است از

جزء مشترک چه از چند قضیه اخذ خبر لازم نمی آید بالفعل و آن جزء
مشترک را اوسط گویند و آن مقدمه که در او موضوع
نتیجه باشد آنرا اصغر گویند چه موضوع نتیجه را اصغر گویند
و مقدمه که مشتمل بر محمول نتیجه است کبری گویند چه محمول
نتیجه را اکبر گویند و چون جزء مشترک قیاس میتواند در صغری
محمول یا موضوع واقع شود و در کبری نیز میتواند موضوع
یا محمول واقع شود پس در قیاس حملی که اول تالیف قیاس
و اوسط اقسام قیاس است چهار شکل متحقق شود اول
آنکه حد اوسط محمول باشد در صغری پس در کبری موضوع
بود یا محمول اول شکل اول و ثانی شکل ثانی دوم آنکه حد اوسط
موضوع باشد در صغری پس در کبری نیز یا موضوع بود یا
محمول اول شکل ثالث و ثانی شکل رابع و چهارم شکل رابع از
طبع دور است بدو التفات نشده بدانکه نتیجه دادن قیاس
عبارتست از حکم کردن بانکه اصغر در اوسط مندرج است
و کل اوسط اکبر است تا حکم از اکبر بتوسط اوسط باصغر
سرایت کند پس بنابراین قیاس از دو سالبه و دو جزئیه بصورت
نه بندد و چون شکل اول بدیهی الانتاج است پس باید که صغری

او

او موجبه باشد تا اندراج اصغر در اوسط معلوم گردد و کبرای او
نیز باید که کلیه باشد تا حکم بر کل اوسط شده باشد و چهار
قضایای معتبره در علوم محصورات اربع است و قضایا یا
مهمله در قوه قضایای خارجیه اند و معلوم شد که اول تالیف
قیاس از دو قضیه است و ممکن است که هر یک از محصورات
صغری یا کبری واقع شود پس ضروب محتمله در هر یک از اشکال
شمارنده خواهد بود بعضی منتج و بعضی عقیم و ضروب منتجه در
شکل اول چهار است اول آنکه هر دو موجبه کلیه باشد پس
نتیجه نیز موجبه کلیه باشد دوم آنکه صغری موجبه جزئیه و کبری
موجبه کلیه باشد پس نتیجه موجبه جزئیه باشد سیم آنکه صغری موجبه
کلیه و کبری سالبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه کلیه باشد چهارم آنکه
صغری موجبه جزئیه و کبری سالبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه
جزئیه باشد اما باقی ضروبش منتج نیست از جهة آنکه مختلف میشود
نتیجه آنها باکلی و سلب بحسب مواد و از استقرار ضروبش و نتیجه
ندادن بعضی از آنها ظاهر میشود و انکه ایجاب صغری و کلیه کبری
شرطست در نتیجه دادن ضروب این شکل و در شکل ثانی نیز
دو شرطست اول کلیه کبری از جهة آنکه دانستی از شکل اول و سیم

اختلاف مقدمتین است در کیف از جهة انکه اگر مختلف نباشند نتیجه
نمیدهند از جهة مختلف شدن منتاج انها بسلب و ایجاب حسب
مواد مختلف و ضروب منتجه این شکل نیز چهار است اول انکه
صغری موجبه کلیه و کبری سالبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه کلیه باشد
و تتبیه بر نتیجه دادن این به برکر واندن میشود و شکل اول
بعکس کردن کبری چنانچه گوئیم کل آ ب و لاشی من ج ب فلاشی
من آ ج و خواهیم که کبری را بعکس کنیم کبری را بلاشی
من ب ج گوئیم کل آ ب و لاشی من ب ج فلاشی من آ
ج و هو المطلوب دوم انکه صغری سالبه کلیه و کبری موجبه کلیه باشد
پس نتیجه سالبه کلیه باشد بانعکاس صغری و قلب مقدمتین
و انعکاس نتیجه و سیم انکه صغری موجبه جزئیه و کبری سالبه
کلیه باشد پس نتیجه سالبه جزئیه باشد بانعکاس کبری و چهارم
انکه صغری سالبه جزئیه و کبری موجبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه جزئیه
باشد بانعکاس بدلیل خلف و جاری کردن آن بان طریق
بود که در بین مثال که بعض الشجر لیس بحیوان و کل حیوان حساس
فبعض الشجر لیس بحساس گوئیم که هرگاه نتیجه صادق نباشد
نقیض نتیجه که کل شجر حیوان است صادق باشد و هرگاه این

مقدمه را باکری قیاس ضم کنیم و گوئیم که کل شجر حیوان و کل حیوان
حساس فکل شجر حساس که نقیض صغری قیاس است نتیجه میدهد
و این از فرض صدق نقیض نتیجه لازم آید چرا که شکل اول
بدیهی الانتاج است و کبری قیاس مفروض الصدق پس نقیض
نتیجه صادق نباشد پس نتیجه صادق باشد چرا که ارتفاع
نقیضین محال بود و اما باقی ضروب این شکل نیز منتج نباشد
از جهة اینکه نتیجه انها مختلف میشود با ایجاب و سلب حسب مواد
و از انجا ظاهر میشود که این دو شرط شرطند در نتیجه دادن
این شکل و نیز ظاهر شد که قیاسات آن کامل نیست از جهة احتیاج
انها بمنتجه و در شکل ثالث نیز دو شرطست اول ایجاب
صغری از جهة انکه سابقا دانستی دوم کلیه یکی از مقدمتین
از جهة انکه معلوم شود که اصغر در کدام حکم داخل است و ضروب
منتجه اوشش است اول انکه از دو موجبه کلیه باشد پس نتیجه موجبه
جزئیه باشد بعکس صغری و دلیل خلف و دلیل اقتراض مثلا
هرگاه گوئیم کل ج ب و کل ج آ فبعض ب آ و خواهیم که جاری کنیم دلیل
اقتراض را وض کنیم بعضی از ج را آ و نسبت دهیم او را بحد دوم صغری
چهار قضیه حاصل شود و ان قضایا اینست کل آ ج و بعض ج آ

وکل ز ب و بعض ب ز پس بالف قیاس کنیم از شکل اول و کوئیم بعض ب ز
ز و کل ز ج فبعض ب ج و این نتیجه را با کبری قیاس ضم کنیم و کوئیم
بعض ب ج و کل ج ا فبعض ب ا و هو المطلوب و تالی انکه صغری موجبه
کلیه و کبری سالبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه جزئیه باشد بعکس صغری و ضم
انکه صغری موجبه کلیه و کبری موجبه جزئیه باشد پس نتیجه موجبه جزئیه
باشد بانعکاس کبری و قلب مقدمتین و عکس نتیجه و چهارم انکه صغری
موجبه جزئیه و کبری موجبه کلیه باشد پس نتیجه موجبه جزئیه باشد بعکس صغری
و خلف و اقتراض نیز و پنجم انکه صغری موجبه کلیه و کبری سالبه جزئیه
باشد پس نتیجه سالبه جزئیه باشد بخلف و اقتراض و ششم انکه صغری
موجبه جزئیه و کبری سالبه کلیه باشد پس نتیجه سالبه جزئیه باشد
بعکس صغری و اما باقی ضروبش منتج نیست از جهه انکه سابقا دانستی و از
استقرا ضروبش ظاهر میشود که ضروب این شکل نتیجه نمیدهد مگر این
دو شرط و ظاهر میشود انکه نتایج این جزئیست و انکه قیاساتش
کامل نیست آنچه مذکور شد در مطلقات بود و حکم ضروریات و ممکنات
در نتیجه دادن بمنزله مطلقات و در جمیع عکوس و اقتراض و خلف و اما
مختلطات پس در شکل اول جهه نتیجه تابع جهه کبری باشد دایما
و این ظاهر میشود از مقبول بر کل بودن کبری و ممکنست نتیجه گردان

بر
مطلب بدلیل خلف و اما در شکل ثانی پس اگر صغری موجبه مطلقه و کبری
سالبه ضروریه باشد نتیجه سالبه ضروریه خواهد بود بعکس کبری و اگر صغری
سالبه ضروریه و کبری موجبه مطلقه باشد نتیجه سالبه ضروریه باشد
بعکس صغری و قلب مقدمتین و عکس نتیجه و اگر صغری موجبه ضروریه و
کبری سالبه مطلقه باشد نتیجه مطلقه خواهد بود بعکس کبری و خلف
و اما در شکل ثالث پس اگر صغری موجبه مطلقه و کبری کلیه ضروریه باشد
نتیجه ضروریه باشد بعکس صغری و اگر کبری مطلقه باشد نتیجه مطلقه
باشد بعکس و خلف و اقتراض و اگر صغری موجبه کلیه مطلقه و کبری موجبه
جزئیه ضروریه باشد نتیجه مطلقه باشد بعکس کبری و قلب مقدمتین و عکس نتیجه
و اما هرگاه یکی از مقدمتین ممکنه باشد نتیجه ممکنه باشد البته جرا
که یا اندرام اصغر در اوسط بالقوه باشد پس سرایت حکم کبری چنین
باشد و یا حکم بر کل اوسط بالقوه باشد پس حکم همچنین باشد
و بهر قیاسی اگر مقدماتش زیاده از دو تا نباشد بسیط باشد
والا مرکب باشد و این قیاس مرکب اگر بثبوت نتیجه دروبابطال
نقیضش باشد خلف باشد والا مستقیم و قیاس مستقیم اگر نتیجه
در و مذکور باشد یکمرتبه ازین حیثیت که نتیجه است و یکمرتبه
ازین حیثیت که مقدمه است از برای قیاس دیگر از آن موصول

نامند والاکه چنین نباشد مفصول نامند و اما قیاس استثنائی
یا اگر متصله باشد شرطیست که لزومیه باشد پس اگر استثنا
شود تالی نتیجه مقدم باشد بعینه و اگر استثنا شود مقدم
شود تالی نتیجه مقدم باشد بعینه و اگر استثنا شود نقیض تالی مقدم
منتج تالی باشد و اگر استثنا شود نقیض تالی نتیجه نقیض مقدم
باشد و اگر استثنا شود نقیض مقدم منتج نقیض تالی باشد
و این بیان است بنفسه و منفصله حقیقیه عکس متصله است یعنی
استثنا هر یک از مقدمتین نقیض آن دیگر را نتیجه دهد و
بالعکس و مانعة الجمع اگر استثنا شود مقدم باقی منتج نقیض آن
دیگر را نتیجه نقیض آن دیگر باشد و اگر استثنا شود نقیض احدهما
منتج نشد هر چه اگر هستی و اخص از نقیضش و نفع میتوانند شد
و مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمعست و اما دلیل خلف آنست که
اثبات شود نتیجه بابطال نقیضش یا ضدش و اما در شکل اول
پس ممکن نیست اثبات موجبه کلیه بابطال نقیضش چرا که نقیضش
سالبه جزئیه باشد و صلاحیت صغرویت و کبرویت شکل
اول ندارد و اما بابطال ضدش ممکن است و اما موجبه جزئیه پس
اثبات او بابطال نقیض ممکن است و اما بابطال ضد ممکن نیست
از جهة آنچه دانستی و اما سالبه کلیه پس اثبات او بابطال نقیض ضد

ممکنست
هر دو ممکنست و همچنین اثبات سالبه جزئیه نیز بابطال نقیض و ضد
و اما در شکل دوم و سوم اثبات محصورات ابتدائیها ممکنست بدانکه
ابطال ضد در اثبات مطلوب کافی نیست چرا که ارتفاع ضدین
ممکنست و اما قیاس اقترانی شرطیس در نزد کرخی آن فایده نیست
از جهة انکه استنباط احکام آن از حملیات توان نمود بدانکه
قیاس نتیجه میدهد اولا و بالذات نتیجه را و ثانیا و بالعرض ابطال
نقیض و لوازم انرا از عکس و سایر لوازم و حکم بر جمیع خواص
و این را استقرا از نتایج تابعه از برای مطلوب اول کرده‌اند
در لواحق قیاس بدانکه گاهی لاحق میشود قیاس را اینکه مقدمات
او کاذب است و نتیجه صادق لیکن صدق او مستفاد از
قیاس نیست و فایده در ذکر او و واقع شدنش در اشکال
و گاهی واقع میشود اینکه اخذ شود نتیجه یا عکس آن در میان مقدمه
از مقدمات قیاس و این را قیاس دور گویند و استعمال
نمیشود مگر در مغلطه یا در برگرداندن دلیل اثبات بر امر هر گاه
بر امر مطلق باشد و تعریف برهان مطلق خواهد آمد ان شاء الله
و ناچار است دور از اینکه مقدماتش کنفسها معکوس شود تا کلیه
نتیجه بدهد و اگر منتجه سالبه باشد بیان صغری ممکن نیست مگر

بقسمی از مغلطه باین طریق که سالبه را معدوله اخذ کنند بعد از
آن بگیرند لازم آنرا از جهتی که سالبتین منتج نیست مثالش
گوئیم هرگاه صادق باشد اینکه هر جسمی حادث است و هیچ حادثی
قدیم نیست نتیجه دهد که هیچ جسم قدیم نیست و لازم او
بود اینکه هر جسمی لاقدیمست و لازم دگر آنست که هر حادثی
لاقدیمست و منعکس نشود باینکه هر لاقدیم حادثست پس هرگاه
ضم کنیم این مقدمه را بالازم نتیجه و گوئیم هر جسمی لاقدیمست
و هر لاقدیمی حادثست نتیجه صغرای بود بعینها و اگر نتیجه جزئی
بود بیان مقدمه کلیه ممکن نباشد چراکه قیاس از دو جزئیه
مؤلف نمیشود و اما در شکل ثانی پس در وبیان مقدمه
موجبه کلی [illegible] و علت آنست که قیاس از دو
سالبه [illegible] شکل ثالث پس ممکن نیست بیان
مقدمه کلیه [illegible] جزئی باشد و اگر در دو
مقدمه سالبه [illegible] موجبه ممکن نیست مگر نحوی از
تلبیس خانکه دانستی در شکل اول و گاهی ابطال کرده
میشود یکی از مقدمتین قیاس بعینه بضد نتیجه بالعکس این
و این را قیاس عکس مینامند و استعمال میشود مکرر در رد

قیاس خلف

قیاس خلف بمستقیم اما در شکل اول هرگاه مقدمتین کلی باشد
ابطالش باخذ نقیض و ضد هر دو ممکن باشد و اما اگر احدیهما
جزئی باشد پس ابطال مقدمهٔ کلیه باخذ ضد ممکن نباشد
چراکه جزئیتین منتج نیستند و همچنین ابطال مقدمهٔ جزئیه
باخذ ضد نتوان نمود چراکه سالبهٔ جزئیه با او صادق میآید
موجبهٔ جزئیه و اما باخذ نقیض ابطال هر دو مقدمه ممکن است
و اما شکل ثانی پس اگر مقدمتین او کلی باشند و اخذ کنیم ضد
نتیجه را و ضم کنیم با کبری نتیجه ضد صغری باشد و اگر با صغری
ضم کنیم نتیجه نقیض کبری باشد چراکه قیاس مؤلف شود در شکل
سیم و نتیجه آن نباشد مگر جزئی و اگر اخذ کنیم نقیض نتیجه را
ابطال هر دو مقدمه ممکن باشد و اگر مقدمتین او کلی نباشد
پس حکم آن بود که گذشت در [illegible] شکل اول و اما شکل
ثالث پس اگر مقدمتین او کلی باشند اخذ شود نقیض نتیجه
ابطال هر دو مقدمه ممکن باشد و اگر اخذ شود ضد ابطال
کبری ممکن نباشد چراکه قیاس از شکل اول باشد و کبری جزئی و
شرطست در وکلیه کبری و اما ابطال صغری ممکن بود چه هرگاه او را
صغری کنیم مؤلف شود در شکل ثانی و سالبهٔ جزئیه نتیجه دهد

و عکس نتیجه نقیض صغری باشد و اگر یکی از مقدماتش جزئیه باشد حکم آن
نیز حکم کلی است و گاهی اخذ میشود نتیجه در قیاس بعبارتی
دیگر و ای را مصادره بر مطلوب گویند همچنانکه بگوئی کل انسان
بشر و کل بشر ناطق فکل انسان ناطق و این کبری است بعینها
و این ظاهر میباشد چنانچه درین مثال است و مخفی میباشد
هرگاه قیاس مرکب باشد و گاهی انداخته میشود یک مقدمه
قیاس یا از اینجهه که ظاهر است یا از جهه مغلطه و این را
قیاس ضمیر نامند و قیاسی که باطل کند قوی مقدمات
قیاس را بانبات نقیض یا ضد آن از امقاوه مه گویند و
قیاسی که نتیجه او نقیض یا ضد نتیجه قیاس باشد آنرا معارضه
گویند و استقرا اثبات حکمی باشد از برای کلی بسبب یافت
شدن آن حکم در جزئیات او پس اگر ذکر شود جزئیات
بتمامها استقرا تام بود و افاده یقین کند و الا ناقص
بود و افاده ظن کند و تمثیل اثبات حکمی باشد از برای
جزئی بسبب آنکه حکم در جزئی دیگر که مشابه آن باشد و
ارکان این چهار بود یکی اصل و آن جزئی مشبه به باشد دوم
فرع و آن جزئی باشد که حکم آن مطلوب است سیم جامع و آن

وجه شبه بود چهارم حکم و این تمثیل افاده یقین کند اگر جامع علة موجبة باشد
والا افاده ظن کند و چونکی استنباط مقدمات قیاس
بدانکه مقدمات قیاس باین طریق کشف شود که وضع شود حدین
مطلوب پس طلب شود هر چه ممکن است که محمول شود بر یکی از انها
و طلب شود آنچه ممکن است سلب آن از یکی از انها و آنچه موضوع
شود بر انها پس اگر یافت شود در محمولات اصغر بعنوان ایجاب
امری که موضوع باشد از برای اکبر کلیه بایجاب یا بسلب قیاس
مؤلف خواهد شد در شکل اول و اگر یافت شود امری که
محمول باشد بر یکی از آنها و مسلوب باشد بر دیگری مؤلف
خواهد شد در شکل ثانی و اگر یافت شود امری که موضوع شود
از برای هر دو تا مؤلف خواهد شد در شکل ثالث و این وقتیست
که مطلوب معین باشد اما اگر معین نباشد پس بگیر امر کلی و جمع
کن آنچه محمول میشود بر آن و آنچه مسلوب میشود از آن و آنچه موضوع
میشود از برای آن و آنچه محمول میشود بر آن یا حد تام او است
یا یکی از کلیات خمس و آنچه موضوع میشود از برای او افراد او است
پس آنچه حمل شود بر او یا سلب شود از او ثابت خواهد بود
از برای افراد او یا مسلوب خواهد بود از افراد او و قیاس مؤلف

خواهد شد از شکل اول و آنچه محمول شود بر آن و مسلوب باشد از اکبر
یا عکس این مسلوب خواهد بود آن امر از و یا بالعکس و قیاس مؤلف
خواهد شد از شکل ثانی و آنچه موضوع باشد از برای ایجاب او
موضوع باشد از برای امر دیگر ایجابا یا سلبا ثابت خواهد
بود آن امر از برای او یا مسلوب خواهد بود از و جزئیه و قیاس
مؤلف خواهد شد از شکل ثالث

مد نظر در اعداد قیاسات بدانکه آنچه صلاحیت دارد که مبادی قیاس شود و منتهی
به باشد یا به اولی و ثانی واجبست که از برای او تاثیری در نفس
باشد یا انقباض یا انبساط والا صلاحیت از برای مبادی
بودن نخواهد داشت و این نخواز مبادی را تخیلا نامند و
آنکه مصدق به باشد با افادهٔ تصدیق جازم کند یا غیر جازم
ثانی را مظنونات نامند و اول یا حاضر در ذهن بود یا غیر حاضر در ذهن
و اول یا ظاهری باشد یا غیر ظاهری و اول یا ظاهری محسوس
یا به اولی را مشاهدات نامند و ثانی را تجربیات و آنچه غیر ظاهر
باشد یا مصدق آن عقل باشد یا به ثانی را اولیات نامند و
اول یا بعد و نه امری باشد یا به ثانی را اولیات نامند و مقدمات
واجبه القبول نیز نامند و آنکه بعد و نه امری باشد واجبست

اولی محسوسات نامند و ثانی
یا بمشارکه امر بروست از
حس یا نه صحیح

آن معاون نزد مصدق حاضر باشد و آنرا حدسیات نامند و فطریات
نیز گویند به اگر معاون حاضر نباشد طلب معاون خواهد نمود پس نظری
خواهد بود و صلاحیت مبادی بودن نخواهد داشت و آنچه
جازم غیر ضروری باشد پس مقارن خواهد بود [illegible]
تسلیم یا از برای ترویج باطلی باشد یا نه اولی را مشهورات نامند
و ثانی یا مسلم باشد نزد عموم یا نزد بعضی یا نزد یک شخص خاص
مشهورات مطلق نامند و ثانی اگر آن بعض موثوق به باشد آنرا
مقبولات گویند والا مسموعات و آنکه وعده و ثالث آن شخص
که معلم بود صلاحیت دارد که معلم باشد تعلیم جزم حاصل شود
و این را تسلیمات گویند پس اگر از برای متعلم برخلاف آن باشد
آنرا مسترذلات گویند والا اصول موضوعه

و در تقسیم قیاس
بصناعات خمسه همچنانکه بدانکه قیاس افادهٔ تصدیق میکند یا نه و ثانی
لازمست که از برای او تاثیری در نفس باشد یا انقباض یا
انبساط و این را شعر نامند و استعمال کنندهٔ او را شاعر و آنچه
افادهٔ تصدیق میکند پس اگر با او اعتقاد ثانی باشد بالفعل
یا بالقوه قریب بفعل باشد که زوال این اعتقاد ممکن نیست و تصدیق
مطابق واقع باشد آنرا برهان نامند و مستعمل آنرا برهانی و الا

پس اگر با تصدیق اعتقادی بالفعل یا بالقوة باشد بانکه صدق
نقیض او ممکن است آنرا خطابه نامند و متشعل آنرا خطیب و الا
پس اگر بجویز کند امکان صدق نقیض آنرا این را جدل گویند
و متشعل آنرا جدلی و مجادل و الا که بجویز امکان صدق نقیض
نکند و مطابق واقع نباشد آنرا مغلطه گویند و متشعل آنرا مغالط

در برهان و در این چند فصلست اول در مطالب برهان
و آن سه تا بود اول مطلب ما و آن دو قسمت و دانستی تو در کتاب
حدود دوم مطلب هل و آن نیز دو قسمت بالبسیط است که
طلب کرده میشود بان وجود چیز و این مطلب بعد از ما شارحه
و قبل از ما حقیقیه باشد چه آنچه موجود نباشد حد هم ندارد
زیرا که حد مرکب باشد از جنس و فصل و آنچه موجود نباشد جنس و
فصل نیز ندارد و بالبدیهه و همچنین رسم نیز ندارد و چه آنچه
موجود نباشد خواص و اعراض هم نخواهد داشت پس راهی
بدانستن آنچه موجود نباشد نیست و بالمرکب است که طلب
کرده میشود بان بودن چیز بر حالتی از احوال سیم مطلب لم
و طلب میشود بآن سبب تصدیق پس یکمرتبه بعد از هل بسیط با
دو مرتبه بعد از هل مرکب و این نیز دو قسم است تصدیق تنها یا

طلب علة

طلب علة تصدیق و علة ضرورة چیز باهم و هر یک از تنها باید که
منتهی شود بجوابی که دیگر سؤال در او نرود و چه رفتن سؤال الی
غیر النهایه ممتنع است پس هر تعلیم و تعلم تعلم سابق
برهان قیاسی باشد یقینی که افادهٔ علم کند بشئی چنانچه بیست در
واقع و این دو قسم باشد انی و لمی چه اوسط یا معلول نتیجه
باشد یا علة آن اولرا انی نامند و دلیل نیز گویند و ثانی را
لمی و چونکه برهان این نوع از علم را افاده کند واجب مقدمات
او صادق باشد و اولی باشد یا فطری یا از مصادرات اصول
موضوعه و باید که اعرف از نتیجه و اقدم از آن باشد بدانکه
اعرف نزد عقول اموری عامست و مردم هم در شناختن
آن شریکند و بعضی عارف بانواع و امور خاصه نیز هستند و
بعضی عارف نیستند و اعرف نزد حواس امور جزئیه هست
پس اگر کسی بگوید که هرگاه به بینیم ما جسمی را از دور ندانیم کدام
جسم است بعد از آن به بینیم اورا حیوان بعد از آن احساس
کنیم اورا انسان بعد از آن به بینیم اورا زید گوئیم ما از اجسام
عام ندیده ایم بل شخصی از جسم را دیده ایم و این تعیناتی که
بعد از او دیده میشود صور تهاست پس معلوم شد که اعرف

نزد حاصل امور جزئیه است البته واعرف نزد طبیعه یعنی مقصود در نظم وجود
هرگاه از حیثیت کل بودن اخذ شود شخص است چه کل شخص است
و هرگاه از حیثیت کلی بودن اخذ شود انواع اخیره است چه
کلی منتهی میشود بنوع حقیقی واقدم نزد عقول ما و نزد حواس آن
مانیز امور جزئیه است چه علم بعد از احساس متحقق شود البته و
محسوس نمیباشد مگر شخص پس کسیکه نداشته باشد حسی از حواس
را فاقد خواهد دانست علمرا که متعلق بآن حس است واقدم عند
الطبیعه امور کلیه است چه در نظام اولا اجناسند و منتهی
میشود باشخاص پس شرط است در مقدمات برهان اینکه اعرف
از نتیجه باشد نزد عقول ما واقدم عند الطبیعه واگر گوئیم
اعرف عند العقل یا اقدم عند الطبیعه هر آینه کافی بود از عهده
آنچه دانستی و همچنین شرط است که علة نتیجه باشد بهر دو
وجه یعنی علة علم و علة ضرورت وجود آن باشد اگر برهان
لمی باشد والا علة علم تنها اگر برهان آنی باشد ویقین تام
کامل بخبر حاصل نمیشود مگر از راهی که بآن واجب میشود
آنخبر و موجود میشود پس حاصل نمیشود یقین بخبر مگر بتوسط
علة موجبه آن و شرط است نیز که مقدمات برهان ضروری

چه آنچه

چه آنچه ضروری نباشد افاده علم ضروری نمیکند و باید که مقول علی الکل باشد
یعنی محمول باشد بر جمیع اشخاص در جمیع ازمنه و باید که مناسب باشد
یعنی محمولاتش ذاتی باشد و بعد ازین تعریف خواهد شد
و شروط حد و مقدمات برهان بدانکه از برای هر علمی از علوم
موضوعیست و موضوع هر علم آنست که وضع میکنند او را و واجب
میکنند از عوارض ذاتیه او و مسایلیست و آن آنست که طلب
میشود در علم از برای اینکه دانسته شود و مبادیست و آن
مقدماتی بود که موقوف باشد علم بمسائل بر دانستن آنها
و اینها تصور باشد و تصدیقی باشد و آنچه تصور بود یا تصور
موضوع بود یا نوع موضوع یا اجزای او یا اعراض ذاتیه که باو ثابت
میشود از برای آنها و این تصورات را حدود و رسوم موضوعه
و آنچه تصدیقی است پس مقدماتی بود که قیاسات علم از آنها مؤلف
میشود اگر بین بنفس خود از متعارفات نباشد والا اصول موضوعه
یا مصادرات و موضوعات مبادی و مسایل یا موضوع علم
باشد یا نوع موضوع یا جزء آن یا عرض ذاتی آنها و محمولات
مسایل ناچار است که ذاتی باشند یعنی اینکه یا موضوع در
حدایشان ماخوذ باشد اگر عرض ذاتی او باشند یا ایشان

در حد اوماخوذ باشند اگر مقوم او باشند و محمولات مسایل مقوم تواند
بود چه مقوم به برهان اثبات نمیشود مگر وقتی که اصغر متصور
باشد بخبری از غرضیاتش و بتوسط بعضی از خواص او اثبات
بشود که چیز است پس موضوعات مقدمات برهان یا موضوع
علم بود یا نوع موضوع یا انواعی موضوع یا عرض ذاتی اینها
و محمولات آن یا مقومات باشند یا اعراض ذاتیه و چون
چنین است که دانستی پس بنا بر این اثبات محمولی از برای
موضوع ممکن نخواهد بود مگر انکه یکی در تحت دیگری باشد
یا هر دو در تحت یک جنس باشند پس ممکن نخواهد بود انتقال
مسئله از علمی بعلمی مگر انکه یکی تحت دیگری باشد یا هر دو
در تحت علمی دیگر باشند و اما حد اوسط پس یا وجود ذاتی
بود ناچار است که یا علة موجبهٔ نتیجه باشد یعنی علة ضروره
وجود نفسه او یا وجود کذا یا معلولی باشد که نتیجه علة موجبهٔ
او بود پس بنا بر این اگر حد اوسط ذاتی یعنی مقوم نباشد
ناچار است که با و منتهی شود تا سئوال تمام شود والا سئوال
تمام نمیشود در نسبت بعضی علوم بعضی بدانکه
نسبت علوم منبعث میشود از نسبت موضوعات آنها و چون

بدانکه موضوعات علوم بعضی در تحت بعضی هستند یا نه اول موضوع عام
ذاتی است از برای خاص یا نه بنا بر اول خاص جزء عام بود و بنا
بر ثانی پس یا اینست که موضوع در هر دو تا نکبر است لیکن در
عام مطلقست و در خاص مقید بقیدی مثل اگر مطلقه و اگر متحرکه
یا اینست که موضوع عام عرض عام است از برای خاص پس در این دو
صورت خاص در تحت عام خواهد بود لیکن جزء او نخواهد بود و ثانی
که بعضی تحت بعضی نباشند پس یا موضوع در هر دو تا نکبر باشد
مختلف بود و قید پس متحد خواهد بود بعضی مسایل انها در موضوع
و محمول و مختلف خواهد بود در اوساط یا نه چنین باشد پس
یا اینست که میان موضوع ایشان مشارکه در امری هست یا نه
پس اگر باشد بعضی مسایل انها متحد خواهند بود در موضوع و انکه
مشارکه نباشد پس هر دو در تحت امر ثالثی باشند یا نه اول
متساویان باشند و ثانی یا اینست که موضوع یکی از این دو تا
مقارنست با عراض ذاتیه که مخصوص است بموضوع آن دیگری
یا نه و بنا بر صورت اول علم اول از این حیثیت که تحت میکنند از آن
اعراض تحت آن علم دیگر باشد مثل موسیقی و حساب چه موضوع موسیقی
نغم است از این حیثیت که عارض میشود او را نسبتهای عدد و کم متصل

تالیف است و بحث از نفس جزء علم دیگر است و باعتبار این قید داخل میشود تمایز علم بمبانی
که شامل اینست که عبارت از علم حقایق باشد و بنابر صورت ثانی متمایز باشند
مثل علم حساب و علم طبیعی چنین حکم است که دانستن و ترتیب موضوعات باید
منتهی شود پس منتهی خواهد شد بعلمی که فوق او علمی نباشد و موضوع او باید
که اعم همه موضوعات و اعرف همه باشد و نزد عقل مفهومی که صلاحیت موضوع
بودن داشته باشد اعرف و اعم از و نباشد چه اگر باشد همانست پس این
درک او خواهد بود پس یا باعتبار قید بر موضوع خواهد شد یا نه پس این
علم جزء او یا نوع او خواهد بود و ترتیب با و منتهی خواهد شد نه باین و
ما فرض کردیم که ترتیب باین منتهی شده و این خلاف فرض است و ممکن نیست
و آنچه از شان اوست موضوع بودن از برای این علم موجود است یا هوسی
و نیز اگر منتهی نشود بعلمی که موضوع او اعرف موضوعات باشد پس ممکن خواهد
بود اینکه بهر سد علم یقینی چه علم و مبادی آن ناچار است که در آن موضوع هر ص
علم مسلم باشد و ممکن نیست که بیان نشود در آن علم چه نزد او چیز نیست
که ثابت کند بان وجود موضوع را یا اجزای موضوع بالبساطه آنرا پس
واجب است بیان آنها در علم دیگر شود و از برای آن علم نیز موضوعیت اگر
بین منقبل نباشد بیان آن نیز در علم دیگر خواهد شد پس یا دور خواهد شد
یا الی غیر النهایه خواهد رفت پس حاصل نخواهد شد علم یقینی و این خلاف بدیهه عقلست

بلی الواجبت

پس واجب که منتهی شود بعلمی که فوق او علمی نباشد و موضوع او اعم موضوعات و اعرف انها
و بیان شود در آن موضوعات همه علوم و مبادی آنها یا واسطه یا بواسطه
سبب غلط در برهان بدانکه غلط یا در صورت قیاس میباشد یا در ماده قیاس و غلطی که
در صورت قیاس متصور است برعایت شرایط اشکال و رعایت ضروب منتجه از
غلط کردن در آن محفوظ میشود و ماده قیاس ضروری و کبری است و غلط در انها
از دو قسم بیرون نیست یا از جهه لفظ خواهد بود یا از جهه معنی و آنچه از جهه لفظ است
منحصر است در اشتراک اسم بنابر آن چه قدمای حکما مجاز و منقول را نیز از اشتراک
اسمی شمرده اند و تفرقه میان آن اقسام را در کار ندانسته اند زیرا که همه آن اقسام
مستعمل در علوم برهانی میباشد پس تفرقه کردن میان آنچیزها که هرگز بکار ایشان
نیاید لازم نیست و آنچه از جهه معنی باشد آن نیز منحصر است در خلط بالذات
بما بالعرض و بالذات آنست که ثبوت محمول از برای موضوع باعتبار امری برون
از موضوع نباشد و بالعرض آنست که ثبوت محمول از برای موضوع باعتبار امری
برون از موضوع باشد چون ساکن در کشتی که قطع مسافت دریا را میدانند
باعتبار حرکه کردن کشتی و بودن او در کشتی چه بالذات کشتی خود متحرکست و بالعرض
و باعتبار آن ساکنان کشتی متحرکند و بالذات بداهة میباشد و بغیره میباشد
و بداهة آنست که آن محمول باعتبار خصوصیت موضوع از برای موضوع باشد یعنی
باعتبار آنچه آن موضوع باو قائم است از غیر خود امتیازی ذاتی نه عرضی و بالغیره

آنست که چنان نباشد چون قابل علم که محمول شود بر انسان چه ثبوت آن از برای انسان
باعتبار خصوصیت انسان است که آن مدرک کلیات بودن اوست و مدرک کلیات
بودن مابه الامتیاز انسانست از غیر و مثال ما بالغیر ثبوت متحرک بالاراده است
از برای انسان چه انسان که متحرک بالاراده است باعتبار امر بیرونی متحرک
بالاراده نیست پس ثبوت متحرک بالاراده بودن ما بالذات لیکن ما بالذاته
نیست چه ثبوت حرکت ارادی باعتبار حیوان بودن اوست نه باعتبار مدرک
کلی بودن و غلط در استقرا باعتبار عدم استقصا و ملاحظه تمام افراد است
و غلط در تمثیل بسبب خلط وجه شبه میباشد و خلط وجه شبه بخلط علة موجبه است
بعلتی دیگر با شرطی و از اینجا ظاهر شد سر قول افلاطون که راه غلط منحصر است در
اشتراک اسم و خلط ما بالذات بما بالعرض بلکه بهمه اقسام غلط برگردد بخلط
ما بالذات بما بالعرض و این ظاهر میشود با ندکی تأملی
و افضلیت بعضی از بعضی بعد از آنکه برهان کلی و جزئی و موجبه و سالبه و مستقیم و خلف
میباشد و هر یک از اینها اگر اوسط و اکبر مساوی باشند در عموم و خصوص میان
مطلق باشد و الا منطقی و مطلق افضل از منطقی باشد چه اوسط در اولی
علة مراجعه قریبه باشد یا معلول قریب و در منطقی عکس اینست و کلی افضل از جزئی
است چه کلی بالفعل یا بالقوة نزدیک بفعل حکم است بر جمیع جزئیات و جزئی
چنین نیست و موجبه افضل است از سالبه زیرا که ایجاب اعرف و اقدم از سلب است
چه سلب فرع ایجابست البته و مستقیم افضل از خلف است چه مقصود اولا و
بالذات دانستن چیزی است و ثانیا و بالعرض ابطال نقیض آن و در خلف اولا ابطال
نقیض و البته مشهود بعد از آنکه مقصود پس مستقیم افضل از خلف است تمت الکتاب

۱۱۰۲ فی شهر ذی حجة الحرام

مثالی را که در شرطیه گفتند بگوی منطقی کوهست و دود
است و هر کوهی که دود دارد آتش دارد پس هر کوهی که
دود دارد آتش دارد و هر کوهی که آتش دارد دود دارد
پس هر کوهی که آتش دارد دود دارد و هر کوهی که
دود دارد آتش دارد

اوسط اگر حمل باشد در صغری و بار
وضع یکبار گرفت شکل نخستین شمار
حمل هر دو و دوم وضع هر دو سلم
رابع اشکال را اعکس نخستین شمار

اگر خواهی که در اینها بصورت شکل اول کنی اوسط را در صغری موضوع
و در کبری محمول است شکل اول همین مردان و در هر جا موضوع است شکل
و در هر محمول است شکل اول همین مردان و در هر جا موضوع است شکل

زان لاجرم شکل نخستین دیگر
و در موضوع در صغری و محمول در

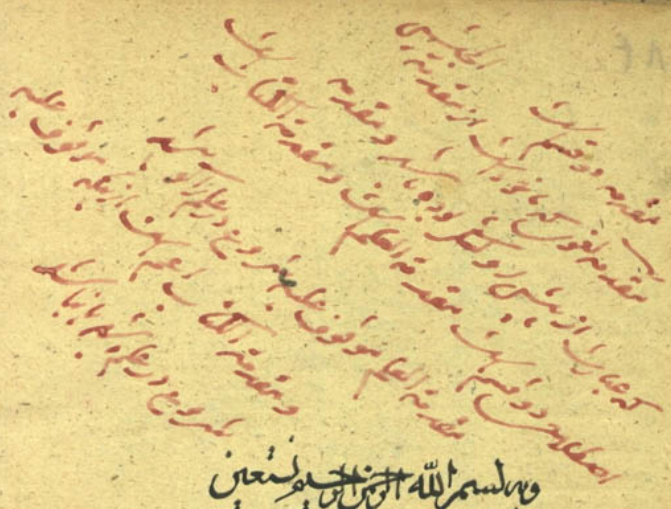

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق وجعل
لنا التوفيق خير رفيق والصلوة والسلام على
من ارسله هدى للاهتداء حقق وفوز به
الاقتداء يليق وعلى اله واصحابه الذين سعدوا
في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا
الى ذرى التحقيق اما بعد فهذا غاية
تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام
وتقريب المرام من تقرير عقائد
الاسلام جعلته تبصرة لمن تأمل

التبصر لذوي الافهام وتذكرة لمن اراد ان
يتذكر من ذوي الافهام سيما الولد
الاعز الحفي الحري بالاكرام سمي حبيب
الله عليه التحية والسلام لا زال
له من التوفيق قوام ومن التاييد عصام
وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

في المنطق مقدمة العلم ان
كان اذعانا للنسبة فتصديق والا
فتصور ويقسمان بالضرورة الضروري
والاكتسابي بالنظر وهو ملاحظة
المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع
فيه الخطا فاحتيج الى قانون تعصم
مراعاتها عنه وهو المنطق وموضوعه
المعلوم التصوري والتصديقي

من حيث انه يوصل الى مطلوب التصوري فيسمى
معرفا او التصديقي فيسمى حجة والمقصد الاقصى
وفي التصورات دلالة اللفظ على تمام ما
وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج
التزام ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمهما
المطابقة ولو تقديرا ولا عكس والموضوع
ان قصد به جزء منه الدلالة على جزء المعنى
فمركبا ما تام خبرا وانشاء واما ناقص
تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان استقل
فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة
كلمة وبدونها اسم والا فاداة ايضا ان
الحد معناه فمع تشخصه وضعا علم وبدونه
متواطئ ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت
بأولية او اولوية وان كثر فان وضع لكل

فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول يلتفت الى
الناقل والا فحقيقة ومجاز المفهوم ان امتنع
فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا
فكلي امتنعت افراده او امكنت ولو بوجود واحد
الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او
الكثير مع التناهي او عدمه الكليان ان تفارقا كليا
فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين
فمتساويان وتقيضاهما كذلك ومن جانب
واحد فاعم واخص مطلقا وتقيضاهما بالعكس
والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي
كالمتباينين وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم
والكليات خمس الجنس وهو المقول
على الكثرة المختلفة الحقائق في جواب ما هو
فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض

المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل
فقريب كالحيوان والابعد كالجسم والثاني
النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة
في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول
عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص
باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على الانسان
وتفارقهما في الحيوان والنقطة ثم الاجناس
قد تترتب متصاعدة الى العالي وتسمى
جنس الاجناس والانواع وما بينهما متوسطات
الثالث الفصل وهو المقول على الشئ
في جواب اي شئ هو في ذاته فانه يميزه
عن المشاركات في الجنس القريب فقريب
او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه

والا ما يميزه فمقسم والمقوم للعالي مقوم
للسافل والعكس والمقسم بالعكس الرابع
الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت
حقيقة واحدة فقط الخامس العرض
العام وهو الخارج المقول عليها وعلى
غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه
عن الشئ فلازم بالنظر الى الماهية
او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم
ومن تصورهما الجزم باللزوم وغير بين
بخلافه والا فعرض مفارق يلزم او يزول
بسرعة او ببطؤ خاتمة مفهوم الكلي
يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا
والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة
والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود

اشخاصه معرف الشيء ما يقال عليه
لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا
واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي
معرفة واخفى والتعريف بالفصل القريب حد
وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام
والا فناقص ولم يعتبروا بالعرض العام
وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم من
كاللفظ وهو ما يقصد به تفسير ما دل
اللفظ المقصد الثاني في التصديقات المقصد
القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان
كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه
فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم
عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على
النسبة رابطة وقد استغنى لها هو والا

فشرطية

فشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا
والموضوع ان كان شخصية سميت القضية
شخصية ومخصوصة وان كان نفس
الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية
الافراد كلا او بعضا فمحصورة كلية او
جزئية وما به البيان سورا والا
فمهملة وتلازم الجزئي ولا بد في الموجبة
من وجود الموضوع اما محققا فهو الخارجي او
مقدرا فالحقيقية او ذهنا فذهنية وقد تجعل
حرف السلب جزءا من جزء فيسمى معدولة والا
فمحصلة وقد يصرح بكيفية النسبة فيسمى موجهة
وما به البيان جهة فان كان الحكم فيها بضرورة
النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة فضرورية
مطلقة او ما دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت

معين فوقتيه مطلقة او غير معين فمنتشرة
مطلقة او بدوامها ما دام الذات فدائمة
مطلقة او ما دام الوصف فعرفية عامة
او بفعليتها فمطلقة عامة او بعد ضرورة
خلافها فممكنة عامة فهذه بسايط وقد
يقيد العامتان والوقتيان المطلقتان با
للا دوام الذاتي فيسمى المشروطة الخاصة وا
لعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة وقد
تقيد المطلقة العامة باللا ضرورية الذا
تية فيسمى الوجودية اللا ضرورية او باللا
دوام الذاتي فتسمى الوجودية اللا دائمة و
قد يقيد الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب
الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة وهذه
مركبات كان اللا دوام اشارة الى مطلقة

عامة

عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي
الكيفية وموافقة الكمية لما قيد بهما

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت
نسبة على تقدير اخرى او بنفيها عنها
لزومية ان كان ذلك لعلاقة
والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم
فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما
صدقا وكذبا ففي الحقيقة او صدقا
فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط
فمانعة الخلو وكل منهما مع قيد ان
كانا تنافي لذاتي الجزئين والا
فاتفاقية ثم الحكم في الشرطية ان
كان على جميع تقادير المقدم فكلية
او على بعضها مطلقا فجزئية او

شخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية في
لا صل قضيتان اما حليتان او متصلتان
او منفصلتان او مختلفتان الا فهما خرجا
بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام
التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم
لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس
ولابد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة
والاتحاد فيما عداها والتناقض للضرورية الممكنة
العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة
العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية
المطلقة وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي
الحوينين للوفي الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد
العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء
الصدق والكذب والكيف فالموجبة انما

تنعكس

تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول او التالي
والسالبة كلية تنعكس سالبة كلية
والا لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية
والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم
الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن
الموجهات تنعكس الدائمتان والعامتان
حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة
لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان
الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية
هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه
الحال في الشرطيات والمطلقة العامة مطلقة
عامة ولا عكس للممكنتين من السوالب تنعكس
الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة
والخاصتان عرفية لا دائمة في البعض والبيان

نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال والاعكس
للبواقي بالنقيض عكس تبديل نقيضي
الطرفين مع بقاء الصلاف والكيف واصل
نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف وحكم
الموجبة ههنا حكم الدوالب في المشهور بالعكس
والبيان البيان والنقض النقض وقد بين
العكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا
ومن السالبة الجزئية ثمة الى المعرفة الخاصة
بالافتراض القياس قول مؤلف القضايا
بالفعل لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه
بمادته وهيئته فاستثنائي والا فاقتراني
حملي وشرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى
اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط وما فيه الاصغر
صغرى والاكبر كبرى والاوسط اما

اما محمول

اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى
وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني
او موضوعهما فالثالث او عكس الاول
فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى
وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان
مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبة
السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما
في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى
او العكس السالبة الكبرى وكون الممكنة
مع الضرورية او الكبرى مشروطة لينتج الكليتان
سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا
سالبة جزئية بالخلف او عكس الكبرى او
الصغرى ثم التنضيد ثمة انتج ويشترط في الثالث
ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالعكس

موجبة جزئية ومع السالبة الكلية
او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية
بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى
ثم الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع انما
ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما
مع كلية احدهما لينتج الموجبة الكلية
مع الاربع والجزئية مع السالبة
الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية
وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية
موجبة ان لم يكن سلب الاقل
بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة
او بعكس المقدمتين او بالرد الى
الثاني بعكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى شرائط الاربعة
انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط

مع ملاقاة

مع ملاقاة للاصغر بالفعل او حمله
على الاكبر اما من عموم موضوعية
الاكبر مع الاختلاف في الكيف مع
منافاة نسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر لنسبة الى ذات الاصغر

فصل

الشرطي من الاقتراني اما ان
يتركب من متصلتين او منفصلتين
او حليتة متصلة او حليتة ومنفصلة
او متصلة ومنفصلة وينقسم
فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها
طول

فصل

الاستثنائي ينتج من
المتصلة وضع المقدم ورفع التالي
ومن الحقيقية وضع كل كما نعت الجمع
ورفعه كما نعت الخلو وقد يختص
باسم فما من الخلف وهو ما يفصل به

اثبات المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى
استثنائى واقترانى والاستقراء يتصفح
الجزئيات لاثبات حكم كلى وبيان مشاركة
جزئى لاخر فى علة الحكم ليثبت فيه والعلة
فى طريقة الدوران والتردد والقياس
اما برهانى يتألف من اليقينيات واصولها
الاوليان والمشاهدات والتجربيات
والحدسيات والمتواترات والفطريات كان
الاوسط فيه علة للنسبة فى الذهن علة
لها فى الواقع فلمى والا فانى واما جدلى
يتألف من المشهورات والمسلمات واما
خطابى يتألف من المقبولات والمظنونات
واما شعرى يتألف من المخيلات واما
سفسطى يتألف من الوهميات والمشبهات

اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات وهى
التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية وا

والمبادى وهو الحدود الموضوعات واجزائها
واعراضها الذاتية ومقدمات بينة
او مأخوذة يبتنى عليها قياسات
العلم والمسائل وهى القضايا التى تطلب
فى العلم وموضوعاتها موضوع العلم
او نوعا منه او عرض ذاتى له او نوع منه
ومحمولاتها امور خارجة منها لاحقة
لها لذاتها وقد يقال المبادى لما
يبدء به قبل المقصود والمقدمات لما
يتوقف عليه الشروع بوجه الجزئية
وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان
غايته وموضوعه وكان القدماء
يذكرون ما يسمونه الرؤس الثمانية
الاول الغرض لئلا يكون طلبه عبثا

الثانى المنفعة وهى ما يشوقه
طبعا لينشط فى المطلب ويتحمل التعب
الثالث السمية وهى عنوان العلم
ليكون عنده اجمال ما يفصله الواضع
المؤلف ليسكن القلب العلم الخامس
من اى علم هو ليطلب فيه ما يليق به

٣٦٦